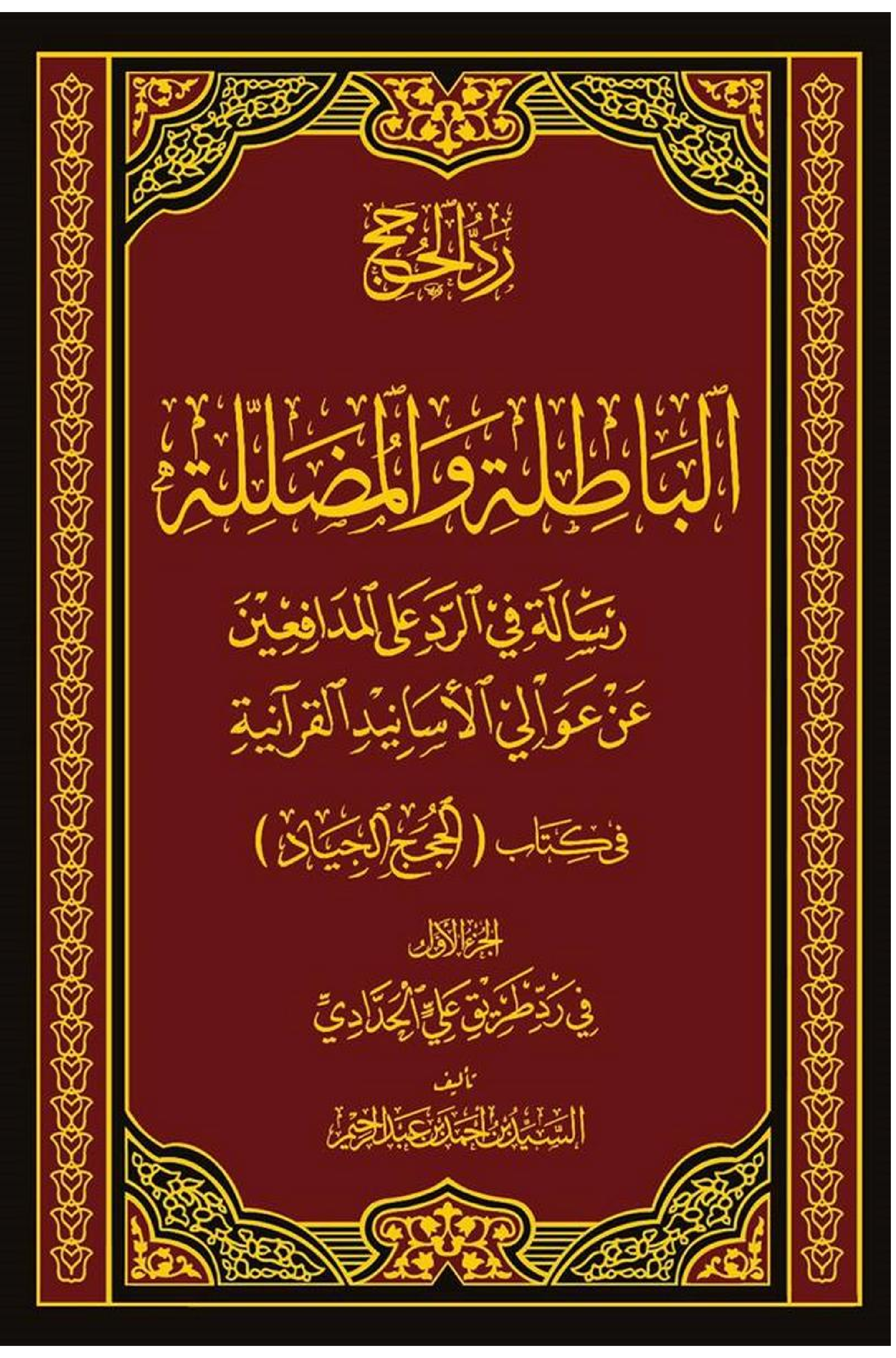

ردُّ الحُجج
الباطلة والمضللة
رسالة في الرد على المدافعين
عن عوالي الأسانيد القرآنية
في كتاب (الحجج الجياد)
الجزء الأول
في رد طريق علي الحدادي
تأليف
السيد بن أحمد بن عبد الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



بسم الله الرحمن الرحيم

إلى طلاب القرآن الكريم..

اصرفوا جهودكم وأموالكم فيما هو مكفول الحفظ، موفور الأجر، ولا تصرفوها في هوس الإجازات، وعلو الإسناد؛ فإن ساحةَ الأسانيد مليئةٌ بالعجب العجاب. فمن الأسانيد ما هو متصل مع الاستقامة والصحة، ومنها ما هو متصل مع الاستقامة وعدم الصحة، ومنها ما هو متصل مع عدم الاستقامة وعدم الصحة، ومنها ما هو منقطع، ومنها ما هو مدلَّس.

فليس كل ما هو مُسَطَّر في الإجازات يُعبر عن واقع، لا من حيث صحة النقل، ولا من حيث صحة السند، فابتغوا بجهودكم وأموالكم، ما يبقى ذُخرًا لكم.

رِسَالَةٌ مِنَ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الأَخْضَر

شيخ القراء بالمسجد النبوي الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة الأخ السيد بن أحمد بن عبدالرحيم.. وفقنا الله وإياه لكل خير.

سلام الله عليك ورحمته وبركاته.. وبعد: إنَّ التوفيق في خدمة القرآن الكريم وشؤونه لهو مما تَجْمُل به النواظر، وَتَسْعَدُ به الأسماع، وَتَهْنَأُ به القلوب، وإذا كانت قريش قد حاولت في بداية عهد نزول القرآن أن يعترضوا طريق الهدى البيِّن المستنير فما أفلحت: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾، وإذا كان الاستعمار في المتأخرين أعاد الكَرَّةَ بطرقٍ ملتويةٍ فما أفلح قط.

فإنَّ هذه فتنةٌ أصابت الكسالى العاجزين، فلم يُنفقوا وقتًا في تعلُّم كتاب الله عز وجل، وطلب به بعضهم غير وجه الله؛ طلبوا به المزيَّة والتفاخر، وأصابهم ضرب من الحسد لمن يُقبلون ويتعلمون في صمت وهدوء، ووجدوا أن الطريق لا يوصلهم إلى علوِّ القراءة بحسن التلقي والصبر، فبحثوا عن علوِّ الأسانيد؛ ظنًّا منهم أنَّ الملائكة يوم الحشر لا تقول لقارئ القرآن: «اقرأْ وارتقِ ورتل كما كنت ترتل في الدنيا»، وإنما هاجت في نفوسهم صفراوية الكذب والتدليس، وظنوا أن ملائكة الرحمن تقول لهم: «من كان إسنادُهُ عاليًا فهو الذي يصعد درجات جنة الخلد».

إنه لن ينقضي زمان حتى يتناسى الناس أنَّ هذه الفئة كانت تعيش على سطح هذه الأرض، ثم هي في الأرماس تُسْأل عمَّا فعلت، ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾.

لا يصدّنّك أخي الكريم باطلهم، ولا ما زعموا وما اشتروا به أنفسهم. وما تقربوا به إلى الله.

إن من كذب على العباد حري أن يكذب ويدلس في القرآن الكريم.

ولقد جاء جماعة إلى شيخ ليسمعوا منه الحديث فرأوه خارجًا وقد أفلتت بغلته وهو يحاول إمساكها، وبيده مخلاة يريها إياها، فلاحظوا أن المخلاة فارغة، فرجعوا ولم يسمعوا منه، قالوا: هذا يكذب على البغلة فلا نأمن أن يكذب في الحديث!.

وقال شيخ الأزهر الشيخ الجليل محمد الخضر حسين فيما أخبرني به شيخي عنه، سمعه بأذنه ورآه بعينه: «يا بنيَّ إن طالب العلم لا ينبغي أن تلصق به شبهة».

فضيلةَ الشيخ السيد عبدالرحيم: إن عملك هذا سيجعل الله لك به منقبة في السائرين، فتوكل على الله وكن مع الصادقين.

وسلام الله عليك ورحمته وبركاته..

وكتبه إليكم

أخوكم/إبراهيم الأخضر بن علي القيم

شيخ القراء بالمسجد النبوي الشريف

كَلِمَةُ بَرْنَامَجِ الإِقْرَاءِ

التابع للمركز الخيري لتعليم القرآن وعلومه بالمدينة المنورة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد.

فلقد اختص الله تعالى أهلَ القرآن بحفظ كلامه من بين الخلائق، وشرَّفهم -جل شأنه- باتصال أسانيدهم إليه، وهذه الخصيصة شرف لا يُدانيه شرف، والإسناد -كما هو معلوم- من خصائص أمة النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، لم تسبقها إليه أمة من الأمم، وتلك نعمةٌ كبرى، وآية عظمى، تستحق الحمد والشكر والثناء.

وحامل القرآن حامل راية الإسلام، لا ينبغي أن يلهو مع من يلهو، ولا أن يسهو مع من يسهو، ولا أن يلغو مع من يلغو؛ تعظيمًا لحق القرآن.

حامل القرآن في كل خصلة من خصال الخير لأهلها إمام، قد درجت النبوة بين كتفيه، غير أنه لَا يُوحَى إِليه، فطُوبى لمن يرعى أمانة القرآن بالبر والتَّقوى، ويحفظ حدَّها، ويأخذها بحقها ومستحقها.

وهل يريد أهل القرآن المخلصون من رحلتهم وإجازاتهم وتصنيفهم ومجالس إقرائهم إلا رضا الله تعالى، مع دعوة صالحة -من قلب مؤمن- تلقى ساعة إجابة فيسعدون بها في الدنيا والآخرة.

وسعيًا إلى العمل على تخريج أجيال راشدة، وإيجاد مرجعيات علمية معتبرة تنفع الأمة في علم القراءة والإقراء، وقيامًا بالواجب في منع ما انتشر من تجارة الإقراء والأسانيد، وما ترتب على ذلك من فتنة تحصيل الأسانيد القرآنية التي صرفت الناشئة عن المقصود الأسمى من حفظ القرآن ومُدارسته وتعلمه، فإن (برنامج الإقراء التابع للمركز الخيري لتعليم القرآن وعلومه بالمدينة النبوية) يُقدم هذا الجهد العلميّ الرائد الذي هو في الحقيقة تدريب عمليٌّ لحامل القرآن على كيفية دراسة الأسانيد القرآنية، وكيفية التعامل معها، مع ما حواه من نقولات هامة، وتأصيل علمي محكم مع التحقيق والتدقيق.

يُسعدنا أن نقدم هذا الكتاب للمؤسسات القرآنية المعنية، وللمشتغلين بشؤون الإقراء، كما نقدمه لحامل القرآن قارئًا ومقرئًا، وحامل القرآن مستحق لكل خير وكل جهد رشيد.

سائلين الله تعالى أن ينال هذا الكتاب من الله تعالى الرضا والقبول، وأن يقع هذا التأليف -في قلوب أهل القرآن- موقع البشر والسرور، إنه سميع مجيب.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه.

د. عبدالله بن محمد الجارالله

رئيس الهيئة الإشرافية

للمركز الخيري لتعليم القرآن وعلومه بالمدينة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد..

فمن المعلوم والمشهور عند العلماء سلفًا وخلفًا أن الإسنادَ نعمةٌ كبرى، وهذه النعمة من خصائص أمة النبي محمد ﷺ. ومن أهم فوائدها ربط المتأخر بالمتقدم، واتصالهما. وقد حرص المتقدمون على الحفاظ على هذه الخصيصة؛ ولكن بصدق وموضوعية فيما يُسند إليهم، وما يُحمل عنهم.

وكان من العلماء المحققين من يتتبع هذه الأسانيد، ويكشف ما يقع فيها من خلط، وانقطاع، وكذب، وتدليس.

ثم فترت الهمم، وقل الإقبال على الأسانيد والإجازات عند المتأخرين، خصوصًا مع وجود المعاهد والجامعات التي تقوم بهذا الغرض في الأقطار الإسلامية. وقد كان يُكتب في بعض الشهادات التي تمنحها هذه الجهات (...بعد أن تلقى عن شيوخه بأسانيدهم)، كما هو ثابت في شهادات معاهد القراءات بمصر.

ثم عاد الإقبال على الإجازات والأسانيد، ولكن بنهم وشره وبصورة غير

مسبوقة، مما كان سببًا في فتح الباب على مصراعيه أمام التدليس والخلط والتلفيق، لا سيما مع خلو الساحة من المحققين، وأيضًا عدم الغربلة والتمحيص لهذه الأسانيد.

وحرصًا مني على المحافظة على أسانيد كتاب الله تعالى، واتباعًا لمنهج المتقدمين في هذا الصدد؛ أخرجت كتابي (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية.. في الرد على واحد ممن دلس فيهما من المعاصرين)، أسأل الله تعالى أن يغفر لي وله، وأن يختم لنا بخير. وما هي إلا خطوة لتربية أنفسنا على منهج من تقدمنا من أسلافنا.

ثم أخرجت كتاب (آفة علو الأسانيد.. دراسة موثقة في كشف حقيقة العلو المنتشر بين القراء والمقرئين في أسانيد المصريين والشاميين)، فقامت الدنيا ولم تقعد من جهة من يحملون هذه الأسانيد، ويتداولونها، وما أكثرهم. فانهالت عليَّ المكالمات والرسائل طعنًا في هذا العمل، إلى درجة أنهم تعاونوا وتعاضدوا في إخراج مؤَلَّفٍ في هذا الصدد.

فتصبرت حتى يخرج هذا المؤَلَّف إلى النور، وأرى نتيجة هذا التعاون والتعاضد؛وبعد أن خرج هذا الكتاب واطلعت على ما فيه، ورأيت أنه قائم على شبهٍ مضللة، وحجج عقيمة الدليل والبينة؛ كان من الضروري الرد عليها لما اشتملت عليه من تدليس حاصل في أسانيد كتاب الله تعالى.

وها أنا ذا أُخرج هذه الرسالة في الرد على ما جاء في كتاب (الحجج الجياد

في الذب عن عوالي الإسناد) وغيره من الدفاع عن طريق الحدادي والمرزوقي.

وكنت عزمت على أن أُخرج ردي على المسألتين معًا (الحدادي والمرزوقي) في كتاب واحد، ولكنني لما رأيت ما حصل من استخفاف وتضليل في تناول القضايا المهمة جدًّا والتي تتعلق بكتاب الله تعالى، ولما لها من تأثير على الأجيال الموجودة والآتية؛ آثرت أن أفصل بين المسألتين، وأن أجعلهما في جزأين.

وهذا هو الجزء الأول منهما يدور حول مسألة الحدادي، رأيت تقديمه على المرزوقي لشدة خطورته، وسيليه الجزء الثاني في مسألة المرزوقي مع أمور أخرى متعلقة بالمسألتين، وهذا قريب جدًّا بإذن الله. فلم تبقَ إلا المراجعات النهائية في ذلك.

وقد اشتمل هذا الجزء من هذه الرسالة على الآتي:

المقدمة: وتضمنت الآتي:

أ- التقديم.

ب- مدخل.

ج- وقفة مع تجارة الإجازات والأسانيد بين المعاصرين.

موضوع الدراسة في مسألة الحدادي، وتضمن الآتي:

أ- التمهيد.

ب- (الحجج الجياد) تكشف بنفسها عن مقصدها.

ج- (**الحجج الجياد**) تطعن في السجلات الرسمية.

د- (**الحجج الجياد**) تناقض نفسها في قبول النتائج.

هـ- (**الحجج الجياد**) تحرف وتزيف وتضلل القارئ.

و- (**الحجج الجياد**) تفضح نفسها بمستنداتها.

ز- (**الحجج الجياد**) تكشف بمستنداتها عن مُدَلِّسٍ معاصر.

ح- (**الحجج الجياد**) تتجاهل التدليس والمدلسين.

ط- (**الحجج الجياد**) تنفي علاقة عبدالله عبدالعظيم بالضريح الدسوقي.

ي- (**الحجج الجياد**) تُساوي بين علو الكندي وعلو عبدالله عبدالعظيم.

ك- (**الحجج الجياد**) تُحمِّل الحدادي تحريرات العبيدي، وتقدمه على سلمونة.

ل- (**الحجج الجياد**) تضع الحدادي فوق العبيدي ترجمة.

م- (**الحجج الجياد**) تُؤصِّل باطلا لمجاهيل الأسانيد.

ن- (**الحجج الجياد**) ترد ما يستر عبدالله عبدالعظيم.

س- نهاية الكلام وفصل المقال في الحدادي.

الخاتمة وتضمنت الآتي:

أ- وقفة شديدة الأهمية.

ب- الخلاصة وأهم النتائج.

ج- استغاثة.

مَدْخَلُ

سابقة لم تسبق في تاريخ الإسلام، أن يرجع علو الأسانيد القرآنية في جميع أنحاء الدنيا في هذا العصر إلى شخصٍ مجهولٍ لا وجود له، فانتبهوا يا أولي الأبصار إلى مثل هذه الأخطار.

إن بلاء التدليس بلاء عضال ابتليت به الأسانيد على مختلف العصور، إذ لا يخلو عصر من وقوع البعض في هذا الداء، وغالب من وقع في هذا البلاء كانوا أساتذة أعلامًا، وكان الدافعُ إلى ذلك شهوةَ علو السند، وقد أشار إلى هذا ابن دقيق العيد بقوله: «وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو، أو إيهام كثرة الشيوخ»، فإذا كان هذا حال المتأخرين بالنسبة لابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ، فكيف يكون حالنا وحال المتأخرين بالنسبة لنا مع هذا المرض؟، لا سيما مع خلو الساحة من تحقيق الأسانيد، كما كان الحال بين المتقدمين، حتى أصبحت ساحة الإسناد كلأً مباحًا لكل راتع.

ومن طرق علو الأسانيد المتداولة على غير استقامة؛ طريق (علي الحدادي)، وقد أدت هذه الشخصية إلى علوٍّ غير مسبوق على مختلف العصور من جهة طرق الأداء، فقد ارتفع عبدالله عبدالعظيم -التلميذ الوحيد لهذه الشخصية- عن أقرانه أربع درجات أو خمس، وهذا لم يتحقق لمقرئ فيما سبق، ولا حتى لأعجوبة التاريخ أبي اليُمن الكِندي، الذي قال الذهبي فيه: «وقرأ القرآن تلقينًا على أبي محمد سبط الخياط، وله نحو من سبع سنين، وهذا

نادر. وأندر منه أنه قرأ بالروايات العشر وهو ابن عشر حجج، وما علمت هـذا وقع لأحد أصلا. وأعجب من ذلك أنه عُمِّرَ الدهـر الطويـل، وانفـرد في الدنيـا بعلو الإسناد في القراءات، وعاش بعدما قرأها بعدة كتب ثلاثًا وثمـانين سـنة، وهذا لا نظير له في تاريخ الإسلام».

فهذا العلو الذي انفرد به الكندي في الدنيا ولا نظير له في تـاريخ الإسـلام كان بين درجتين أو ثلاث زيادة عن أقرانه.

لذا كان من الضروري البحث عن (الحدادي) الذي جاء بهـذا العلـو الذي لم يسبق على مدار التاريخ في أسانيد القرآن.

وقـد كان الحـدادي أحـد اثنـين أخـذا مـن عمـري سـنوات في البحـث والتحقيق بسبب هذا العلو الذي جاء من جهتهما، ثـم أخرجـت نتيجـة هـذا البحث في كتابي (آفة علو الأسانيد) الذي اشتمل على بـابين، الأول منهمـا كان في أمر الحدادي، والثاني كان في أمر المرزوقي.

وقد كانت النتيجة في أمر (الحدادي) أن لا وجود له، مع تميزه بما يؤدي إلى شهرته وظهوره، وهو تفرده بعلو السند، وأيضًا علو منزلته وقدره وأزهريتـه على حد وصف تلميذه الوحيد له.ومع هذا فقد اجتمع في الحدادي عشر علـل مـن علـل العـدم، وهي: لا وجـود له في الـسجلات الرسـمية للوفيـات، ولا وجـود لأعقـابٍ له مـيلادًا أو وفـاةً، ولا وجـود لإخـوةٍ له، ولا وجـود له في سـجلات المستخدمين، ولا وجود لترجمةٍ له مستقلة، ولا وجود له في ترجمة غيره، ولا أثـر

له في التآليف، ولا وجود لإجازة صدرت عنه، ولم يرد ذكره في جميع إجازات قراء مصر إلا فيما صدر عن تلميذه عبدالله عبدالعظيم، ولم يظهر له تلميذ واحد سوى عبدالله عبدالعظيم.

وقد اعتمدتُ في تحقيقي لهذه العلل على الجهات الرسمية بمصر، مثل: دار المحفوظات العمومية، ومصلحة الأحوال المدنية، ودور الكتب.

ثم خرج كتاب (الحجج الجياد في الذب عن عوالي الإسناد)، ليدافع عما وصل إليهم من علوٍّ عن طريق الحدادي والمرزوقي معًا.ومن العنوان ظننت أنه دفاع قائم على ثوابت علمية، ومنهاج قويم، فلما قرأته رأيت أنه دفاع أجوف، قائم على الافتراضات النظرية، والاستدلالات الجدلية، فاقد للوقائع الحقيقية والأدلة المادية، دَافِعُهُ المصلحة والمنافع الشخصية. إذ لم يأتِ صاحب الحجج بردٍّ علمي على علة واحدة من علل العدم العشر التي توفرت في الحدادي، ولم يكن رده على جميع ذلك إلا بالاعتماد على السفسطة الفكرية، والمراء العقلي، ومن ذلك قوله: «لعله كذا»، و«ربما كذا»، و«أنه لم ينفرد بكذا»، و«أنه لا يلزم كذا»، و«أن البحث قد يُخرج كذا»، و«أن هذا حال كثير من كذا»، و«أن شركاءه كثير في كذا».

فلم يستند في رده على دليلٍ ماديٍّ في نفي علةٍ واحدةٍ من تلك العلل العشر، بأن يقول مثلا: هذا هو الحدادي وقفنا عليه، أو هذا ابن أو ابنة للحدادي، أو هذه إجازة أو مؤلف وجدناه للحدادي. أو غير ذلك.

ولو أن صاحب الحجج توصل إلى دليل مادي على نفي علة واحدة من تلك العلل نفيًا حقيقيًّا لانتفى بها الباقي، وانتهى الأمر.

ولما لم يجد إلى ذلك سبيلا، أخذ في البلبلة والتشتيت لصرف الأذهان والأبصار عن أصل المسألة وموضع النزاع، فسلك مسلك المراء والسفسطة والتخبيط والتشكيك والادعاءات الباطلة، حتى وصل به الأمر إلى أن وضع أصولا لمجاهيل الأسانيد من بُنَيَّاتِ أفكاره ليسوِّغ بها طريق الحدادي في الأسانيد، ثم تجرأ بعد ذلك على نسبة هذه الأصول إلى الأئمة المتقدمين من المحدثين والمقرئين. ولم يكتفِ بهذا، بل ادعى أن ابن الجزري قد عمل بهذه الأصول في (نشره)، وما كان ذلك إلا للدفاع عن العلو الذي جاء من طريق الحدادي.

وعلى هذا فقد حظي الحدادي بما لم يحظَ به مجهول من مجاهيل الأسانيد على مدار التاريخ من البحث والتحقيق والتنقيب، وذلك بأن خرجت فيه دراسة مستقلة تستند إلى أدلة علمية ومادية أثبتت عدم وجوده وهي (آفة علو الأسانيد)، ودراسة أخرى خرجت لتدافع عنه فلم تأتِ بدليلٍ علميٍّ ماديٍّ واحدٍ يُثبت وجوده عنوانها (الحجج الجياد).

وقد كان من الضروري الرد هنا على تلك الدعاوى الباطلة والشبه المضللة الواردة في (الحجج الجياد)، فيما يخص الحدادي، حفاظًا على أسانيد كتاب الله تعالى من عبث التدليس، وحرصًا على طلبة القرآن من التضليل والتزييف.

والله من وراء القصد، والهادي إلى سواء السبيل.

وَقْفَةٌ مَعَ تِجَارَةِ الإِجَازَاتِ وَالأَسَانِيدِ بَيْنَ الْمُعَاصِرِينَ

إن حملة القرآن الكريم هم أهل الله، وصفوة عباده، وهذه نعمة عظمى أنعم الله بها عليهم من بين الخلائق، لذا لم يألُ الشيطان جهدًا في سبيل إفساد هذه النعمة. ولما لم يجد له مدخلا عليهم من جهة النص المقدس -لحفظه من قبل الله تعالى- دخل عليهم من مداخل أخرى، ومن هذه المداخل:

ساحة الإجازات والأسانيد عاليها ونازلها؛ حيث أصبحت الإجازة عند طلبة القرآن من أهم المهمات، وأسمى المطالب، لا سيما الإجازة عالية السند، فاتجهت أنظارهم إلى من يحملون هذه الإجازات أيًّا كان مستواهم العلمي، وانصرفت أنظارهم عمن لا إجازة لديه، حتى وإن كان من جهابذة هذا العلم، وأصبح طلب الحصول على الإجازة فوق كل اعتبار، حتى تحول إلى نهم وشره.

وكان هذا الأمرُ سببًا في أن دخل هذه الساحةَ الكذبُ والتدليسُ قديمًا وحديثًا. غير أنه في القديم كان يُكشف أمر المدلسين والمتلاعبين بالأسانيد أولا بأول من خلال المحققين المتخصصين في هذا المجال، وكان من أواخرهم الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، رحمة الله عليه.

ومنذ ذلك الحين إلى وقتنا هذا وهذه الساحة تكاد تخلو من تحقيق طرق الأسانيد، وأحوال رجالها، للأسباب التي سبق ذكرها في المقدمة، فنشأ عن هذا وجود بعض الطرق التي يعتورها القصور والخلل، وانتهت إلى بعض الشيوخ والمعاصرين.

ونظرًا لما في هذه الطرق من علوٍّ في أسانيدها غير موجود على وجه الأرض؛ فقد تدفق على أصحابها طلابُ القرآن يركضون من أنحاء الدنيا، دون أدنى تفكيرٍ في صحة هذه الأسانيد، وسلامة سلسلتها. وهذا الإقبال الشديد على شيوخ هذه الأسانيد كان سببًا في أن حَوَّلَ بعضَهم إلى تجارٍ يُتاجرون بإجازاتهم، ويمنحونها لمن يستطيع أن يدفع أكثر، أيًّا كان تحصيله.

فالبائع هو المقرئ، والمشتري هو الطالب، والسلعة هي الإجازة ذات السند المتوهم علوه، والثمن يُحَدَّدُ حسب جنسية الطالب، فصاحب كذا بكذا، وصاحب كذا بكذا، وإلى هذا الحال صار شأن بعض صفوة الخلق، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وبهذا تحولت ساحة القرآن الكريم -عند بعضهم- إلى ميدان للتجارة والاتجار بين من أعمتهم شهوة المال والشهرة.

ولا أكون حانثًا إن أقسمت أن أكثر من يهرولون وراء أصحاب الأسانيد العالية لا يبتغون من وراء هذا علمًا ولا معرفة، فهم أدرى الناس بأحوال أنفسهم وأحوال من يذهبون إليهم من حيث العلم والمعرفة.

وواقع الحال عند كثير من هذه الفئة هو أن يقرأ الطالب (نظرًا) من المصحف، ولا بأس بأن يهذّه هَذًّا. وقد يكتفي الشيخ من الطالب بقراءة بعض القرآن، لأن وراءه جموعًا غفيرةً تنتظر أدوارها في الحصول على الإجازة.

وهذا بلا شك يُسعد بعض الطلاب سعادة شديدة؛ إذ لا هَمَّ لهم سوى الحصول على هذا المستند بأي صورة، وعلى أية حال. وبهذا تنتهي الصفقة بين

البائع والمشتري، ويعود المشتري متفاخرًا بين أقرانه بهذه الإجازة وما فيها من علو، مُوهِمًا نفسه أنه بهذا قد تساوى مع من مضى من كبار الأماجد الذين سارت إليهم ركبان الحذاق من أنحاء الدنيا للازدياد في تحصيل العلم والمعرفة.

ويا ليتهم بذلوا هذا المال وهذا الجهد في الترحال، وفي طلب هذا العلم طلبًا صحيحًا، بدل بذله من أجل (وثيقة) ليست بذات قيمة كبيرة بين الحذاق من أهل هذا الفن.

ولكثرة مريدي الإجازات أصبح (الهاتف) من وسائل التلقي، والمهم في هذا كله الحصول على المال لدى المقرئ، والحصول على الإجازة لدى القارئ. وقد بلغ سعر الإجازة لأصحاب العملة المصرية خمسين ألف جنيهٍ عند بعض الشيوخ الذين يحملون الأسانيد المتوهم علوها، وكان هذا منذ أكثر من عامين، ولا شفاعة ولا وساطة عند بعضهم.

فقد أخبرني الشيخ السعيد محمد غراب (حفيد الشيخ الفاضلي)، أنه توسط لأحد طلابه في المعهد الديني بدسوق عند أحد الشيوخ الذين قرؤوا على جده في أن يعطي هذا الطالب إجازة في رواية حفص. وإكرامًا للشيخ الفاضلي لم يطلب هذا الشيخ من هذا التلميذ إلا أربعة آلاف فقط في هذه الإجازة.

وهناك روايات كثيرة في هذا الصدد تشمئز النفس من ذكرها، وإلى هذا الحال وصلت ساحةُ الإجازات القرآنية بين طلابها ومانحيها.

وقد ذكرت في كتاب «آفة علو الأسانيد» أمثلة للمتقدمين من طلبة

القرآن في تورعهم وانصرافهم عن الذين يتاجرون بالإجازات والقرآن، أما الآن فلا ورع مع شهوة الإجازات.

وقد وصل الأمر إلى أكبر من هذا عند بعض طلاب الإجازات، فمنهم من لم يكتفِ بحصوله على إجازةٍ من الشيخ، بل أخذ إجازة الشيخ نفسها. وقد حدث هذا مع الشيخ مصباح(١) في مدينة دسوق التابعة لمحافظة كفر الشيخ، حيث جاءه طالب علم سعودي، فأجازه الشيخ مصباح، ثم استأذن الشيخ في أن يأخذ صورة من إجازاته من الفاضلي، فسمح له الشيخ، فأخذ هذا الطالبُ الأصلَ وترك له صورةً رديئةً هي التي يُجيز عليها الشيخ مصباح الآن. وقد استحى الشيخ مصباح من أن يُطالبه بها لأن ذلك الطالب كان سببًا في أن يسر للشيخ الحج هو وزوجته.

وأكثر من هذا شناعةً أن ذهب هذا الشخص مع الشيخ مصباح لمقابلة الشيخ السعيد محمد غراب (حفيد الشيخ الفاضلي لابنته)، واستأذن الشيخَ السعيد في أخذ صورة من الإجازات الموجودة في مكتبة الشيخ الفاضلي، فسمح له، فأخذ الأصولَ وترك له في مظروفٍ الصورَ على أنها أصول(٢).

بل إن بعضهم كان يشتري الإجازات من بعض الشيوخ. وإلى هذا الحد

(١) من تلاميذ الشيخ الفاضلي، ومن المشهورين بالإقراء في دسوق حاليًّا.

(٢) وهذا ما حكاه لي شخصيًّا الشيخ مصباح، وهو مسجل عندي بالصوت والصورة. كما ذكره لي الشيخ السعيد حفيد الشيخ الفاضلي.

وصل شره الإجازات عند طلابها، وكأنها (تُحَفٌ) و(مقتنيات) تُضاف إلى مقتنياتهم التي يجمعونها للزينة والتفاخر.

ويا ليتهم سعوا في تحقيق ما جمعوه من الإجازات حتى لا يُوصَمُوا عند الأجيال القادمة (بالتدليس أو الغش العلمي).

فقد كان المتقدمون لا يتوانون في غربلة وتمحيص ما بين أيديهم من الأسانيد والإجازات، والكشف عن مجاهيلها ومدلسيها وكذابيها.

ومما يغيب عن الكثيرين أن جميع الإجازات المتداولة والمحفوظة لدى الأفراد وفي الجهات الرسمية، لا قيمة لها إلا بعد تحقيقها، والتأكد من سلامة محتواها، والله المستعان.

*　*　*

مَوْضُوعُ الدِّرَاسَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَدَّادِيِّ

التمهيد:

سبقت الإشارة إلى أن صدور كتاب «آفة علو الأسانيد» كان بمثابة فاجعة لجميع من ترجع أسانيدهم إلى الإجازات المصرية والشامية ذات الأسانيد المتوهم علوها. ولذا تسابق الكثيرون إلى الرد على هذا الكلام الذي ينال من مرجعيتهم الإسنادية، لا سيما أنها مصدر شهرة وانتفاع لدى كثير منهم.

وقد خرجت بعض الردود الانفرادية هنا وهناك، ثم تَنَادَى مجموعةٌ منهم وتعاضدوا في سبيل إخراج البحث الموسوم بـ(الحجج الجياد في الذب عن عوالي الإسناد). والقائم على هذا البحث هو الشيخ علي سعد الغامدي، متعاونًا فيه مع المجموعة التي ذَكَرَهَا في مقدمة كتابه.

ولأهمية هذا الأمر وخطورته بالنسبة لهم، خرج بحثهم هذا في أقل من شهر فقط بعد خروج كتاب «آفة علو الأسانيد»، ورفعوه على أحد مواقع الإنترنت، وروجوا له، فوصل إلى الناس الردُّ قبل أن يصلهم المردود عليه!.

وهذا إنجازٌ غير مسبوق، ولا نظير له، وتتجلى منه فائدة عظمى وهي: إظهار الفارق بين همة الشباب، وهمة من هو في العقد السابع من عمره.

فما توصل إليه صاحب العقد السابع في ما يقرب من ست سنوات بذلها في دراسة متأنية ممحِّصة؛ توصل الشباب إلى نسفه وبطلانه بعد تحقيقه وتحريره وتدقيقه في أقل من شهر. لذا سارع بعض من يهمهم هذا الأمر

ويمسهم إلى الثناء على هذا الجهد العظيم الذي انتصر لمصدري النفع والشهرة.

ومن العجيب والمخزي في آنٍ واحد، أن يخرج أحد أعضاء هذا الفريق ويقول بأحد مواقعهم على الإنترنت: «حقيقة وجدته من أرقى الردود العلمية المنطقية المدعمة بالأدلة الواضحة التي لا يستطيع إنكارها إلا المعاند».

ومفاد هذا أنه لا قدرة لأحد ولا استطاعة على أن يرد شيئًا من بحثهم على الإطلاق، ولا أن يتجرأ على هذا إلا شخص واحد، عرّفه بالألف واللام (المعاند). وعليه فوجب على كل من يقرأ بحثهم التسليم بجميع ما جاء فيه، ومنْ يخرجْ عن هذا يَكُنْ هو المعاند. فيا لها من مصادرة فكرية!. وسيأتي في هذا فصل المقال، كما قال الإمام الشاطبي: «وعند صليل الزيف يصدق الابتلا».

وقبل الدخول في ما جاء في ذلك الكتاب؛ أُعيد وأذكر بأن موضوع كتابي يدور حول شخصين، هما: (الحدادي) و(المرزوقي)، فهما صلب الموضوع، ومحل النزاع. وسيكون التركيز هنا على الحدادي حتى لا تتشعب المسائل، وتتشتت الأفكار عند من يريد التوصل إلى الفصل في هذه المسألة.

وبما أن الشيخ (علي الغامدي) هو المتصدر لهذه المسألة نيابةً عن فريق عمله فسيكون ردي عليه هو شخصيًّا، ولربما أشمل معه فريقه إذا استلزم الأمر.

فأقول مستعينًا بالله تعالى:

استهل الشيخُ (عليٌّ) بحثه بأسلوب مهذب، أسأل الله تعالى أن يكافئه على قدر إخلاصه فيه، ولكنه قد تجاوز في مواضع كثيرة.

ثم قدم بعدة أمور من أهمها:

قوله: «ومما بعثني على العجلة في الرد على الشيخ أني علمت أن الناس لن يسكتوا عن كتابه، بل بعضهم صرح لي بأنه سيرد عليه، فعجلت إلى ردي هذا، مخافة أن يتصدى للرد على الشيخ من لا ينصفه في البحث، أو من لا يعرف قدره وسابقته»[1].

وأقول: فيا ليته ترك هذا المستوى من الرد إلى غيره!.

أما عن أنهم لن يسكتوا، فلن يسكتوا. فعلى قدر ما يرجع إلى هذين الطريقين من أعداد، يكون الدفاع، ويكون أيضًا تطاول المنتفعين.

ومن الأمور التي قدم بها:

قوله: «لن أتعرض للفروع التي أرى أن الشيخ لم يصب فيها، أو لم يتمكن من استيفاء فوائدها، وسأجعل الرد في الجملة على أصول الكتاب»[2].

وأقول: هذه العبارة إلى جانب ما تحمله من التعالي والغرور، فإنها عارية عن الصحة وعن الواقع تمامًا، فما فوق ثلثي كلامه كان في الفروع.

فاستعجاله وشغفه الشديد بأن يكون المتصدر بهذا الرد؛ جعله لا يقرأ الكتاب جيدًا بحيث يدري أصوله من فروعه، لذا كان غالب كلامه في فرعيات الكتاب، وسيأتي بيان هذا بعد قليل عند الرد على تحقيقاته.

---

(١) الحجج الجياد: ١٣.

(٢) الحجج الجياد: ١٤.

المبحث الأول

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَكْشِفُ بِنَفْسِهَا عَنْ مَقْصِدِهَا

كأن الله تعالى أراد أن يكشف عن مراد صاحب هذه الحجج في دفاعه عن الطريقين المذكورين، فكان من أول كلامه في كتابه قوله: «واعلموا -علمكم الله- أن الطعن في إسناد الحدادي والمرزوقي لن يصيب أعلى الأسانيد فحسب، بل سيطال كل ما اتصل بهما مما علا ونزل من الأسانيد.

ولو كان المصاب يقتصر على من له طريق آخر لا يمر بهما لهانت الواقعة، ولكن المصاب الأكبر في من لم يكن له طريق غير طريقهما»[1].

وأقول: وصف الشيخ المساس بهذين الطريقين بأنه مصاب وواقعة، وأنه من أكبر المصائب، لذا رأى أن يُقدِّمَ بهذا الإعلام الذي يُعَدُّ دعوةً إلى الاستنفار والاستنهاض والإثارة وشحذ همم كل من يرجع إلى هذين الطريقين في أسانيده، وبخاصة من ليس له سواهما من الأسانيد، على حد قوله.

في حين أن من له سواهما فلا يعتمد إلا عليهما الآن، لما فيهما من تحقيق كل مريد لمراده، ولعل هذا هو بيت القصيد ولب القضية.

فإنَّ تحمس الشيخ هو وأتباعه، وهذه الهجمة الشرسة على من اقترب من

(١) الحجج الجياد: ١٦.

أسانيدهم؛ ليس إلا دفاعًا عن منافع شخصية، ولا علاقة لكل ذلك بسلامة الأسانيد القرآنية.

فمعظمهم -إن لم يكن جميعهم- يعتمدون على هَذَيْن الطريقَيْن، فهل يسكتون على من يقترب منهما، وقد أنفقوا الآلاف المؤلفة في سبيل الحصول على هذا العلو؟!.

إن غالب من يُتاجرون بالإجازات هم ممن يعتمدون على هَذَيْن الطريقَيْن. وغالب من يذهب إليهم ويدفع الأموال الطائلة؛ طالب تجارة مثلهم، أو طالب شهرة وتفاخر، إلا من رحم الله.

وبسبب هذا الشره، فإن أعداد العائدين في أسانيدهم إلى هَذَيْن الطريقَيْن لا يُحصون.وعليه كان هذا الهجومُ الذي كان متوقعًا. لذا قال لي أحد المدافعين -وهو من كبار الشيوخ- عبارةً يتهددني بها: «الشباب يتصلون عليَّ من مصر والسعودية والكويت، ولن يسكتوا، وسيأكلونك أكلا». وسيأتي أيضًا دفاع هذا الشيخ وردي عليه في الجزء الثاني، إن شاء الله.

ولننظر في الفارق بين من يقبل الحق، وبين المماري المراوغ المجادل بالباطل.

لما خرج كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية) وما فيه من كلام عن أسانيد الشيخ عبدالباسط هاشم، التزم طلابُ الشيخ الصمت، ولم يتطاول عليَّ واحدٌ منهم بكلمة واحدة، وكانوا لا يُحْصَوْن كثرةً أيضًا. وبعد ما يقرب

من ثلاث سنوات من صدور هذا الكتاب -وليس بعد شهر- اجتمع بي أكبر طلاب الشيخ، وأخصهم به، وهو فضيلة الشيخ الدكتور اللواء (أحمد طُلبة) صاحب الموقع القرآني المشهور، وأخبرني بأنه قرأ كتابي قراءةً جيدةً بتأنٍّ وروية، واقتنع بما فيه هو وعددٌ من كبار تلامذة الشيخ عبدالباسط هاشم، بارك الله في عمره، وختم لنا وله على خير.

أما من يرجعون إلى هذه الأسانيد المزيفة المدلسة المُتَوَهَّم علوها، فإنهم يهاجمون بكل ما أوتوا من قوة، دفاعًا عن هذا الباطل الذي سينكشف بعد قليل بإذن الله تعالى.

وهنا نتوقف لحظة لنطرح مسألة مهمة وهي:

هب أن فريقًا من العلماء في عصرنا أو بعده قام بدراسةٍ شاملةٍ لجميع الأسانيد المتداولة، ثم خَلُصُوا إلى نتيجة أن جميعها غير متصل، كلٌّ بعلته. فهل هذا سيؤثر على كتاب الله تعالى؟ وهل بهذا تكون قد انقطعت أسانيد القرآن الكريم التي بها يتحقق شرط التواتر؟!.

أولا: إن كتاب الله تعالى محفوظ بحفظ الله له على وجه التأكيد والتأبيد، فلا مساس به بأي حال من الأحوال، قال تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1].

أما الأسانيد فقد طالها الباطل من جميع الجهات، إلا من رحم الله، لأن

---

(١) سورة فصلت، الآية:٤٢.

أمرها موكول إلى البشر، ويكفي على هذا من الأدلة المدلسون الذين ذكرهم الإمامان (الذهبي) و(ابن الجزري)، وسيأتي ذكر بعضهم.

ثانيًا: أن الأسانيد الحقيقية والفعلية لنقلة القرآن الكريم لم ولن تنقطع، فهي باقية ومستمرة في أمة النبي محمد ﷺ مع بقاء القرآن الكريم فيها.

وأقصد بالأسانيد الفعلية؛ صحة النقل، وضبط الأداء.

فوصول القرآن الكريم إلينا بكيفيته كما أُنزل على النبي ﷺ من أقوى الأدلة على اتصال سنده، وعدم انقطاعه.

وكثيرٌ من الأسانيد المتداولة بين القراء عبر العصور ليست فعلية النقل والأداء، كما أن كثيرًا من الأسانيد الفعلية مجهولة غير معلومة، ومن الأدلة على هذا:

أولا: أن كثيرًا من القراء والمقرئين المتميزين في أدائهم من المعاصرين وغيرهم، لا يحملون إجازات، ولا يعرفون لأنفسهم أسانيد.

فمن أين جاؤوا بهذا الإتقان إن لم تكن أسانيدهم متصلة؟!.

ثانيًا: ثَبَتَ أن غالبَ المدلسين أساتذةٌ في الأداء، ومن كبار الحُذَّاق. وستأتي أمثلة على هذا، وهو مذكور أيضًا فيما تحقق في البحث السابق (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية).

فإذا كان قد ثبت عدم صحة أسانيدهم التي أظهروها واعتمدوا عليها، فمن أين جاؤوا بصحة النقل وبراعة الأداء إن لم تكن وراءهم أسانيد حقيقية يخفونها لسببٍ ما؟.

فصحة النقل وجودة الأداء لدى النوعين السابقين تدل على أمرين:

أولهما: أن الأسانيد الحقيقية المتمثلة في ضبط القرآن الكريم متصلة، لا شك في ذلك.

ثانيهما: أن كثيرًا من الأسانيد الفعلية مجهول، إما بسبب عدم التدوين والمعرفة، وإما بسبب التدليس.

وما أكثر الذين أخفوا أسانيدهم الحقيقية والفعلية وطمسوها بعد أن تَحَصَّلوا على الإجازات المُتَوَهَّم علوها، ثم حولوا أسانيدهم إلى هذه الطرق العالية، وبدأوا يجيزون طلابهم عليها.

ولا يجرؤ أحدهم على أن يكتب في إجازاته لطلابه ما الذي أخذه وتلقاه من خلال هذا السند العالي، ولكنه يستعمل العبارة المطاطة المتسعة لكل كائن، وهي (وأخبرته أني تلقيت عن شيخي فلان) أو (وأخبرته أني قرأت على شيخي فلان)، فما الذي تلقاه؟ وما الذي قرأه؟. إنه مجهول غير معلوم.

فهذه العبارة أضحت أوسع بوابة لتدليس المدلسين، ولتسويغ الباطل.

وقد كان المتقدمون من الأئمة يذكرون في إجازاتهم لتلاميذهم ما تلقوه عن شيوخهم بالتحديد والتفصيل لسلامة النقل مع الأسانيد، وستأتي وقفة في هذا الأمر في الجزء الثاني.

وفي آخر هذه الوقفة أقول:

ليس كل ما هو مكتوب في الإجازات يعبر عن واقع، لا من حيث نقل لعلم، ولا من حيث صحة لسند، والله المستعان.

المبحث الثاني

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَطْعَنُ فِي السِّجِلَّاتِ الرَّسْمِيَّةِ

المتتبع لما أصدرته في هذا الصدد يجد أنني قد اعتمدت في تحقيقه على المستندات الرسمية، سواء كان ذلك في كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية) أم في كتاب (آفة علو الأسانيد)، وهذا فيما يخص جوانب التواريخ.

وتحقيق الإجازات والأسانيد يعتمد على عدة أمور مهمة، منها معرفة التواريخ، فبمعرفة التواريخ تتكشف الكثير من الحقائق، ومنها التدليس.

وقد امتن الله تعالى على مصر بتقييد تواريخ الأفراد ميلادًا ووفاةً منذ سنة ١٢٤٠هـ - ١٨٢٥م تقريبًا.

وقد عُنِيَتْ بهذا الأمر جهة رسمية حكومية هي (دار المحفوظات العمومية) التي وضحتُ دورَها وَفَصَّلْتُهُ تفصيلا في صفحات ٣٧ - ٤٠ من كتاب (آفة علو الأسانيد). وهذه الجهة هي المصدر الأول والأخير المعتَمَد عليه في تواريخ المصريين فيما قبل سنة ١٩٦٢م.

وقد ذكرت أن السجلات الموجودة في هذه الجهة والمعتمد عليها، هي التي جُمعت من جميع الوحدات الصحية على مستوى الجمهورية.

كما ذكرت أن تاريخ الوفاة لا خلاف فيه على الإطلاق، لأنه مسجل باليوم والساعة والشهر والسنة، بناء على تقرير الطبيب الذي قام بالكشف على

المتوفى أو من ينوب عنه، ومسجل أيضًا في هذا التقرير سبب الوفاة، وبناءً على هذا يخرج تصريح الدفن، وكل ذلك مُدَوَّن في السجلات.

أما بالنسبة لتاريخ الميلاد فوارد فيه الخلل، بسبب عدم التسجيل عند الميلاد، وهؤلاء يسمون «ساقطي» القيد، فيتم (تسنينهم) بمعرفة لجنة مختصة بها بعض الأطباء، وفي هذه الحالة تكون الفروق قليلة جدًّا وغير واضحة.

وكانوا يهتمون بالتسجيل إلى درجة أنهم يسجلون من نزل (سقطًا) قبل دفنه، وكانوا يسمونه في السجلات (سقطًا طبيًّا)، وقد وقفت على كثير من هذا أثناء بحثي.

فهذا توضيح باختصار شديد لما هو في السجلات الرسمية من تواريخ المصريين.

ثم تأتي الكارثة:

وهي أن صاحب الحجج في سياق دفاعه عن الشخصية الوهمية أو المدلسة (علي الحدادي)، وتبريره عدمَ وجوده في المستندات الرسمية، قال ردًّا عليَّ في هذه المسألة: «مثال آخر يدل على وهاء الاعتماد على سجلات الوفيات، في إثبات وجود شخص من عدمه»[1].

وكان هذا المثال سببًا في فضح أحد معاونيه، وسيأتي بيان ذلك والرد على ما جاء في هذا المثال في مبحث: الحجج الجياد تكشف بمستنداتها عن مدلس معاصر.

---

(١) الحجج الجياد: ٣٨.

وأقول: هذا تجرؤٌ وافتئات على مؤسسة مصرية عريقة؛ إذ لا يكاد يوجد في فترة التدوين بمصر شخص معدوم الأثر، سواء من حيث وجوده شخصيًّا، أو وجود آبائه أو إخوته أو أبنائه. إلى حدِّ أن إرث كل شخص من عقارات وأطيان موجود في سجلات هذه المؤسسة. فأيُّ نزاع يقع بين العائلات على تحديد ملكية أي قطعة أرض منذ أكثر من مائة وخمسين عامًا؛ لا يُحْسَمُ إلا من خلال هذه السجلات.

فهل وصل نَهَمُ علو الأسانيد إلى هذا الحد؟! بحيث يَصِمُ صاحبُ الحجج الاعتمادَ على مستندات هذه المؤسسة بـ(الوهاء)، ويصمه أحد معاونيه بآفة الاستدلال!!.

وما كل ذلك إلا للدفاع عن شخص لا وجود له، اختلقه الشيخ عبدالله عبدالعظيم، أو أنه موجود ودلَّس اسمه، وهو أمر وقع فيه الكثيرون من المتقدمين والمتأخرين.

فإذا كان مثل هذا الأمر قد وقع فيه الأكابر، مثل: الأهوازي، والرهاوي، والهذلي، والبطليوسي، والشيباني، والواسطي، والشريشي، والأزدي، والخوارزمي، وبدر الدين الغزي، وغيرهم مما سيأتي بيانه؛ فهل تنفون هذا عن عبدالله عبدالعظيم، وتدَّعون لأجل ذلك الأباطيل على مؤسسة حكومية مشهود لها بحفظ تاريخ المصريين؟!.

كما أنكم قد رأيتم التدليس من معاصريكم، فيما سبق، وسيأتي الكشف

عن مدلس آخر، إن لم يكن من فريقكم فإنه ممن عاونكم على هذه الأباطيل.

وإني لأعرف الشيخ الذي أوحى إلى صاحب الحجج بفكرة الطعن في السجلات الرسمية الحكومية؛ لأنه حاول أن يناقشني في هذه النقطة ونحن في (ملتقى كبار القراء) المنعقد بالرياض في أول شهر المحرم ١٤٣٥هـ — ٢٠١٤م، وكان هذا في حضور الدكتور المعصراوي (شيخ عموم مقارئ مصر وقتها)، وكان متحمسًا، وأنا ممن يفضل البعد عن الجدل، فقلتُ له: رُدَّ بما تشاء، فجاء رده مختصرًا في تقريظه لكتاب الحجج بقوله: «وذلك أن صاحب الكتاب المذكور عنده ثلاث آفات في الاستدلال، وهي:

١ - اعتبار السجلات الحكومية دليلا قطعيًّا لا ظنيًّا.

٢- الاستقصاء القاصر للإجازات والتواريخ في مكتبات العالم الإسلامي.

٣- إهدار شهادة وعدالة مقرئين لم يذكرهما أحد بسوء.

وكلها آفات في الاستدلال، أدت إلى النتيجة التي وصل إليها المؤلف»[1].

وأقول: فإذا كان الأمر كذلك، وكانت المستندات الرسمية بمصر ظنية لا قطعية، فعلى هذا فإن شعب مصر يعيش في تزييف لتواريخه منذ ما يقرب من مائتي سنة، فلا ثقة في مستند ميلاد، ولا مستند وفاة.

ويترتب على هذابطلان الكثير من عقود الزواج، كما يترتب عليه بطلان

---

(١) الحجج الجياد: ٩.

الكثير من إعلانات الوراثة، لأن من الوارد أن يكون الميت حيًّا، والحي ميتًا، والمولود موجودًا في حين أنه غير موجود، أو غير موجود في حين أنه موجود!.

ولعل لدى الشيخ في هذه المسألة من العلم ما ليس عندنا، فهو طبيب.

فنسأله: هل عملتَ قبل سفرك إلى السعودية في وحدة صحية كان يقع فيها تلاعب في المواليد والوفيات، أم على أي أساسٍ تقول هذا الكلام؟!.

فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا سكتَّ على هذا الإثم ولم تكشفه وتنشره؟!، وهو من صميم عملك، لتنقذ دولة بأكملها غارقة في تزييف أهم مستنداتها؟!.

وأقول لك يا من شككت في صحة المستندات: إذا كنتم أبطلتم الاعتماد على دار المحفوظات العمومية ومصلحة الأحوال المدنية في ضبط تواريخ المواليد والوفيات للمصريين، وجعلتم ما يصدر عنهما ظنيًّا لا يقينيًّا، وما هو إلا آفة من آفات الاستدلال، فعلى أي شيء ترون أن يكون الاعتماد في ضبط التواريخ؟!.

هل ترون أن يكون الاعتماد على الإجازة المشهود عليها بعد تحريرها بسنة، أم على الإجازة المشهود عليها قبل تحريرها بسنة[1]؟!.

أم ترون أن يكون الاعتماد على ما وضعتموه في آخر كتابكم من عبث وأسميتموه (وثائق البحث المهمة)، وسيأتي بيان فساده وبطلانه.

---

(١) وذلك في إجازتيْ الشيخة نفيسة أبي العلا للشيخ محمد عبدالحميد الإسكندري، كما سيأتي.

إن هذا الافتراء على أقدم وأعرق مؤسسة مصرية لا يصح ولا يجوز، وما هو إلا ادعاء لنصرة باطل ساقط لا محالة.

وأخيرًا أقول: لماذا لم أسمع منكم هذا الكلام عندما خرج كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية)، مع أن جميع تحقيقاته كانت معتمدة على الجهة ذاتها؟!.

بل إنكم حينها أبديتم الرضا والقبول بذلك العمل!. أهي مؤسسة صادقة حينئذ، كاذبة الآن؟!، نسأل الله العافية والسلامة.

وأما عن الآفة الثانية: فباختصار شديد، إذا كان عملٌ قد استغرق حوالي ست سنوات من البحث والتنقيب في دور الكتب والمحفوظات، وتطلب الأسفار إلى المحافظات، واعتمد هذا العمل على أكثر من سبعين صفحة من المستندات، أقول: إذا كان هذا استقصاء قاصرًا، فهل كتابكم الذي خرج في أقل من شهر هو الذي حوى الاستقصاء السديد الوافي؟!، وهل ما استندتم إليه من وريقات، وسيظهر عبثها بعد قليل، هي المستندات السليمة؟!. وهل كانت لديكم معرفة مسبقة بشخص واحد ممن كشفت عنهم، وأخرجت تواريخهم؟!.

أما عن الآفة الثالثة: فما مدى علمك ومعرفتك بمن حكمت بعدالتهم؟.

هل بحثت بنفسك سيرة كل واحد منهم، ولم تجد من بينهم مدلسًا، ولا صاحب بدعة، ولا صوفيًا مغاليًا في صوفيته تسبب في طمس أسانيد مستقيمة سليمة؟. فهل تحققت بنفسك من ذلك كي تتحمل مسئولية كلامك هذا أمام الله تعالى، وأمام الأجيال القادمة؟!.

فإذا كنت لا تعرف عنهم شيئًا، فكيف يجوز لك أن تقضي بتوثيق من لا تعرف؟!.

أليس من الأحرى بك أن تستفيد ممن يعرف بدلا من أن تهاجمه نُصرةً لأسانيدكم باطلاً وزورًا؟!.

وإن كنت تعرفهم وتغض الطرف عن ذلك، حفاظًا على علو أسانيدكم، وتسوغ هذا بأي مسوغ، فأين ترفعكم وتورعكم الذي نراه منكم؟!.

وأين أنتم من قول الإمام محمد بن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[1]؟!.

وهل فوق القرآن الكريم وعلومه من علم؟.

وأقول: كان ردي على صاحب هذا الكلام، لما رأيت منه من الحماسة وشغف الرغبة في الرد عليَّ، وذلك لما كرره علي مسمعي من أنه سيرد.

أما باقي المقرظين فلا تعليق لي على كلامهم، وظني أنهم بنوا تقاريظهم على ما كتبه صاحب الحجج، ولم يقرؤوا كتابي جيدًا، وذلك لما في كلام بعضهم من الفهم المغلوط، خاصةً في مسألة المرزوقي.

ولنا جميعًا وقفة بين يدي الله تعالى لا مراء فيها.

*　　*　　*

---

(١) مقدمة صحيح الإمام مسلم، ص ١٤.

المبحث الثالث

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تُنَاقِضُ نَفْسَهَا فِي قَبُولِ النَّتَائِجِ

الطعن المتقدِّم في المستندات الرسمية الحكومية من المُفترَض أن يؤدي إلى رد كل ما جاء في كتابي مُعتمِدًا على هذه الجهة؛ علمًا بأن غالب ما ذكرتُه كان من خلال الجهات الرسمية، سواءٌ في عبدالله عبدالعظيم أو تلاميذه وغيرهم.

فإذا كان الاعتماد على هذه الجهة واهيًا، والاستدلال بمستنداتها آفةً من الآفاتِ، فلماذا لم تردُّوا جميع ما كان يعتمد عليها؟! وقد كان بحثي فيها عن الجميع على السواء.

ولماذا أقررتم بنتيجة البحث في عبدالله عبدالعظيم وجحدتموها في الحدادي؟!

علمًا بأن عبدالله عبدالعظيم والحدادي كانا مجهولَيْن على السواء بالنسبة إليكم، ولا دراية ولا علم عند أحدكم عن أي منهما.

فهل رأيتم أني كنت صادقًا أمينًا أثناء بحثي عن عبدالله عبدالعظيم، وكنت كاذبًا أثناء بحثي عن الحدادي؟!

وهل كانت السجلات الرسمية حينها صادقةً مُستقيمةَ الاستدلال، ثم انهارت عند الحدادي وَوَهَتْ حتى أصبح الاستدلال بها من الآفات؟!

إن سكوتكم على ما تحقَّق في عبدالله عبدالعظيم وتلامذته وعدم طعنكم في نتيجة ذلك يدل على أمرين:

الأمر الأول: أنكم قد أقررتم هذه النتيجة وسلَّمتم بها. ويترتب على هذا سلامة السجلات الرسمية وصحة مستنداتها، كما يترتب عليه صدق البحث وسلامة النتيجة؛ فما وقفت عليه بالنسبة إلى الحدادي وعبدالله عبدالعظيم خرج بأمانة، فكان يُفترَض التسليم بالنتيجتين على السواء، فلا تأخذوا بواحدة وتجادلوا عن الأخرى.

الأمر الثاني: أن لديكم علمًا ومعرفةً مُسبقةً بعبدالله عبدالعظيم وتلامذته، وما خرج في كتابي ما هو إلا مُطابَقةً لما عندكم؛ لذا أقررتموه ولم تطعنوا فيه، وهذا غير حقيقي.

فليس لديكم معلومة واحدة مما خرج في كتابي مُعتمِدًا على المستندات الرسمية؛ لا فيما يخص عبدالله عبدالعظيم ولا فيما يخص تلامذته.

فقد كان مبلغ علمكم عن عبدالله عبدالعظيم، لا يتجاوز ما هو مُسطَّر في الإجازات التي تتناقلونها بينكم، والاجتهادات الفاسدة التي تُفضِي إلى تضليل الأجيال القادمة.

ولا أقول هذا جزافًا، بل هو من واقع مؤلفاتهم.

فقد جاء في الكتاب الموسوم بـ(تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان)، وهو لأحد المعاونين لصاحب الحجج، ومذكور اسمه ضمن الفريق.

قال المؤلف في تعريفه لعبدالله عبدالعظيم: «وأكثر شيوخ اليوم التي تروي عن عبدالله الدسوقي، أسانيدها عالية في القراءات من طريقه. وهذا

الرجل -أعني عبدالله بن عبدالعظيم الدسوقي- لم أجد له ترجمةً وافيةً إلى الآن، ولكني توصلت -بعد البحث- إلى الآتي:

١- **اسمه:** عبدالله بن عبدالعظيم المالكي الأشعري الدسوقي.

٢- **مولده ووفاته:** لم يُعرَف إلى الآن بالضبط التاريخ الذي وُلد فيه عبدالله ابن عبدالعظيم الدسوقي، ولا التاريخ الذي تُوفِّي فيه، ولكن هناك دلائل تشير إلى أنه تُوفِّي في نهاية القرن الثاني عشر الهجري، وربما في أوائل القرن الثالث عشر الهجري، من ذلك[1]:

أ- قال الشيخ وليد إدريس المنيسي -حفظه الله-: أفادني شيخنا عبدالله العبيد فائدةً أحببت أن أُشرِك إخواننا فيها، وهي أنه اطَّلع على إجازة خطية من عبدالله عبدالعظيم الدسوقي لعبدالرزاق إبراهيم القاضي المحلاوي بالقراءات، أجازه عن شيخه علي الحدادي الأزهري عن إبراهيم العبيدي، مُؤرَّخة بتاريخ ١٢٦٩هـ (ألف ومائتين وتسع وستين هجرية)، وهي محفوظة في مكتبة جامعة ليدن - بريل بهولندا.

قلت: هذه الإجازة تفيد بما يلي:

١- أن الشيخ عبدالله بن عبدالعظيم الدسوقي كان حيًّا في هذا التاريخ، وقبلها لم نكن نعلم تحديدًا متى عاش.

٢- أنه كان في سنة ١٢٦٩هـ في سن الإقراء، أي أنه وُلد قبل ذلك على الأقل بثلاثين أو أربعين تقديرًا.

---

(١) هكذا ذكر صاحب الكتاب، وهو يقصد نهاية القرن الثالث عشر، وأوائل الرابع عشر الهجري.

٣- أنه من المعقول جدًّا أن يروي الدسوقي عن العبيدي بواسطة واحدة، حسب تواريخهما.

٤- أضافت هذه الإجازة تلميذًا ثالثًا للدسوقي لم يكن معروفًا من قبل؛ حيث لم يُعرَف له من الرواة عنه سوى عبدالعزيز علي كحيل، ومحمد جابر المصري».

ثم قال صاحب هذا الكتاب: «ومن المعلوم أن الشيخ عبدالله الدسوقي كان حيًّا عام ١٢٦٩هـ؛ عندما أجاز تلميذه الشيخ عبدالرزاق بن إبراهيم القاضي المحلاوي، على ما مضى من كلام الشيخ وليد إدريس؛ فعلى الأقل يكون مولودًا قبلها بثلاثين أو أربعين سنةً.

يعني مثلًا: كان مولودًا في عام ١٢٤٠هـ، أو ١٢٣٠هـ؛ فإذا أضفنا إليها الوقت الافتراضي لحياته -وهو ٦٥ أو ٧٠سنة تقريبًا أقل أو أكثر- لكانت وفاته تقريبًا في حدود ١٣٠٠هـ، أو ١٣٠٥هـ، وبذلك يكون قراءة الفاضلي على الشيخ عبدالله بن عبدالعظيم الدسوقي مُحتمَلةً، وليست بمستحيلةٍ. والله أعلم. قد توصل إلى ما توصلت إليه من حياة الشيخ عبدالله الدسوقي، الدكتور أنمار -حفظه الله- حيث قال في بعض المنتديات على شبكة الإنترنت...[1]».

فهذه هي النتيجة التي توصل إليها ثلاثة من فريق (الحجج الجياد) في البحث عن تواريخ عبدالله عبدالعظيم، وهي أن مولده ما بين ١٢٣٠هـ و١٢٤٠هـ، وأن وفاته ما بين ١٣٠٠هـ و١٣٠٥هـ.

---

(١) تحفة الإخوان: ٩٩ – ١٠٣.

وكان هذا بسبب معلومة تلقَّفوها وبنَوا عليها استدلالاتهم واستنباطاتهم دون تثبُّت ولا تحقُّق، وهي المعلومة التي أفادهم بها الشيخ عبدالله العبيد، من أنه اطَّلع على إجازة لعبدالله عبدالعظيم مؤرخة بتاريخ ١٢٦٩هـ، محفوظة في مكتبة جامعة ليدن – بريل بهولندا.

وهذه المعلومة جعلتني أدور حول نفسي عدة أشهر للتثبُّت منها. وكان هذا بالذهاب مرات عديدة إلى السفارة الهولندية لمقابلة الملحق الثقافي الذي أحالني إلى الجامعة عبر هواتفها، ولم أتوصل في كل ذلك إلى شيء.

فجاهدت حتى توصلت إلى شخص حاصل على ماجستير من هذه الجامعة ومقيم في هولندا منذ ثلاثين سنةً، فطلبته في هذه المسألة، ثم رد علي بأنه دخل المكتبة بنفسه ولم يجد شيئًا بخصوص هذه الإجازة.

ثم بحثت عن هاتف الشيخ عبدالله العبيد صاحب هذه المعلومة، فتوصلت إليه وأخبرته بما حدث، فقال: «المسألة قديمة جدًّا. وما رأيته سطران فقط باللغة الإنجليزية فيهما اسم المُجِيز والمُجَاز وذلك التاريخ، ولا أذكر جيدًا في أي الجامعات الأوربية؛ فلعلها بالجامعة الملكية بتوبنجن في ألمانيا».

فبحثنا أيضًا في مكتبة هذه الجامعة فلم نجد شيئًا، فعاودت الاتصال بالشيخ فأفاد بأنه إذا تذكر شيئًا فسيتصل بي، وعليه، لم يصلني منه شيء، فساورني الشك في الشيخ، لولا أن الله سلمني بالسجلات الرسمية التي توصلت بها إلى الشخص المُجَاز، وهو عبدالرزاق إبراهيم القاضي المحلاوي، وما توصلت إليه هو

أنه كان مستشارًا قضائيًّا للخديوي، وكان عضوًا في مجلس الشيوخ المصري، وكان متزوجًا بتركية وإنجليزية بجانب المصرية. وما أفادني به حفيده سعادة اللواء منير عباس عبدالرزاق إبراهيم القاضي، من اتساع دائرة علاقات جده الدولية؛ كل ذلك يقوِّي احتمالية وجود بعض آثاره في المكتبات العالمية.

المهم أن هذه المعلومة التي ألقاها الشيخ عبدالله العبيد، لم أستسلم لها حتى تتبَّعتها وتوصَّلت من خلالها إلى فائدة، وإن أخذ هذا زمنًا طويلًا.

أما الإخوة فقد بنَوا عليها استدلالاتٍ بعيدةً كُلَّ البُعد عن التواريخ الحقيقية لعبدالله عبدالعظيم، من خلال التاريخ المذكور، وهو ١٢٦٩هـ، الذي تبين أنه تاريخ على الخاتم لا علاقة له بعُمر عبدالله عبدالعظيم.

فالسجلات الرسمية التي أنكروها، هي التي توصلتُ بها في شخصية عبدالله عبدالعظيم إلى ما لم يتوصَّلوا إليه، وما يستحيل عليهم وعلى غيرهم أن يصل إليه، بعيدًا عن هذه السجلات.

وقد ذكرتُه في الكتاب مُفصَّلًا، وألخِّصه في الآتي:

١- الاسم كاملا: عبدالله محمد أحمد عبدالعظيم.

٢- اسم الأم: صالحة عبده الغمراوي.

٣- تاريخ الميلاد: ١٢٧٧هـ - ١٨٦١م. وهذا محدد عند الوفاة؛ حيث قالوا: العمر عند الوفاة ٧٥سنة، وهذا على التقويم الميلادي. أما على الهجري فيكون العمر عند الوفاة ٧٨سنة.

٤- **تاريخ الوفاة:** ١٨ صفر ١٣٥٥هـ - ٩ مايو ١٩٣٦م.

٥- **اسم المُبَلِّغ عن الوفاة:** أخو المتوفَّى حامد محمد أحمد عبدالعظيم.

٦- **اسم الطبيب الذي كشف عليه عند الوفاة:** عبدالعزيز حمودة.

٧- **سبب الوفاة:** ضعف في القلب.

٨- **مهنته:** فقيه.

٩- **السكن:** دسوق – شارع المركز.

وهذه البيانات مسجلة في دار المحفوظات العمومية، سجل رقم ١١/١٠٢/١٢٨٠٧، صفحة ٦٨. ومُسجَّلة في مكتب صحة دسوق أول، تحت رقم قيد ٢٣٦، في ١٩٣٦/٥/٩م.

فهذه البيانات في شخصية عبدالله عبدالعظيم نفسه. وقد وقفت على ما لا يُحصَى من معلومات تتعلق به، ذكرت بعضها في كتاب (آفة علو الأسانيد)، وسكتُّ عن بعضها خشية الإطالة. وكان مما ذكرته:

١- عدد زوجاته، ومن كانت منهن في دسوق، ومن كانت في كفر الشيخ.

٢- عدد أولاده، ومن كان أولهم ميلادًا وآخرهم ميلادًا، ومن كان أولهم وفاةً وآخرهم وفاةً؛ ذكورًا وإناثًا.

٣- المهن التي ذكرت له في السجلات الرسمية، وهي: كاتب، وفقي، وفقيه.

٤- عدد المرات التي ظهر فيها اسمه في السجلات الرسمية، عبر تبليغه عن حالات ولادة، أو حالات وفيات، سواء فيما يخصه أو غير ذلك، وما ظهر

في هذه المرات من تنويع اعتماده ما بين التوقيع واستعمال الأختام.

٥- استخراج تواريخ وفيات والده كاملةً.

٦- عدد زوجات والده.

٧- استخراج بيانات جميع إخوته، وذكرت منهم اثنين فقط لعدم الإطالة، ومن كان آخر إخوته وفاةً.

٨- استخراج عدد من أعمامه، وذكر بعض بياناتهم.

٩- استخراج ثلاثة من إخوة جده أحمد، وذكر بعض بياناتهم.

١٠- استخراج القرَّاء من أجداده وأعمامه وإخوته وأولاده وأحفاده.

١١- الكشف عن الأختام التي استعملها في السجلات الرسمية، وبيان حقيقة ما يُكتَب على هذه الأختام من تواريخ، وإثبات عدم علاقة هذه التواريخ بعُمُر الشخص؛ حيث إنه ظهر خاتم لأحمد شقيق الشيخ عبدالله مُؤرَّخ بسنة ٩٦٠، وظهر خاتم للشيخ سيد الغوري المتوفى بعد ١٣٥٠هـ، مُؤرَّخ بسنة ١٢٠٤هـ، وغيرهما. وكذلك خاتم الشيخ عبدالله المؤرخ بسنة ١٢٦٩هـ، الذي كان سببًا فيما وقع فيه أصحاب الاستدلالات الخاطئة.

وأقول: فأنَّى لي أو لغيري الوقوف على هذه المعلومات بعيدًا عن السجلات الرسمية الحكومية التي شكَّك فيها وأبطلها أصحاب الحجج الجياد؟!.

وهل هناك شيء يذكر من المقارنة بين ما توصَّلوا إليه في عبدالله عبدالعظيم وبين هذا؟!.

بل إنهم لم يصلوا إلى تواريخ لواحد فقط من تلاميذ عبدالله عبدالعظيم. وها قد خرجت تواريخ الجميع من السجلات الرسمية المتهمة بالوَهْيِ من قِبَلهم.

فقد خرجت تواريخ وبيانات كلٍّ من عبدالعزيز كحيل، وعلي عاشور، وإسماعيل أبي نور، وعبدالرزاق القاضي، والفاضلي أبي ليلة.

وظهر لكل واحد من هؤلاء أيضًا ما يتعلق به من الزوجات والأولاد والإخوة والأخوات، ونحو ذلك مما ذُكِر عند عبدالله عبدالعظيم.

فإن لم تكن هذه المعلومات محفوظةً في سجلات، فمن أين لنا التوصُّل إليها؟!

هل كنا نتوصَّل إليها بالاستنباطات والاستدلالات التي توصَّلت إلى ميلاد عبدالله عبدالعظيم سنة ١٢٣٠هـ، في حين أن مولده سنة ١٢٧٧هـ، وتوصلت إلى وفاته سنة ١٣٠٠هـ، في حين أنها سنة ١٣٥٥هـ؟! فهل ترون أن يكون هذا هو مصدر التحقيق؟!

وهذا الذي جعل صاحب كتاب (تحفة الإخوان) يقول: «أنه من المعقول جدًّا أن يروي الدسوقي عن العبيدي بواسطة واحدة بحسب تواريخها»[1].

ومع أنه قد ظهر لهم فساد هذا الاستدلال وعدم صحة هذه التواريخ، فإنهم يجادلون بالباطل لتسويغ أن يكون بين الدسوقي والعبيدي واسطة واحدة.

---

(١) تحفة الإخوان: ١٠٠.

والعجيب الذي يندى له الجبين، أن الفريق الذي توصَّل إلى هـذه النتيجـة المبهرة التي ستسعد الأجيـال القادمـة، أحـدهم يقـول على شـبكة الإنترنـت، مادحًا كتاب (الحجج): «حقيقـةً.. وجدتـه مـن أرقى الـردود العلميـة المنطقيـة المدعمة بالأدلة الواضحة التي لا يستطيع إنكارها إلا المعاند».

وآخر يقول في تقريظه لذلك الكتاب: «هو رد علمي على بعـض الأباطيـل الواردة في كتاب (آفة علو الأسانيد)».

وأقول: نسأل الله تعالى سلامة القلوب يا أهل القرآن؛ فإن الأمور واضحة وضوح الشمس.

إن العمل الذي كان سببًا في فشل النتيجة الـتي توصـلتم إليهـا في تـسويغ باطل عُلو أسانيدكم؛ جعلكم تطفئـون نـار غـيظكم بتأييـدكم بـاطلًا جديدًا خرج ليسوغ هذا التضليل والتزييف.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* * *

المبحث الرابع

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تُحرِّفُ وتُزيِّفُ وتُضَلِّلُ الْقَارِئَ

قال صاحب الحجج في بداية رده: «المبحث الأول- نقد ما قيل في عبدالله عبدالعظيم، ومن يتصل به: اعلم -علمك الله- أن عبدالله عبدالعظيم هو راوية علي الحدادي. وهذا المبحث فيه سبع مسائل»[1].

وكنت أتمنى أن يفي بما قاله فيما سبق: «لن أتعرض للفروع التي أرى الشيخ لم يُصِبْ فيها، أو لم يتمكن من استيفاء فوائدها»[2].

ولكن غالب كلامه -إن لم يكن جميعه- كان في الفروع، كما سبق أن أشرت. وكنت أتصور أن هذا الرد قد كشف لنا شخصية الحدادي الذي هو محل النزاع، أو أنهم قد توصَّلوا إلى شخصية أخرى لعبدالله عبدالعظيم مُتقدِّمٍ على الذي توصَّلتُ إليه، ولكن -ويا للأسف- لم يقدِّم هذا الرد فائدةً في أصل النزاع.

لذا ما كان من فضيلة المحقق إلا أن يصول ويجول في الفروع. ولو أنه كلف نفسه وقرأ كلامي قبل التسرع إلى الرد، لعلِم أين الأصول وأين الفروع.

فبعد أن كشفت عن شخصية عبدالله عبدالعظيم، وعن تواريخه، قلتُ:

---

(١) الحجج الجياد: ٢١.

(٢) المرجع السابق: ١٤.

«وكان من المفترض أن يتوقف بحثي في جانب الشيخ عبدالله عند هذا الحد، وأنتقل إلى شيخه علي الحدادي. غير أني أضفت المباحث التالية في الدراسة لتأكيد الواقع، وسدًّا للذرائع»[1].

وكان هذا الكلام في نهاية المبحث الأول في تعريف شخصية عبدالله عبدالعظيم. وما جاء بعد ذلك من مباحث في إخوته وأولاده وتلاميذه، بدءًا من صـ٥٩ إلى صـ١٠٢، ما كان إلا لتأكيد أن هذا هو الشخص المعنيُّ في الأسانيد؛ لذا قلتُ: «لتأكيد الواقع، وسدًّا للذرائع».

فكان المطلوب منك يا فضيلة المحقق أحد أمرين:

أولهما- إن كنت قد أقررت أن هذا الشخص الذي بين يديك هو عبدالله عبدالعظيم الذي في أسانيدكم، فادخل مباشرةً في الكلام عن شيخه الحدادي، وائتنا به.

ثانيهما- إن كنت لم تقر بهذا فعليك أن تُخرج لنا الشخصية الحقيقية لعبدالله عبدالعظيم وتكشف عنها.

وبما أن فضيلته ليس لديه علم ولا معرفة بهذا ولا ذاك، أخذ يلوك في الفروع ليشتت فكر القارئ ويضلله.

ومع أني ذكرت في البداية أني سأدخل في صلب الموضوع مباشرةً، فإني مضطر إلى الرد على بعض الفرعيات التي خاض فيها؛ حتى لا تكون ذريعةً ومُتَّكأً.

---

(١) آفة علو الأسانيد: ٥٩.

قال صاحب الحجج: «المسألة الأولى- قال الشيخ: فتحديد السن عند الوفاة يحتمل أمرين: أن يكون حقيقيًّا، وأن يكون تقديريًّا. ولعل الغالب أن يكون تقديريًّا؛ لسبب هام، وهو عزوف الكثيرين عن تسجيل مواليد أبنائهم»[1].

قلت: كان هذا الكلام تفصيلًا لما سبقه من كلام، وهو أن السن المكتوبة للشخص في مستند وفاته وارد أن تكون حقيقيةً وأن تكون غير ذلك. وهذا إن لم يكن له تاريخ ميلاد محدد.

وكان قبل هذا قولي: «أن تواريخ الوفيات مؤكدة؛ فلا تقديم فيها ولا تأخير. وهي محددة في السجلات بالساعة واليوم والشهر والسنة، بِناءً على تقرير طبيب الوحدة الصحية أو من ينوبه»[2].

وعلى هذا فكلامي واضح، وهو في تحديد سن الشخص عند وفاته، لا في تحديد تاريخ وفاته.

ثم قال صاحب (الحجج) بعد ما تقدم من طرحه لكلامي: «فنص الشيخ على أن التقدير هو الغالب في تحديد سن الوفاة»[3].

قلت: ألا يؤخذ من هذه العبارة أن تقدير السن يكون في الوفاة التي أكدتُ أنْ لا تقديم فيها ولا تأخير؟!

---

(١) الحجج الجياد: ٢١.

(٢) آفة علو الأسانيد: ٣٨.

(٣) الحجج الجياد: ٢١.

ألا يُعَد هذا تحريفًا لكلامي وتضليلًا للقارئ؟! فأنا أقول: «تحديد السن عند الوفاة»، وهو يحرفه إلى: «تحديد سن الوفاة»!

ثم قال بعد ما تقدم: «وما أصَّله الشيخ صحيح، ولكنه خالفه عند التطبيق غير مرة، وبنى على ذلك تشكيكًا لا أصل له. ومن ذلك...»[(١)].

وقبل الدخول في أمثلته التي ذكرها أقول: من أين عرفت يا صاحب الحجج أن ما أصَّلته صحيح وأنت تطعن في الجهة التي قام عليها هذا التأصيل؟! ثم هل كنت ترافقني إلى دار المحفوظات المصرية؟! أم أنك سبقتني إليها؟! أم لأنك لا تستطيع إلا التسليم بما طرحتُه من معلومات لا يمكن أن يخالجها شك؟!.

أعود إلى أمثلته؛ حيث قال: «١- عند ذكره إجازة الشيخ عبدالله عبدالعظيم لعلي بن عاشور؛ حيث قال: (وجاء في هذه الإجازة عبارة يمكن أن تكون ذريعة للتشكيك، وهي قول الشيخ عبدالله: ولدنا الشيخ علي علي عاشور. فكيف يقول هذا مع أن الشيخ علي عاشور أكبر منه بأربع سنوات، بحسب ما جاء في المستندات الرسمية من تاريخ ميلاده).

فتأمل كيف أن الشيخ قطع بأن التلميذ أكبر من الشيخ، ثم جعل ذلك ذريعةً للتشكيك، على أنه وكَّد مرارًا أن الأمر تقريبي»[(٢)].

قلت: لم أتوقع بتاتًا أن الرغبة في أي شيء تدفع هذا الرجل إلى التحريف والتزييف.

---

(١) الحجج الجياد: ٢١.

(٢) الحجج الجياد: ٢٢.

فكلامي فيما سبق يبدأ مـن: «وجـاء في هـذه الإجـازة...» إلى: «مـن تـاريخ ميلاده».

وكان من الواجب عليه أن يكمل كلامي حتى يتضح المـراد؛ حيـث قلـت بعد هذا: «فكما ذكرنا، فإن هذا اقتباس مما تقدَّم، وسبقت الإشـارة إليـه قريبًـا عند التلميذ الأول صـ ٨٢»[1].

وقد علقت في نهاية هذا الكلام في الهامش بقولي: «ولعل هـذا مـن فهـم السابقين لقول النبي ﷺ: «إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم»[2].

وكان الذي سبقت الإشارة إليه في صـــ ٨٢ قـولي: «وممـا يُلاحَـظ في هـذه الإجازة، قول الشيخ محمد حرحش: (فـإن ولدنـا الفاضـل الـشيخ محمـد عـلي عبدالسلام)، مع أنهما كانا من الأقران في العمـر تقريبًـا. ونلاحـظ أن الـشيخ عبدالله اقتبس هذا الأسلوب في إجازته للشيخ علي عاشور الآتي، مع أنهما كانا من الأقران أيضًا، بل إن الشيخ علي عاشور كان أكبر سنًّا كما سيأتي»[3].

فذكرت ذلك الكلام عند علي عاشور، خشية أن يقول قائل: كيـف يقـول عبدالله عبدالعظيم في إجازاته لعلي عاشور: «ولدنـا»، في حـين أنـه أكـبر منـه سنًّا؟! وأشرت إلى أنه اقتباس لعبدالله عبدالعظيم ممن سبقه.

---

(١) آفة علو الأسانيد: ٨٧.

(٢)مسند الإمام أحمد ١٢/٣٧٢(٧٤٠٩)، ط/الرسالة.

(٣)آفة علو الأسانيد: ٨٢.

وما كان ذلك إلا لتأكيد أن شخصية عبدالله عبدالعظيم التي وقفت عليها، هي المعنية، وأن جميع تلاميذه مناسبون لتواريخه.

فكان ذلك، يا فضيلة المحقق المدقق، دفعًا للتشكيك لا تشكيكًا. وكيف أجعله تشكيكًا وأستدل على نفيه بقول النبي ﷺ؟! مع تحفظي الآن على أن (جعلتهم من السابقين). فكان عليك، يا صاحب الحجج، أن تستعين بمن يشرح لك كلامي قبل أن تتسرع بنشر الرد عليه. ولكنك قد استعنت بمن قال لك: «إنه من أرقى الردود العلمية المنطقية المدعمة بالأدلة الواضحة التي لا يستطيع إنكارها إلا المعاند».

نسأل الله تعالى أن يقينا شر العناد والمعاندين.

ثم قال صاحب الحجج: «صنَع ذلك في أَخْذ عبدالعزيز كحيل عن عبدالله عبدالعظيم؛ حيث قال: ويُلاحَظ أن ميلاده قبل ميلاد الشيخ عبدالله بحوالي خمس وعشرين سنةً، وأن وفاته قبل وفاته بثلاثين سنة. ولعل هذا يضع علامة استفهام على أخذه عن الشيخ عبدالله، خاصةً أن الشيخ كحيل كان من المقرئين المتقدمين، وليس ممن أخذ القراءة على كبر»[1].

ثم قال: «قلت: ولو أن الشيخ جرى على ما أصَّل لاحتمل أن يكون كحيل أكبر من شيخه بعشر سنين، أو نحو ذلك، ولما أعضل عليه الأمر. ثم لو قدر أنه أكبر منه بهذا القدر فليس هذا بغريب؛ فما زال الأكابر يأخذون عن الأصاغر

(١) الحجج الجياد: ٢٣.

من القرون الأولى إلى زماننا هذا -كما قرر الشيخ نفسه- وقد طلب مني أحد الشيوخ الفضلاء أن يقرأ عليَّ بمضمن الدرة وهو يكبرني بسبع وعشرين سنةً، كما طلب مني أحد المقرئين المتقنين أن يقرأ عليَّ بمضمن الطيبة وهو يكبرني بست وعشرين سنةً؛ فما وجه استغراب الشيخ، سدده الله؟!»[١].

قلت: فواللهِ، ثم واللهِ، كان من المُفترَض أن لا أرد على من كان بمثل هذه الحال، لكني مضطر إلى ذلك.

ففيما سبق، قدَّم صاحب (الحجج) ترفُّعه عن العجب والغرور بقوله: «لن أتعرض للفروع التي أرى أن الشيخ لم يُصِبْ فيها، أو لم يتمكن من استيفائها وفوائدها، وسأجعل الرد -في الجملة- على أصل الكتاب»[٢].

فجزاه الله عني خيرًا أن سترني فيما لم أتمكن من استيفائه أو بيان فائدته. وها هو يزداد تواضعًا أن سمح لشيخ فاضل وآخر متقن بأن يأخذا عنه، وليس أي شيء، بل أعلى ما يؤخذ من القراءات.. إنه علو فوق علو!.

وأقول: هل أنكرت أنا أخذ الأكابر عن الأصاغر، يا شيخ علي، حتى تأتيني بنفسك مثالًا على ذلك؟!

هل فاتك قولي: «مما صح أنه لا خلاف بين العلماء في رواية الأكابر عن الأصاغر»[٣]؟!

---

(١) الحجج الجياد: ٢٣.

(٢) المرجع السابق: ١٤.

(٣) آفة علو الأسانيد: ٩٦ هامش.

وهل فاتك قولي: «فإن قيل: كيف يجاز الشيخ كحيل من الشيخ عبدالله وهو أكبر؟، فأقول: رواية الأكابر عن الأصاغر مسألة مشهورة بين العلماء»[(١)]؟!

فما الذي دفعك إلى الخوض في هذه المسألة والإطالة فيها؟! هل هي الرغبة في إظهار إمكاناتك العلمية؟! أم أنها الرغبة في تشتيت القارئ وتضليله؟! وهل هذه هي الأصول التي وعدتَ القارئ بالدخول فيها مباشرةً؟!

ثم يقول بعد ذلك: «فما وجه استغراب الشيخ سدده الله؟!»[(٢)].

وأقول: سددك الله وحفظك ورعاك، لم يستغرب الشيخ شيئًا في هذه المسألة، لكنك أنت الذي استغربت بسبب فهمك المغلوط لكلامي.

ثم قال: «وأما قول الشيخ عن كحيل: (ليس ممن أخذ القراءة على كبر). فالجواب عليه من وجهين:

الأول- أن هذا مجرد دعوى. وما أدراه أنه لم يقرأ في كبره؟! إن يظن إلا ظنًّا، وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا.

ومما يرشح أخذه في كبره، هو أن شيخه محمد بن سابق لم تكن لديه القراءات العشر الكبرى -فيما أعلم وفيما أخبرني به الشيخ السيد بنفسه- ولعله قصد الشيخ عبدالله لقربه من بلده الإسكندرية؛ لوجوده في مسجد إبراهيم الدسوقي»[(٣)].

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١٤٢.

(٢) الحجج الجياد: ٢٣.

(٣) المرجع السابق: ٢٤.

وأقول: فيا للعجب العجاب! شخص طاف المدن والقرى والنجوع، وحفيت أقدامه أمام دور الأحوال المدنية والمحفوظات، وتوصَّل إلى حقائق وأظهرها، يُتَّهم بأنه مُدَّعٍ لذلك، ولا دراية له، وإن يظن إلا ظنًّا؟!

ومن المتَّهِمُ له في ذلك؟! إنه شخص شغوف لم تُغبَّر قدماه في هذه المسألة، يعيش في قارة أخرى في ترفه. وقد توصَّل إلى هذه النتيجة في مقدار هشة ذبابة!

وما هي وثائقه: (فيما أعلم...)، و(ولعله قصد...)!

فبحقٍّ، إنه لجدير بما وصفه به أحد المهللين له في هذا العمل بقوله: المقرئ البحَّاثة المُحقِق المُدقِق.

فنعم البحث والتحقيق والتدقيق!

وسأطرح بعض الأسئلة عليك، يا فضيلة البحَّاثة، لعلك تجيب على شيء منها:

ما الذي كنت تعرفه عن الشيخ عبدالعزيز كحيل قبل خروج كتابي هذا، سوى اسمه الموجود في إجازاتك من شيوخك؟!.

هل كنت تعرف أن أصله من قرية أبي تيج بمحافظة أسيوط بصعيد مصر، هو وشيخه محمد سابق؟!.

هل كنت تعرف شيئًا عن تواريخه، ميلادًا أو وفاةً، ومنذ متى كان شيخًا للقرَّاء والمقارئ بالإسكندرية؟!.

هل كنت تعرف أن من أبنائه المقرئ الشيخ محمد كحيل المُتوفَّى بالإسكندرية في ١٩٣٤/١٢/١م / ١٣٥٣/٨/٢٣هـ، عن ستين سنةً؟! وهل تعرف عمن أخذ محمد هذا القراءة في صغره؟!

هل تعرف أين يقيم أحفاد كحيل الآن من أحياء الإسكندرية؟!

وهل تعرف أني توصَّلت إلى أحد أحفاده بالإسكندرية، وهو الأستاذ إبراهيم كحيل؟!

فهل بعد هذا أُتَّهم بأني مُدَّعٍ ولا دراية لي، ومتبعٌ للظن؟!

فوالله، لو أني أقسمت أنه لا علم لك ولا دراية بمعلومة واحدة مما سبق قبل خروج كتابي، لا أكون حانثًا، لا أنت ولا أحد من فريق عملك.

ثم قال: «الوجه الآخر- أن شهادة تلميذيه -الخليجي ونفيسة ابنة (أبو العلا)- تدفع هذا؛ فقد أخبرا أن شيخهما كحيلًا أخبرهما أنه قرأ الكبرى على عبدالله عبدالعظيم.

واستبعاد الشيخ قراءة كحيل عليه يلزم منه تكذيبهما، أو تكذيب كحيل، والإقدام على هذا -بلا برهان- زلة قدم»[1].

قلت: فما زلنا نصول ونجول في فرعيات لا فائدة من تحقيقها.

فما جدوى الكلام في أخذ كحيل أو غيره عن عبدالله عبدالعظيم، مع عدم حسم أمر الحدادي؟! وما دمت قد دفعتني إلى الرد فسأرد من وجهين أيضًا، على منهجك:

---

(١) الحجج الجياد: ٢٤.

الوجه الأول- أن شهادة التلميذين مردودة بما صدر عنهما.

فقد كانت إجازتا الشيخة نفيسة للشيخ محمد عبدالحميد؛ إحداهما مُؤرَّخة بتاريخ ١٣٧٠/٦/١١هـ، والأخرى مُؤرَّخة بتاريخ ١٣٧٢/٥/٢٥هـ. وشهد عليهما الشيخ الخليجي في تاريخ واحد، وهو ١٣٧١/٧/١١هـ.

وعلى هذا تكون شهادته بعد تحرير الإجازة الأولى بسنة تقريبًا، وقبل تحرير الإجازة الثانية بسنة أيضًا تقريبًا.

فإذا كان من الممكن المراوغة والمجادلة والتبرير للشهادة على الإجازة بعد صدورها؛ فكيف يكون التبرير للشهادة عليها قبل صدورها؟!. وعليه، لا يعتمد على مثل هذا في ضبط ولا تحقيق؛ فمن صدر عنه هذا لا يُستبعَد عنه صدور غيره.

ولذا أكرر كلامي: ليس كل ما هو مكتوب في الإجازات يُعبِّر عن واقع.

وهنا أسأل الشيخ عليًّا سؤالين:

أولهما- لماذا لم تعرض كلامي هذا على القارئ وتجيب عليه كغيره، أو تقر بما فيه؟!

مع أنه كان واضحًا في صـ٩٦، ٩٧، وصورة شهادة الشيخ الخليجي على الإجازة في صـ٢٦٤، ٢٦٧. أمَا كانت الأمانة تقتضي طرحه على القارئ؟!

ثانيهما- بما أنك بحَّاثة مُحقِّق مُدقِّق، ألم يلفت انتباهك يومًا ما هذا العبث في إجازة شيخك فتسأله عنه؟!

ومما لا شك فيه أن صورة إجازة شيخك -رحمه الله- موجودة عندك وعند فريق عملك منذ زمن بعيد، إن لم يكن أصلها.

وقد ذكر هذه الإجازة صاحب كتاب (تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان) وهو أحد معاوني صاحب الحجج؛ حيث قال: «وإجازته -أي الشيخ محمد عبدالحميد- من الشيخة نفيسة بالسبع في ١١ جمادى الثانية ١٣٧٠هـ. وشهد على الإجازة شيخ الإسكندرية الشيخ محمد عبدالرحمن الخليجي العباسي في ١١ رجب ١٣٧١هـ، وقرأ على الشيخة نفيسة القراءات الثلاث المتممة للعشر من طريق الدرة وأتمها. وإجازته في العشر الصغرى في يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى ١٣٧٢هـ، وشهد عليها أيضًا الشيخ الخليجي»[1].

قلت: ولم يُشِرْ صاحب التحفة إلى شهادة الخليجي عليها، التي كانت قبل تحريرها بعام تقريبًا؛ فأين الأمانة في التحقيق، يا دعاة التحقيق؟!

الوجه الآخر- أحمد حامد التيجي المكي، الشيخ الصادق المتواضع، هو أقدم تلاميذ الشيخ عبدالعزيز كحيل، وابن بلدته.

وذكر أنه أخذ القراءات السبع عن الشيخ محمد سابق الذي هو شيخ كحيل، وأخذ القراءات العشر من الشاطبية والدرة عن الشيخ كحيل، ولم يذكر للشيخ كحيل شيوخًا سوى محمد سابق.

ثم ذكر أنه أخذ العشر من طريق الطيبة عن الشيخ علي الضباع. فإذا كان

---

(١) تحفة الإخوان: ٦٥.

الشيخ كحيل لديه عشر الطيبة عن عبدالله عبدالعظيم حقيقةً وأداءً، فما الذي منع التيجي أن يأخذها عنه، وهو أخص شيوخه؟!

علمًا بأنه بأخذه عن شيخه كحيل، يرتفع أربع درجات أو خمس عن أخذه عن الضباع، علاوةً على أن الضباع في درجة تلاميذه؛ فالفارق بينهما نحو خمس وعشرين سنة.

فإذا لم يكن هذا ولا ذاك، فلماذا لم يذكر التيجي الشيخ عبدالله عبدالعظيم ضمن شيوخ شيخه كحيل حتى من باب التشرُّف بعلو شيخه وتعدد شيوخه؟!

علمًا بأن كلام التيجي عن شيوخه كان في سنة ١٣٥٩هـ، وكانت وفاة كحيل سنة ١٣٢٤هـ[1].

وفوق هذا كله، لماذا لم يأخذ التيجي عشر الطيبة عن عبدالله عبدالعظيم نفسه فيصبح من أقرانه؟! فما الذي حمل التيجي على ترك شرف التلقي عن عبدالله شيخ شيخه وعلو السند بنحو ست درجات، وأن يذهب إلى شخص في درجة تلاميذه نازل السند ليأخذ عنه عشر الطيبة؟!

أقول: الذي حمله على هذا، الصدق في نقل هذا العلم عمن يحمله حقيقةً، وإن كان صغير السن نازل السند.

أما الشيخ الخليجي المتقدم ذكره، فقد قال في إجازته للشيخ محمد

---

(١) راجع هذا مفصلا في كتاب (الدليل المشير): ٣١ – ٣٦.

عبدالحميد شيخ صاحب الحجج: «وأخبرته أني تلقيت جميع القراءات العشر بمقتضى المتون الثلاثة: الشاطبية والدرة وطيبة النشر، على أستاذي الجليل الشيخ عبدالعزيز علي كحيل شيخ القراء بالإسكندرية، وأخبرني أنه أخذ ذلك عن شيخه الشيخ عبدالله عبدالعظيم الدسوقي شيخ القراء بالجامع البرهامي»[1].

وعلى هذا يكون الشيخ كحيل أخذ القراءات من الشاطبية والدرة والطيبة جميعها عن الشيخ عبدالله عبدالعظيم، ولم يأخذ شيئًا عن الشيخ محمد سابق! فسبحان الله!

وقد برر هذا صاحب الحجج بقوله: «أن إجازة الخليجي لشيخنا محمد بن عبدالحميد، كانت في الكبرى. ومعلوم أن كحيلًا لم يقرأ الكبرى إلا على عبدالله عبدالعظيم»[2].

فأقول: يا فضيلة المحقق المدقق، الكلام في شموله للقراءات من الشاطبية والدرة والطيبة، أي يشمل الصغرى والكبرى، على قولكم، ويؤخذ هذا من قوله: «وأخبرني أنه أخذ ذلك». فكان من باب الأمانة أن يذكر الشيخ محمد سابق ولا يقتصر على عبدالله عبدالعظيم شيخًا للشيخ كحيل.

وأعود وأكرر: ما الفائدة من ذلك كله ما لم يتحقق وجود الحدادي؟! ولولا

---

(١) راجع صورة الإجازة: ٢٦٩ من (آفة علو الأسانيد).

(٢) الحجج الجياد: ٣٣.

حرصي على المغرر بهم، ما جاريت هذا اللغط وهذه السفسطة.

وجميع ما سبق كان في المسألة الأولى من كلام صاحب الرد، إلا العبارة السابقة في تبريره لعدم ذكر الشيخ محمد سابق؛ فإنها من المسألة السادسة.

وسيأتي مضمون كلامه في المسألتين الثانية والثالثة في مبحث «الحجج الجياد تساوي بين علو الكندي وعلو عبدالله عبدالعظيم».

أما المسألة الرابعة فقد جعلها نقدًا لقولي: «قول الشيخ إسماعيل في مقدمة الإجازة: (المرحوم شيخنا، الشيخ عبدالله عبدالعظيم)، في حين أن الشيخ إسماعيل توفي قبل الشيخ عبدالله باثنتين وعشرين سنةً، وأيضًا هذه الإجازة مؤرخة قبل وفاة الشيخ عبدالله بثمان وثلاثين سنة»[1].

وكان كلامي هذا في إجازة الشيخ إسماعيل أبي نور للشيخ الفاضلي، فعلق صاحب الحجج قائلًا: «والجواب: أن قوله هذا لا يلزم منه وفاة شيخه، ولا سبيل لنا إلى القطع بذلك، ولعله قاله من باب التفاؤل. وهو قول جائز –على الصحيح من قَوْلَيِ العلماء– ويستوي إطلاقه على الأحياء. وقد أطلقه بعض العلماء من باب التفاؤل، لا من باب الخبر»[2].

ثم علق في الهامش قائلًا: «قال شيخنا ابن عثيمين: قول (فلان المرحوم) أو (تغمده الله برحمته) لا بأس بها؛ لأن قولهم: (المرحوم) من باب التفاؤل والرجاء،

(١) آفة علو الأسانيد: ٩١.

(٢) الحجج الجياد: ٢٧، ٢٨.

وليس من باب الخبر. وإذا كان من باب التفاؤل والرجاء فلا بأس به»[١].

وأقول لصاحب الحجج المضللة: عليك أن تأتينا بإجازة واحدة صدرت لأحد المتقدمين أو المتأخرين، ترحَّم فيها على شيخه وهو حي. وبما أنك تُجيز القراءات من كل طرقها لكبار الفضلاء والمتقنين –على ما تقدم من كلامك– فهل ترحَّمت على أحدٍمن شيوخك الأحياء في إجازة من إجازاتك؟!.

وهل كانت فتوى الشيخ ابن عثيمين ردًّا على سؤال في الترحُّم على الأموات أم على الأحياء؟! أين الأمانة يا صاحب القرآن؟!.

وعلى هذا، فلا تأويل عند صاحب الحجج سوى أن إسماعيل أبا نور ترحَّم على شيخه عبدالله عبدالعظيم قبل موته بثمان وثلاثين سنةً من باب التفاؤل.

ولو كان صاحب (الحجج) عنده أدنى دراية عن التحقيق والتدقيق؛ لاستخرج من هذه المسألة أمرًا له وجاهته التحليلية في شخصية عبدالله عبدالعظيم.

ولو قرأ سطرين فقط بعد قولي: «... قبل وفاة الشيخ عبدالله بثمان وثلاثين سنة»، لانكشف له أمرٌ آخر، لكن استعجاله في الرد حجب عنه إدراك المراد، فذهب يغيِّر ويبدِّل ويقلب الحقائق.

فهذا ما جاء في المسألة الرابعة من مسائل صاحب الحجج.

---

(١) الحجج الجياد: ٢٨.

أما بالنسبة للمسألة الخامسة من مسائله، فسيأتي الكلام فيها أثناء الكلام عن المرزوقي في الجزء الثاني.

وأما بالنسبة إلى كلامه في المسألة السابعة فسيأتي في مبحث «الحجج الجياد تفضح نفسها بمستنداتها».

وكما يُلاحَظ، فإن جميع ما سبق كان في فروع البحث وليس منه شيء في أصله، وكذلك ما يأتي من مسائل.

وأصل البحث والدراسة دائرٌ حول وجود الحدادي من عدمه، فهذا هو أصل النزاع، ولا فائدة في كل ما يقال ما لم يُحسَم هذا الأمر.

ولما لم يجد صاحب الحجج دليلًا قاطعًا لإثبات وجود الحدادي؛ عمد إلى الدخول في الفرعيات لتشتيت القارئ بالمراء والمراوغة. وكان يكفيه من كل ذلك قوله: «هذا هو الحدادي وهذه أدلة وجوده»، ولكن أنَّى له ذلك؟!

نسأل الله العفو والعافية.

* * *

المبحث الخامس

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَفْضَحُ نَفْسَهَا بِمُسْتَنَدَاتِهَا

ألحق صاحب الحجج في نهاية كتابه صورًا لبعض المستندات وجعلها تحت عنوان: (صور وثائق البحث المهمة، مما فات صاحب كتاب آفة علـو الأسـانيد الوقوف عليها)، وجعلها مُرتَّبة على النحو التالي:

١- إجازة أبي حطب لعلي بن بسيوني في القراءات الثلاث من طريق الدرة.

٢- فتوى أبي حطب، وترجمة محمد أبي زيد له، ولمحمد حمادة.

٣- إجازة علي بن بسيوني لعبدالعزيز أحمد بن خير الله.

٤- إجازة محمد حسني.

٥- إجازة محمد الشناوي لمتولي أبي غازي.

٦- إجازة المرزوقي لعبدالله قاؤقجي زادة.

٧- إجازة عبدالمنعم لمصطفى بن راشد.

٨- إجازة أبي الأغا للسجاعي.

٩- إجازة أبي الأغا للميهي.

فهذه هي الوثائق المهمة التي يرى صاحب الحجج أنها فاتتني.

اقتضت مشيئة الله تعالى أن يخرجوا بأنفسهم هذه الوثائق لتكشف عـن الآتي:

أولًا- الكشف عن مستواهم العلمي من حيث التحقيق والتدقيق الذي يدَّعونه. وهذا سيظهر من وثائقهم أرقام ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

ثانيًا- توثيق نتيجة بحثي في شخصية المرزوقي. وهذا سيظهر من الوثيقتين ٦، ٧.

ثالثًا- الكشف عن مدلس عاونهم بما كشف به ستره، وهذا سيظهر من الوثيقتين ٨، ٩.

وسأرجئ الكلام عن الوثيقتين ٦، ٧ حتى الدخول في موضوع المرزوقي بالجزء الثاني.

وبالنسبة إلى الوثيقتين ٨، ٩ سيأتي فيهما مبحثٌ خاصٌ تحت عنوان «الحجج الجياد تكشف عن مدلس معاصر».

الوثيقة الأولى:

وهي إجازة أبي حطب لعلي بسيوني.

أخرج صاحب الحجج هذا العبث المسمى «إجازة» ليستدل بها على الآتي:

١- الرد على قولي في سياق الحديث عن أبي حطب: «وذكر البعض أنه أخذ عن الشيخ عبدالله. ولم أقف على ما يؤكد هذا لا من قريب ولا من بعيد»[1].

فرد صاحب الحجج قائلًا: «قلت: قد وقفت على أخذ (أبو حطب) القراءات العشر الصغرى عن عبدالله عبدالعظيم، وإسناد (أبو حطب) الثلاث عن

(١) آفة علو الأسانيد: ٩٨-٩٩.

عبدالله عبدالعظيم أيضًا»[١]. ثم أحال في الهامش إلى صورة هذه الإجازة.

٢- الرد على قولي في سياق الكلام عن الحدادي: «لم يظهر له تلميذ واحد في أنحاء العالم الإسلامي سوى الشيخ عبدالله عبدالعظيم»[٢].

فرد صاحب الحجج قائلًا: «لا نسلم بأنه لم يقرأ عليه إلا واحد؛ فقد قال عنه أبو حطب: الشيخ الكامل والعمدة الفاضل، شيخنا الشيخ علي الحدادي»[٣].

ثم أحال في الهامش إلى صورة هذه الإجازة.

٣- استند صاحب الحجج بهذه الإجازة، أثناء تسويغه رفع الجهالة عن علي الحدادي فقال: «لا يسلم بأنه لم يروِ عن الحدادي إلا واحد، وقد سبق أخذ (أبو حطب) عنه. فهو -على هذا- قد روى عنه اثنان، فرفع جهالة العين عنه ظاهر»[٤]. فهذا هو أهم ما يستفاد من خروج هذا الترقيع المسمى بالإجازة.

وأقول:

أولًا- إن هذه الإجازة عندي خبرها قديمٌ، وقد أشرت إلى هذا في كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ ٩٩ في الهامش؛ فما هي إلا صفقة فاسدة، وأعرف البائع والمشتري والمبلغ المُساوَم عليه.

---

(١) الحجج الجياد: ٣٤-٣٥.

(٢) آفة علو الأسانيد: ١٤٩.

(٣) الحجج الجياد: ٧٤، ٤٧.

(٤) المرجع السابق: ٧٢.

ثانيًا- إذا كنتم رأيتم أن هذه الإجازة صادرة عن أبي حطب، فما دليلكم على ذلك؟!

إن هذه الإجازة فاقدة لأهم أصولها، وهو: توقيع صاحبها، وخاتمه إن كان له خاتم، وتاريخ تحريرها، والشهود عليها.

فهذه هي الأشياء التي عليها تُبنَى وتقوم الإجازة، وليس على ما يُقَال ويُكتَب في المقدمة.

وهل رأيتم أحدًا غيركم على مدار التاريخ أخرج إجازةً ونسبها إلى شخص دون اعتماده لها؟!

فقد أخرجت في كتابي الذي تطعنون فيه ثلاثًا وعشرين إجازةً، هل رأيتم منها واحدة فاقدة لهذا الأصل؟!

فإذا كانت عقولكم قد اقتنعت بأن هذه إجازة مكتملة الأركان والأصول، يُبنَى عليها حكم، فإنكم في حاجة ماسَّة إلى من يعلِّمكم الأسس التي تُبنَى عليها الإجازة ويدور عليها التحقيق.

وإن كنتم قد أخرجتموها على غير قناعة منكم، فما هو إلا تزوير وتزييف واستخفاف بعقول الآخرين.

وربما يقول قائل: لعل لديهم الصفحة التي فيها هذه الاعتمادات ولم ينشروها.

فأقول: لو كان لديهم هذا لأخرجوه، كما فعلوا في إجازتَيْ أحمد علي أغا

للسجاعي والميهي، وإجازة المرزوقي، وإجازة عبدالمنعم.

بل إن إجازة أبي حطب أهم بالنسبة إليهم من ذلك؛ لاعتمادهم عليها في تسويغ عشر الطيبة. وسيأتي ذكر هذا في كتاب (تحفة الإخوان).

وعلى ما تقدَّم، فإن هذه الإجازة المنسوبة إلى الشيخ أبي حطب، فاقدةٌ أصلَ نسبتها إليه، فلا يستند إليها ولا يستدل بها.

وبجانب هذا فلننظر ما في هذه الإجازة من عبث وتلفيق:

أولًا- قال المجيز الذي يُفترَض أن يكون أبا حطب: «ولما جاد الزمان بفريد العصر والأوان، اللوذعي الأريب، والألمعي الأديب، الضابط المتقن، الذكي المتفطن، المتوسِّل إلى الله الكريم الفتاح، الشيخ علي بسيوني الشيخ علي».

ثم ترك ثلاثة أسطر فراغًا ثم أكمل قائلًا: «قرأ عليَّ خاتمة الدرة فأتمها فنعما هي، ما أشد حسنها!، وكانت في أفخر أزمنة نورانية، وأنا العبدالفقير الفاني المعترف».

ثم ترك ثلاثة أسطر ونصف فراغًا، ثم أكمل في الصفحة التي بعدها قائلًا: «وأنا العبدالفقير الفاني المعترف بالتقصير والعصيان...».

فهل يُعقَل أن يصدر عن أبي حطب مثل هذا العبث والاضطراب والترقيع؟!

وهل رأيتم شيخًا أجاز في قراءة خاتمة الدرة فقط، ثم مدحها هذا المدح؟!

ثانيًا- قال صانع هذه الإجازة: «قرأت على فريد العصر والأوان، الذي فاق

جميع الأقران، صاحب العلم والعرفان، شيخ القراء والمَقْرَأ بدسوق البيضاء، راجي غفران ذنبه من الله الكريم، شيخنا الشيخ عبدالله عبدالعظيم، الدسوقي بلدًا، المالكي مذهبًا، الإبراهيمي خرقةً، الشاذلي طريقةً، الأشعري عقيدةً».

وأقول:

هذا أسلوب مؤلف سجَّاع، وإطراء متجاوز منه، لا يصدر عن أبي حطب الذي ثبت عنه الشدة والصرامة وقوة الشخصية، مما ذكر من مواقفه مع كبار القراء في مسجد الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالقاهرة، ومن موقفه مع الشيخ الفاضلي عندما رفض أن يقرئه في أول الأمر، كما أخبرني الشيخ السعيد غراب حفيد الشيخ الفاضلي لابنته.

ثم مَن الأولى بهذا المدح والثناء؟!الشيخ عبدالله عبدالعظيم؟! أم الشيخ يوسف عجور الذي هو الشيخ الحقيقي لأبي حطب؟! وهو من أشهر قراء مصر، وأكبر مقرئ مُعمَّر على الإطلاق في العصور المتأخرة، كما سيأتي بيانه أثناء الكلام عن الوثيقة التالية؟!.

فهل يُظَنُّ بأبي حطب أنه لم يورد مجرد الذكر لهذه الشخصية السامقة في عالم الإقراء ويستبعده من أسانيده؟!.

فما تأويلك، يا صاحب الحجج، في هذه المسألة؟! فهل تتأوَّلها كما تأوَّلت ترك الخليجي لمحمد سابق في إجازته لمحمد عبدالحميد؟!

وهنا لفتة أخرى:

قال صانع هذه الإجازة: «قرأت على...» ولم يذكر ما قرأه، وهذه الكلمة -كما ذكرت سابقًا- كلمة مطاطة، وبوابة من أبواب التدليس.

فما الذي قرأه بظنكم؟!

من الطبيعي أنكم ستقولون: قرأ القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة والطيبة، فهذا الذي بنيتم عليه صرح أسانيدكم المُتَوَهَّمِ علوها من طريق الطيبة. فهل لديكم ما يؤكد هذا؟!.

وأنا سأقول: لم يقرأ إلا الفاتحة وأول البقرة، كما يحدث بين كثير من شيوخ الإقراء، وحتى يخرج من دائرة الكذب والتدليس استعمل هذه الكلمة المطاطة (قرأت) دون تحديد ولا تفصيل للمقروء.

فهل لديكم ما ينفي كلامي؟!

وربما يقول آخر: قرأ خاتمة الدرة على ما ذكر في إجازته.

ويُلاحَظ أن الكلام في الإجازة عن (خاتمة الدرة)، أي آخرها ولم يقل: ختمة للدرة؛ فالفارق واضح.

وكل ذلك على اعتبار أنها إجازة، وقد سبق أنها عديمة التأصيل.

ثالثًا- قال صانع هذه الإجازة: «وهو -أي عبدالله عبدالعظيم- قرأ على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل شيخنا الشيخ علي الحداد المقرئ المالكي الأشعري، قد بلغ في زهرة غايته القدر والفخر، وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا شاذليًّا».

وأقول: استنبط صاحب الحجج من هذا التلفيق رفع الجهالة عن علي

الحدادي، فيما زعم، من خلال: «قرأ على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل شيخنا الشيخ علي الحداد...».

فأخذ من هذا الكلام معرفة أبي الحطب للحدادي وتزكيته له، بل وتلمذته عليه فقال: «لا نسلم بأنه لم يقرأ عليه إلا واحد؛ فقد قال عنه أبو حطب: الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل، شيخنا، الشيخ علي الحداد. والظاهر أنه أخذ عن الحدادي، ولا غرابة في ذلك»[1].

ثم يأتي بعد ذلك في قمة من الجرأة على التزييف والتضليل ويقول: «لا يسلم بأنه لم يرو عن الحدادي إلا واحد، وسبق بيان أخذ (أبو حطب) عنه.

فهو -على هذا- قد روى عنه اثنان، فرفع جهالة العين عنه ظاهر»[2].

فهل رأيتم يا أهل العلم مثل هذا المحقق المدقق؟!.

وأقول: لا ننسى أن هذه ليست إجازة في عرف الإجازات. ولكننا نجاري هذا اللغط وهذا المراء لعدم التشويش بهذا العبث على الآخرين. فإذا تأملنا هذا الكلام المنسوب إلى أبي حطب لوجدناه كلامًا مضطربًا لناقل لا يُحسِن ما ينقله.

قال عبدالله عبدالعظيم في إجازته للشمشيري: «قرأت على الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل، الشيخ علي الحدادي الأزهري الأشعري المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، الشاذلي خرقةً. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا، سيما كان أزهريًّا شاذليًّا».

---

(١) الحجج الجياد: ٤٧.

(٢) المرجع السابق: ٧٢.

فالمطابقة واضحة وجلية بين هـذا الـكلام ومـا تقـدم مـن كلام صـاحب الإجازة المزعومة، مع ملاحظة أن صـاحب الإجـازة المزعومـة أراد أن يُـدخِل بعض التحسينات فأفسد المعنى، كما هو واضح مـن (زهـرة غايتـه) بـدلًا مـن (دهره غاية).

أما استدلال صاحب الحجج بأن قول (الشيخ الكامل، والعمـدة الفاضـل) من كلام أبي حطب، فإنه -كمـا هـو واضـح- نقـل محـض مـن كلام عبـدالله عبدالعظيم.

أما عن استدلاله بأن قول: (قرأ على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل شيخنا الشيخ علي الحدادي) يعني أن الحـدادي شـيخ أبي حطـب، فهـو مـردود بقـول صاحب هذه الإجازة المزعومة فيما يأتي من كلامه: «وشيخ شيخي المذكور أخبره أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على المحقق المتقن الأمـين على كتـاب الله تعـالى، المرحوم العمدة الفاضـل الـسيد إبـراهيم العبيـدي المقرئ الأشـعري المـالكي الأزهري. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا».

فقوله: «وشيخ شيخي المذكور أخبره...» واضحة الدلالة على إفـراد مـشيخة الحدادي لعبدالله عبدالعظيم. ولو كان له علاقة بالحدادي من حيث التلقي أو المعرفة لقال: «وشيخنا المذكور»، أو: «وشيخنا الحدادي أخبرنا أنه...».

وهل كل من قال عن شخص: «شيخنا فلان»، يعد شيخه حقيقةً وفعـلًا؟! فهذا هو الشيخ إبراهيم العبيدي يصف الشيخ سـلطان المـزاحي بقـوله: «نقـل شيخنا العمدة سلطان عن ابن الجزري -رضي الله عنه-».

وقد كرر هذه العبارة مرتين في كتابه (التحارير المنتخبة على متن الطيبة)، الورقة ٣١، ٦١ من المخطوطة.

مع أن بين المزاحي والعبيدي من العمر أكثر من مائة وخمسين سنةً؛ فهل يقال إن المزاحي شيخ العبيدي؟!

وهذا هو سلمونة تلميذ العبيدي يقول في إجازة له: «وأخبرني أنه تلقى ذلك عن مشياخ كثيرة، منهم: الإمام العالم العلامة البحر الفهامة المحقق المتقن شيخنا الشيخ عبدالرحمن الأجهوري...»[١].

فهل الأجهوري شيخ سلمونة أم هو شيخ العبيدي؟!

أقول: إن الذي صحَّ وثبت عن العلماء في مثل هذه الحالة، أن يكون الكلام فيه واضحًا، كما جاء في إجازة الشيخ محمد مكي نصر للشيخ عبدالمتعال محمد؛ حيث قال الشيخ محمد مكي: «وأخبرته أني أخذت طريق الشاطبية عن سيدي وأستاذي العمدة الفاضل الحسيب النسيب السيد أحمد الدري الشهير بالتهامي، المالكي مذهبًا، الخلوتي مشربًا، تغمده الله برحمته. ثم من بعده عن المحقق المدقق فريد عصره ووحيد دهره الشيخ محمد، المعروف بالمتولي، الأزهري، نظر الله إليه، وأجرى الخير على يديه. وأخبرني أنه أخذ عن سيدي وأستاذي السيد أحمد التهامي المذكور. وأخبرني -أي سيدي أحمد التهامي- أنه قرأ القرآن العظيم كذلك على العمدة الفاضل الشيخ أحمد الشهير بسلمونة»[٢].

---

(١) الإجازة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم: ٩٥ تيمور.

(٢) الإجازة مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود، تحت رقم ٢٣٧١، مؤرخة في رجب ١٣٠٧هـ.

فهذا كلام واضح لا لبْس فيه ولا اعوجاج؛ فهل ما جاء في تلـك الإجـازة كذلك؟!

فما هو إلا تلفيقٌ من صاحب الحجج، وحملٌ للعبارة على غير مرادها.

وإن كان صاحب الحجـج قـد اسـتدل بهـذه الإجـازة المزيفـة على توثيـق الحدادي، فها هو صاحب الإجازة يوثق له أيضًا الـشيخ العبيـدي، بـأن وصـفه بالمحقق، والمدقق، والأمين، والعمدة الفاضل، والورع التقي.

كما أنه وثق الأجهوري والبدري والسمنودي شـيوخ العبيـدي، كمـا هـو واضح في صورة الإجازة المزعومة.

فهل عاصر صاحبُ الإجازةِ العبيـديَّ حـتى يـصفه بـالتحقيق والتـدقيق والأمانة والفضل والورع والتقى؟! وهل عاصر شيوخ العبيدي أيضًا؟!

فيا من منحكم الله تعالى العقل للفهـم، إذا كان أبـو حطـب على معرفـة بالحدادي، وإذا كان شيخه كما زعمتم، ألا يدلي بمعلومة واحدة تضاف إلى مـا عند عبدالله عبدالعظيم؟!

مع أنه من المُفـتَرَض أن تكـون معرفتـه بالحـدادي أوسـع مـن معرفـة عبدالله له؛ حيث إنه أكبر من عبدالله بسبعة عشر عامًا.

هل اتفق الاثنان على أن الحدادي عديم الأب؟!

وهل اتفق الاثنـان على هـذه العبـارات: (قـد بلـغ في دهـره غايـة القـدر والفخر. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا شاذليًّا) كأنها «قالَب» واحد.

والله، إنه لمن السفه بمكان أن يقبل العقل رجلًا عالمًـا ورعًا تقيًّـا، بلـغ في دهره غاية القدر والفخر، ولا يعرف تلميذاه له أبًا!!

فما هو إلا محض نقل لما كُتِب وسُطِّر في إجازة عبـدالله عبـدالعظيم، دون نظر ولا تحقُّق. وبمراجعة إجازة عبدالله عبـدالعظيم للشمـشيري بدايـةً مـن كلامه عن الحدادي إلى كلامه عن شيوخ العبيدي؛ نجـد مطابقتـه لمـا جـاء في هذه الإجازة المنسوبة لأبي حطب.

ومن أراد التحقق فليرجع إلى صورة إجازة عبدالله عبـدالعظيم في كتـاب (آفة علو الأسانيد) صفحة ٢٤٢. والإجازة المزعومة في كتـاب (الحجـج الجيـاد) صفحة ١٤٨.

رابعًا- قال صانع هذه الإجازة: «وقد أجزت المـذكور، ولقـد أجـاد وسـادَ، وأكمد الأعداء والحساد، وبلغ رتبة أهل الفـضل والكمـال، على رغـم الحـساد وأهل الضلال، وصار على غاية الإتقان، وخاض بحر العرفان، بعد أن طلب مني الإجازة، فأجزته بذلك».

وأقول: هل يتوقع صاحب عقل سليم أن يصدر هذا العبث عن أبي حطب أو غيره ممن لهم عقل من القراء؟!

يعني هذا المجيز يرى أن مجرد طلب الإجازة منه يرفع طالبهـا إلى الخـوض في بحر العرفان، وإلى الارتقاء إلى هذه المنازل العالية! وعلى أي شيء كل ذلـك؟! إنه على مجرد قراءة خاتمة الدرة!

الحمد لله على نعمة العقل التي أنعم بها علينا.

خلاصة الأمر في هذه الإجازة:

أولًا- هذه الإجازة فاقدة لأهم ما تقوم عليه الإجازات، وهو اعتماد المجيز لها. وعليه، لا يُعوَّل عليها في أي أمر من الأمور.

ثانيًا- هذه الإجازة على حالتها الراهنة مليئة بالاضطراب والعبث والتزييف. ومنه الآتي:

١- عدم استقامة الكلام عن نوعية المجاز به؛ حيث قال المجيز: (قرأ عليَّ خاتمة الدرة). وهذا لم يسبق في إجازة من الإجازات فيما أعلم. وعليه، لا يصح القول بأنها إجازة في القراءات الثلاث من طريق الدرة؛ لعدم الدلالة على ذلك.

٢- عدم إفصاح المجيز بما نقله عن شيخه؛ حيث قال: (قرأت على فريد العصر والأوان...) ولم يحدد نوعية ما قرأه. وعليه، لا يصح القول بأنه قرأ عشر الشاطبية والدرة، ولا عشر الطيبة؛ لعدم الدلالة على ذلك.

فلا يقال سوى ما قاله في إجازته، وهو قراءة خاتمة الدرة.

٣- مطابقة الإجازة مطابقةً تامةً لما كتبه عبدالله عبدالعظيم في إجازته عن الحدادي والعبيدي وشيوخ العبيدي.

فلا يُستنَد إلى قول المجيز عن الحدادي: (العمدة الفاضل) في أنه دليل على معرفته بالحدادي، وتوثيق له.

فقد قالها بالنص نفسه عند العبيدي، والأجهوري، والبدري، والمنير، كما هي في إجازة عبدالله عبدالعظيم للشمشيري.

٤- اضطراب كلام المجيز عن الحدادي بين قوله: (شيخنا الشيخ علي الحداد)، وقوله: (وشيخ شيخي المذكور)؛ فلو كان الحدادي المزعوم شيخًا لهذا المجيز لكان سياق الكلام غير هذا.

وعليه لا يصح القطع بأن صاحب هذه الإجازة تلميذ للحدادي.

٥- ركاكة الأسلوب وعدم الاستقامة والإدراك؛ وذلك في قول المجيز: (قد بلغ في زهرة غايته القدر والفخر)، وقوله عن المجاز: (ولقد أجاد وساد...، وخاض بحر العرفان، بعد أن طلب مني الإجازة).

وهذا لا يُتوقَّع صدوره عن أبي حطب، فيما عرف عنه.

٦- تجزئة الكتابة وعدم المتابعة؛ ففي موضع انفصل الكلام بعضه عن بعض بثلاثة أسطر فارغة في الصفحة، وفي موضع آخر انفصل بثلاثة أسطر ونصف.

وخلاصة الخلاصة:

فهذه الإجازة التي استند إليها صاحب الحجج، واستدل بها في كثير من استدلالاته، لا يُعتدُّ بها في عرف الإجازات. وإن اعتُدَّ بها بعد إضافة ما تفقده من أهم أركانها، فهي إجازة مهلهلة مضطربة، لا يقوم عليها دليل، ولا يُؤخَذ منها حكم.

ملحوظة:

تطابق كلام صاحب هذه الإجازة مع كلام عبدالله عبدالعظيم عن

الحدادي في كل شيء، إلا أنه ذكر (الحداد) بدلًا من (الحدادي)، كما فعل أبو نور والفاضلي؛ فلعلنا نحتاج هذه المعلومة فيما يأتي.

فهذه هي الوثيقة الأولى من الوثائق التي وصفها صاحب الحجج بالمهمة.

وحقيقةً، فإنها مهمة؛ لأنها كشفت عن تزييف وتضليل صاحب الحجج واثنين من معاونيه، أحدهما صاحب كتاب (تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان). وسيأتي هذا في مبحث «الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمدلسين».

الوثيقة الثانية:

هذه الوثيقة هي صورة اشتملت على الآتي:

١- إشارة إلى ما للإمام يعقوب من بعض الأحكام، من طريق الدرة، أو أنها فُتْيَا كما قال صاحب الحجج.

٢- نُبذة مختصرة عن شيخ اسمه محمد حمادة، من قراء الجامع الدسوقي.

٣- نُبذة مختصرة عن الشيخ أبي حطب. قال صاحب الحجج أسفل هذه الصورة: «صورة فتيا (أبو حطب)، وترجمة محمد أبي زيد له، ولمحمد حمادة»[1].

وهذه الصورة غير واضحة، فلا يمكن قراءة ما فيها بوضعها في كتاب الحجج. ولولا أنها عندي قبل ذلك ما توصلت إلى ما فيها.

ولا أدري ما غرض صاحب الحجج من استعانته بهذه الصورة وما المراد منها؟!

---

(١) الحجج الجياد: ١٥٠.

فلعله أراد أن يجبر بها كسر الإجازة السابقة المنسوبة إلى أبي حطب؛ حيث إن هذه الوثيقة فيها توقيع أبي حطب وكلام عنه. وكان من المفترض أن يتصل الكلام بالآتي من الإجازات الأخرى. ولكنها إرادة الله تعالى أن يسلموا لي بأيديهم مستندات إدانتهم. فلننظر ما جاء في هذه الوثيقة وما تكشف عنه.

جاء في أول هذه الوثيقة: «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الهادي للصواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد والآل والأصحاب. أما بعد.. فإنا قرأنا ليعقوب من طريق الدرة في لفظ (لم) وأخواته بهاء السكت وعدمها...».

ثم جاء في نهاية هذا الكلام توقيعان؛ قال الأول: «كاتبه الفقير لله، محمد حمادة، خادم القراء والمقرأ بالمقام الدسوقي».

وقال الثاني: «كاتبه الفقير سيد أحمد يوسف أبو حطب، خادم القراء والمقرأ بمحلة مالك».

ولا أدري أيهما الكاتب؛ فلعل هذا على معنى الإقرار منهما والكاتب غيرهما.

ثم قال كاتب هذا الكلام: «في خطاب محمد أبي زيد، تاريخه ثاني جمادى الآخرة، وصلني اليوم الاثنين ٤ منه، ترجمة صاحبي التوقيعين أعلاه. وهذا نص ما في الخطاب:

١- الشيخ محمد حمادة:

كان من كبار العلماء العاملين المدرسين بالمعهد الدسوقي، وتلقى القراءات

على المرحوم الشيخ عبدالله عبدالعظيم، شيخ القراء بالمقرأة الدسوقية، وخلفه في مشيختها بعد انتقاله. وكان إمامًا بالقبة الدسوقية، وكان له من الفضل ما شهد به كل مسلم في العلم والإخلاص.

وانتقل إلى رحمة الله تعالى في مايو سنة ١٩١٧م – رجب، شعبان سنة ١٣٣٥هـ. وقبره في مقبرة دسوق الموجودة معروف.

وخلفه في مشيخة المقرأة المذكورة ولده الشيخ محمد الذي كان مدرسًا في المدارس، ويؤم الناس في مسجد سيدي أحمد ربيع بالقرب في الجامع الدسوقي.

وخلفه في التدريس في المعهد ولده الأستاذ الشيخ عبداللطيف حمادة، الذي آلت إليه مشيخة المعهد الدسوقي في العهد الحاضر وأحيل إلى المعاش.

٢- الشيخ (أبو حطب) تلقى القراءات عن المرحوم الشيخ يوسف عجور، الذي كان له في المقرأة الأحمدية شأن كبير.

قلت: (توفي الشيخ يوسف عجور المالكي سنة ١٣٢١هـ، وهو شيخ شيخي في الإقراء الشيخ إبراهيم الطبليهي، المتوفى سنة ١٣٨٢هـ، رضي الله عنهما).

واشتغل الشيخ (أبو حطب) بتعليم القراءات في بلده محلة مالك (مركز دسوق محافظة كفر الشيخ اليوم)، مع اشتغاله بالزراعة، وانتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٣٥م (١٣٥٣هـ-١٣٥٤هـ)، وقبره بمحلة مالك بمقبرتها. ممن تلقى عنه القراءات الأستاذ الشيخ الفاضلي، وهو الوحيد الآن في تعليم القراءات بدسوق، ويجود القرآن للناس، وهو معروف لمشاهير القراء.

هذا ما ورد في الخطاب، رضي الله عن مرسله وعمَّن ذُكروا به ونفعني بهم، ونفعنا جميعًا بسيدنا رسول الله ﷺ» انتهى[1].

ثم وقَّع كاتب هذا الكلام، ثم أرَّخ بتاريخ ١٣٨٣/٦/٤هـ.

فهذا هو نص هذه الوثيقة، ولنبدأ في تحرير وتحقيق هذا النص، فأقول مستعينًا بالله تعالى:

أولًا- فيما يخص الفتوى التي في بداية النص:

إن ما جاء في هذه الأسطر القليلة من شرح وتفصيل لأصل من أصول قراءة يعقوب الحضرمي، يدل على رزانة واتزان كاتبيْها، اللذين أحدهما أبو حطب. وهذا ينفي عنه العبث والاضطراب المتقدم في الإجازة المنسوبة إليه؛ فمن كان هذا حاله لا يصدر عنه ذلك الهراء. ولا أزيد على هذا الحد في هذه المسألة.

ثانيًا- فيما يخص ترجمة محمد حمادة:

ما جاء في ترجمة هذا الشيخ غير مستقيم، بجانب أن تواريخه غير صحيحة، وكذلك ما يأتي من تواريخ من ذكرهم من الشيوخ، إلا شيخ واحد كما سيأتي.

الجانب الأول- قول صاحب الرسالة بأن محمد حمادة الكبير خلف الشيخ عبدالله في المقرأة بعد انتقاله؛ فهذا كلام غير مستقيم؛ حيث إن وفاة محمد

(١) انظر صورة هذا الخطاب في الحجج الجياد: ١٥٠.

حمادة سنة ١٩١٧م، على ما ذكر صاحب الرسالة، ووفاة عبدالله سنة ١٩٣٦م؛ فكيف يقال إنه خلفه بعد انتقاله؟!

إلا إذا تأوَّل الأمر صاحب الحجج -كما فعل عند إسماعيل أبي نور- وجعل هذا الانتقال إلى جهة أخرى غير الدار الآخرة.

كان من الممكن أن يستقيم هذا الكلام إذا كان مع محمد حمادة الابن، كما سيأتي من تواريخه.

الجانب الثاني- قول صاحب الرسالة في وفاته: «وانتقل إلى رحمة الله تعالى في مايو سنة ١٩١٧م (رجب شعبان سنة ١٣٣٥)». هذا تاريخ تقريبي وليس دقيقًا.

فقد توفي محمد حمادة بالتحديد في ١٩١٨/٢/٨م - ١٣٣٦/٤/٢٦هـ. وهذا التاريخ مسجل في مكتب صحة دسوق أول تحت رقم ١٠ في ١٩١٨/٢/٨م.

وكما قلت، كان من الممكن أن يستقيم الكلام مع محمد محمد حمادة الابن؛ إذ إن مولده سنة ١٨٨٠م - ١٢٩٧هـ، ووفاته بالتحديد في ١٩٧٠/١/٣١م - ١٣٨٩/١١/٢٣هـ.

فالكلام المتقدم يتناسب مع هذا ولا يتناسب مع والده.

وقد وقفت على ما يُفيد بأن هذا الشيخ -أي: محمد حمادة (الابن)- مقرئ من القديم؛ فقد جاءت مهنته (فقي) عند بلاغه عن وفاة ابنه مصطفى، في ١٩٣٢/٦/٢٩م - ١٣٥١/٢/١٥هـ؛ جاء هذا في السجل ١١/١٠٢/١٢٨٠٥ص ١٢٤، القيد

رقم ٣٩١ من سجلات وفيات دسوق في دار المحفوظات العمومية.

وللإفادة، فإن عبداللطيف حمادة المذكور في سياق كلام صاحب الرسالة، ليس ابن محمد حمادة هذا، كما ذكر، بل شقيقه؛ فالأب واحد، وهو محمد حمادة الكبير، والأم واحدة، وهي آمنة الشاذلي زاهر. وقد توفي عبداللطيف بعد وفاة أخيه محمد بخمس سنوات، وبياناته عندي كاملة.

ثانيًا- فيما يخص ترجمة أبي حطب:

صاحب هذه الرسالة قدم خدمة جليلة للأسانيد القرآنية، أسأل الله أن يجعلها في ميزان حسناته، وهي الكشف عن الشيخ الحقيقي لأبي حطب. وبهذا تكون الرؤية قد وضحت لما كان يتمتع به الشيخ أبو حطب من رسوخ قدمه في هذا العلم.

قال صاحب هذه الرسالة فيما تقدم: «الشيخ (أبو حطب)، تلقى القراءات عن المرحوم الشيخ يوسف عجور، الذي كان له في المقرأة الأحمدية شأن كبير».

قلت: وأي شأن كان لهذا الشيخ -رحمه الله-، كفاه أنه أكبر مقرئ مُعمَّر في القرون المتأخرة على الإطلاق. وهذا فيما وقفت عليهم من القراء.

ذكر صاحب الرسالة أنه توفي سنة ١٣٢١هـ وهذا تاريخ تقريبي وغير دقيق.

وهذه بياناته من واقع السجلات الرسمية الحكومية:

الاسم: يوسف محمد عجور، مولده سنة ١٧٨٦م – ١٢٠٠هـ، ووفاته بالتحديد في ٢٧/٤/١٩٠٦م – ٣/٣/١٣٢٤هـ.

سبب الوفاة: تقدم في السن.

وهذه البيانات مسجلة في مكتب صحة طنطا أول المختار، تحت رقم قيد ٥١٤ بتاريخ ١٩٠٦/٤/٢٧م. ولو أني توصلت إلى أحد أحفاده لاستخرجت له شهادة وفاة؛ لأن هذا لا يتم إلا بذلك.

وعلى هذا فقد عاش هذا الشيخ مائة وأربعًا وعشرين سنة -رحمة الله عليه-. ولو أن هذا الشيخ ادَّعى أنه قرأ على العبيدي لجاز له ذلك؛ حيث إنه أدرك من عمره نحو ثمانية وثلاثين عامًا، وكذلك لو ادَّعى أنه قرأ على أي شيخ من شيوخ القرن الثالث عشر لجاز له ذلك. ولكن الله تعالى عافاه من مرض التدليس فمات مستورًا، رحمه الله.

نعود إلى الشيخ أبي حطب؛ حيث قال صاحب الرسالة: «وانتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٣٥م، (١٣٥٣ - ١٣٥٤) وقبره بمحلة مالك».

قلت: وهذا التاريخ أيضًا تقريبي؛ لأن وفاته كانت بالتحديد في ١٩٣٦/١٢/٢٤م - ١٣٥٥/١٠/١٠هـ، ومولده سنة ١٨٤٤م - ١٢٦٠هـ. وصورة شهادة وفاته موجودة في كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ ٢٩١.

والشيخ اسمه مركَّبٌ هكذا: سيد أحمد بن يوسف أبو حطب.

وأحفاد الشيخ أهل علم؛ منهم الأستاذ السيد بن عبدالواحد بن سيد أحمد أبو حطب، وهو أول من التقيتُ به من آل (أبو حطب) في محلة مالك في بيت الأستاذ محمد محمد عبدالسلام عبدالعظيم.

والأستاذ الدكتور سيد أحمد بن عبدالواحد بن سيد أحمد أبو حطب، اسمه مركّبٌ كجده، وهو عميد كلية آداب جامعة كفر الشيخ؛ تواصلت معه هاتفيًّا.

والدكتور عبدالواحد محمد عبدالواحد سيد أحمد أبو حطب، من أساتذة اللغة العربية بجامعة الإسكندرية، وهو الذي استخرج لي شهادة وفاة جده، بعدما أمددته بالبيانات من السجلات الرسمية.

وهنا نقول: ها قد كشف لنا صاحب هذه الرسالة عن شيخ الشيخ أبي حطب، وهو الشيخ عجور؛ فنعم الشيخ والتلميذ. ولو كان صاحب الرسالة يعلم شيخًا آخر للشيخ أبي حطب الذي عقد له ترجمة خاصة وأطال فيها لذكره، خاصةً إن كان هذا الشيخ هو عبدالله عبدالعظيم؛ لشهرته بالإجازات، وهو على معرفة تامة به، وتقدم أن ذكره شيخًا للشيخ محمد حمادة، وترحَّم عليه.

وعليه، هذه الوثيقة تؤكد عبث الإجازة المتقدمة المنسوبة إلى الشيخ أبي حطب، التي لم يذكر فيها إلا عبدالله عبدالعظيم شيخًا لأبي حطب.

وهل يُعقَل أن تصدر عن أبي حطب إجازة ولم يذكر فيها شيخه عجور الذي طبقت شهرته آفاق مصر علمًا وقدرًا وتاريخًا؟!

فقد كانت مجرد المقابلة بهذا العالم شرفًا؛ فكيف بمن نال شرف الأخذ عنه والقراءة على يديه؟!

فحد علمي بأبي حطب، عبر سيرته وتاريخه، يجعلني أستبعد تنكره لمثل

هذا العلم الشهير، وأن يستبعده من إجازته كليًّا لأجل ذلك السراب الواهي.

وإذا كان قد أخذ بالفعل عن عبدالله عبدالعظيم، فما الضير في أن يذكر الطريقين، وبهذا يكون قد جمع بين علوين: علو العلم والمعرفة، وعلو السند المزعوم.

وكما يُلاحظ، فإن صاحب الرسالة مقرئ؛ حيث قال في سياق كلامه عن الشيخ عجور: «وهو شيخ شيخي في الإقراء الشيخ إبراهيم الطبليهي الشافعي المتوفى سنة ١٣٨٢هـ، رضي الله عنهما».

كما أنه ذكر أخذ الفاضلي عن أبي حطب.. كل ذلك يبرهن على أنه على دراية بالقراء، والآخذ والمأخوذ عنه، وأنه معايش لهذا المجال؛ فكلامه في هذا الجانب محل اعتبار؛ فلا نتأوَّل فيه.

والشيخ إبراهيم الطبليهي المذكور، كان من كبار قراء الجامع الأحمدي. وقد أشرت إلى ذلك في بحثي (قبسات نورانية من مدرسة الإقراء المصرية) المشارك في ملتقى كبار قراء العالم الإسلامي بمدينة الرياض بالسعودية.

والتاريخ الذي ذكره صاحب الرسالة في وفاة الشيخ إبراهيم صحيح ومطابق لما هو في السجلات الرسمية. وهذه بياناته من واقع السجلات الحكومية:

الاسم: إبراهيم متولي الطبليهي.

المولد: ١٨٧٢م – ١٢٨٩هـ.

الوفاة بالتحديد: ١١/١٢/١٩٦٢م – ١٢/٧/١٣٨٢هـ.

وهذه البيانات مسجلة في مكتب صحة طنطا أول المختار، تحت رقم قيد ٢١٨٣ في ١٦/١٢/١٩٦٢م.

فها هي السجلات الحكومية، يا من تطعنون وتشككون فيها، لم تترك واحدًا ممن ذُكروا في هذه الوثيقة إلا وقد أفادتنا بتواريخه.

أهم ما جاء في هذه الوثيقة:

أولًا- نلاحظ اتزان ورزانة أسلوب الفتوى التي شارك فيها أبو حطب. وهذا ينفي عنه الاضطراب والركاكة التي جاءت في أسلوب الإجازة السابقة المنسوبة إليه.

ثانيًا- أن غالب التواريخ التي تصدر عن المترجمين لم تكن دقيقةً بقدر دقة السجلات الرسمية. ولا شك أن هذا له أثره في سلامة التحقيق، سواء كان بالتأخير أو التقديم في تواريخ الأشخاص.

ثالثًا- أكدت هذه الرسالة بطلان الإجازة السابقة المنسوبة إلى أبي حطب؛ حيث إنه لم يذكر في تلك الإجازة سوى عبدالله عبدالعظيم شيخًا لأبي حطب، ولم يذكر في هذه الرسالة سوى يوسف عجور شيخًا لأبي حطب.

وهذه الرسالة أولى الوثيقتين اعتمادًا؛ لما في تلك من عبث واضطراب، وأيضًا لعدم توقع هذا التصرف من أبي حطب.

بقيت ملاحظة مهمة:

قال صاحب الحجج: «وقد وقفت على أخذ (أبو حطب) القراءات العشر الصغرى عن عبدالله عبدالعظيم، وإسناد (أبو حطب) الثلاث عن عبدالله عبدالعظيم أيضًا، ولا أتجاسر على القطع بأخذه الكبرى عنه، لا سيما أني وجدت من أشار إلى أنه أخذها عن يوسف عجور».

ثم علق في الهامش بقوله: «يُنظَر خطاب محمد أبي زيد إلى أحمد خيري»[1].

وأقول: تقدَّم الرد على ادِّعاء أخذ أبي حطب عن عبدالله عبدالعظيم منذ قليل أثناء الكلام عن إجازته المزعومة.

وهنا أقول: هذا هو خطاب محمد بن أبي زيد إلى أحمد خيري؛ فأين ما يشير فيه إلى أخذ أبي حطب العشر الكبرى عن يوسف عجور، كما قال صاحب الحجج؟!

فما قيل في الخطاب: «الشيخ (أبو حطب) تلقى القراءات عن المرحوم الشيخ يوسف عجور».

ولم يتجاوز الكلام هذا الحد؛ فمن أين أتيت، يا صاحب الحجج، بالعشر الكبرى، كما تقول؟!

فإن كنت لم تتجاسر على ادعاء أخذ أبي حطب عشر الطيبة عن عبدالله عبدالعظيم، كما فعل بعض معاونيك -وسيأتي كشف هذا- فقد تجاسرت على

---

(١) الحجج الجياد: ٣٥.

هذا الادعاء مع يوسف عجور، دون بينة ولا دليل؛ فكيف تبرر لنا هذا بحججك الجيدة؟! نسأل الله السلامة.

الوثيقة الثالثة:

هي صورتان لإجازة، غالب ما في هاتين الصورتين مطموس لا يُقرَأ.

قال صاحب الحجج أسفل الصورة الأولى: «صورة الورقة السابعة والثامنة من إجازة علي بن بسيوني لعبدالعزيز بن أحمد بن خير الله».

وقال أسفل الصورة الثانية: «صورة الورقة الحادية عشرة والثانية عشرة من إجازة علي بن بسيوني لعبدالعزيز بن أحمد بن خير الله»[1].

جاء في الصورة الأولى اسم المُجَاز واسم المُجِيز. واسم شيخ المجيز هو سيد أحمد أبو حطب.

ثم جاء في الصورة الثانية عبدالله محمد عبدالعظيم، على أنه شيخ أبي حطب. وجاء بعد عبدالله عبدالعظيم، الديباجة الموروثة عنه (علي الحدادي المقرئ المالكي الأشعري، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا شاذليًّا)، وكأن هذا هو تمام اسم الحدادي.

وباختصار شديد، هذه أيضًا لا تسمى إجازة إلا على منهج وعرف صاحب الحجج الجياد وأعوانه.

فحالها كحال الإجازة المتقدمة المنسوبة إلى أبي حطب؛ فما قيل في تلك

---

(١) الحجج الجياد: ١٥١-١٥٢.

يقال في هذه، من حيث عدم اعتمادها ممن نُسبَت إليه، ولا قيمة لها من غير ذلك الأصل الذي تقوم عليه الإجازات قديمًا وحديثًا، ولا تسمى الإجازة إجازةً إلا به.

الوثيقة الرابعة:

هي صورتان لإجازة من الإجازات التي على منهج الحجج الجياد. وتُزاد هذه الإجازة عن سابقتيها بأنها معدومة الرأس.

فقد كنا نعاني في السابقتين من عدم وجود اعتماد المجيز لمن أجازه. أما في هذه الإجازة فلا مجيز ولا اعتماد، فيا لها من وثيقة ماتعة ممتعة!

قال صاحب الحجج أسفل الصورة الأولى: «صورة الورقة الخامسة من إجازة محمد حسني، ولم يتبين فيها اسم المجيز؛ لنقصها، وهو -على الأقرب- علي بن بسيوني، ويشهد لهذا ما في الإجازة التالية».

وقال أسفل الصورة الثانية: «صورة الورقة السادسة من إجازة محمد حسني، ولم يتبين فيها اسم المجيز؛ لنقصها، وهو -على الأقرب- علي بن بسيوني، ويشهد لهذا ما في الإجازة التالية»[1].

والله إني لا أزال أتفكر في أمر صاحب الحجج، وفي نشره هذا العبث، وتجرُّئه على أن يسميَه وثائقَ.

ولا أدري أهو على يقين بجهل وغباء من يقرؤون هذا العبث؟! أم أنه يأمل

---

(١) الحجج الجياد: ١٥٣-١٥٤.

ذلك؟! أم أنه مجرد استخفاف بالعقول كما ذكرتُ سابقًا؟!

إن هذا الهراء الذي اعتمد عليه صاحب الحجج وسماه وثائقَ، ولم يتردد في نشره؛ لا يصدر عمن كان لديه أدنى فكرة عن قواعد التحقيق والتدقيق.

وأفكه ما في كلامه أنه قال: «ويشهد لهذا ما في الإجازة التالية».

إنه يستشهد بمن شيَّد هذا الصرح وبناه، وهو صاحب الإجازة التالية، وصاحب هذه الصفقة في الأساس، الذي أشرتُ إليه في بداية هذا المبحث.. وإلى الله المشتكى!!

الوثيقة الخامسة:

هذه الوثيقة هي إجازة في القراءات السبع، مبنية على الإجازات السابقة، وهي صادرة عن شيخ معاصر؛ هو الشيخ محمد محمد حسين الشناوي، إلى الشيخ متولي عبدالحميد علي أبو غازي.

وقد اعتمدها من جهة عمله؛ حيث إنه كان يعمل محفظًا للقرآن الكريم بمعهد الفقهاء القبلية الأزهري التابع لمركز سيدي سالم محافظة كفر الشيخ.

وكأن الشيخ يرى بهذا الصنيع أنه قد وثَّق السلسلة السابقة، وجبر ما بها من كسور، ولا يرى أنه قد شيَّد صرحه على أنقاضٍ مُهلهلةٍ.

قال صاحب هذه الإجازة: «وأنا العبدالفقير، المعترف بالتقصير، الراجي من الله أن يمن عليَّ بالغفران: محمد محمد حسين الشناوي، سيدي سالم بلدًا، الشافعي مذهبًا؛ قرأت ختمة القرآن على الشيخ الفاضل محمد حسني علي علي

عيسى، سيدي سالم بلدًا، الحنفي مذهبًا. وقد أجازني بالقراءة والتعليم. وقد أجزت والدي المذكور الشيخ متولي عبدالحميد علي أبو غازي؛ حيث أجاد وأساد، وأكمل الأعداء والجحاد، وبلغ رتبة أهل الفضل والكمال، رغمًا عن الحساد وأهل الضلال، وصاء على غاية الإتقان... وقال شيخي الشيخ محمد حسني علي علي عيسى، سيدي سالم بلدًا، الحنفي مذهبًا: قرأت ختمة القرآن على الشيخ علي بسيوني الشيخ علي، أبو غنيمة بلدًا، والمالكي مذهبًا.

وقال شيخي الشيخ علي بسيوني الشيخ علي، أبو غنيمة بلدًا، المالكي مذهبًا: قرأت على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل الشيخ سيد أحمد يوسف أبو حطب، المحلاوي بلدًا، المالكي مذهبًا. والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم على المحقق المتقن الأمين على كتاب الله تعالى، العمدة الفاضل الشيخ عبدالله عبدالعظيم، الدسوقي بلدًا ومنشأً، المالكي مذهبًا. والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على الأمين على كتاب الله تعالى، الفاضل الشيخ علي الحدادي المقرئ المالكي، وقد بلغ في دهره غاية القدر والفخر. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًا.

والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على المحقق المتقن الأمين على كتاب الله تعالى، العمدة الفاضل الشيخ إبراهيم العبيدي المقرئ المالكي الأزهري. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا»[1].

(١) الحجج الجياد: ١٥٥-١٥٧.

فهذا هو نص ما قاله الشناوي في إجازته وصولًا إلى العبيدي.

وكما نرى، فهذه السلسلة على هذا النحو: الشناوي عن محمد حسني علي علي عيسى، عن علي بسيوني الشيخ علي، عن سيد أحمد يوسف أبي حطب، عن عبدالله عبدالعظيم، عن علي الحدادي، عن إبراهيم العبيدي.كما نرى أنها نصوص منقولة، فما قيل في إجازة عبدالله عبدالعظيم لمحمد الشمشيري قيل عند الباقين، وهذا أمر غير مسبوق.

ومن هذا ما يتعلق بالحدادي؛ فالمتتبع للإجازات السابقة -إن صح هذا التعبير- يجد أن ديباجة اسمه لم تتغير عن هذا: «علي الحدادي المقرئ المالكي الأشعري، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا شاذليًّا».

وكأن الجميع قد عايش قدره وفخره، وعاين ورعه وتقاه. والجميع مُصِرُّون على التقيد بهذا وعدم الخروج عنه، حتى في الإجازة المنسوبة لأبي حطب، تحول (قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر) إلى (قد بلغ زهرة غايته القدر والفخر)؛ فشدة التقيد بما في إجازة عبدالله عبدالعظيم، جعل صانع تلك الإجازة يرسمها هكذا خشية الخروج عن النص، وإن لم يكن لها معنى.

وبالجملة، فإن جميع ما قاله عبدالله عبدالعظيم في إجازته عن الحدادي والعبيدي وشيوخ العبيدي، منقول بالنص من الإجازات السابقة.

ومن هذا أمور تستوجب المشاهدة والمعاصرة، ونرى كل واحد منهم قد

رددها وكأنه عايشها وعاينها؛ فهل هذه تسمى إجازات صادرة عن أناس مدركين لما يقولون؟!

وإذا كان صاحب الحجج قد احتج فيما سبق بما نسب إلى أبي حطب أنه قال: «شيخنا الشيخ علي الحدادي»؛ فهذا هو محمد الشناوي يقول: «وقال شيخي، الشيخ علي بسيوني». فهل علي بسيوني شيخه أم أنه شيخ شيخه؟![(١)].

وأيضًا في الإجازة المتقدمة المجهولة المنسوبة إلى علي بسيوني؛ قال في سند عبدالله عبدالعظيم: «والشيخ المذكور -أي عبدالله عبدالعظيم- أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على الأمين على كتاب الله تعالى المرحوم الفاضل الشيخ علي الحدادي».

فهل عبدالله عبدالعظيم أخبره هو أم أنه أخبر أبا حطب؟! وكذلك فعل في باقي السلسلة[(٢)].

وإذا كان صاحب الحجج قد احتجَّ فيما سبق في الإجازة المنسوبة إلى أبي حطب، بأنه وصف الحدادي بقوله: «الشيخ الكامل والعمدة الفاضل». فها قد أصبح الجميع شيوخًا كوامل وعُمَدًا أفاضل، بدءًا من أبي حطب إلى شيوخ العبيدي الثلاثة: الأجهوري والبدري والمنير السمنودي[(٣)]. فهذه السلسلة، بدايةً من الشناوي إلى الحدادي، قائمة على مستندات هشة وواهية، أشد وَهْيًا

(١) راجع صورة هذه الإجازة في الحجج الجياد: ١٥٦.

(٢) راجع صورة هذه الإجازة في الحجج الجياد: ١٥٣-١٥٤.

(٣) راجع صورة إجازة الشناوي في (الحجج الجياد): ١٥٦.

من بيت العنكبوت، فلا يقول بها ولا يعتمد عليها من لديه أدنى فكرة عن مبادئ الضبط والتحقيق.. والله المستعان.

إضافة في الكشف عن تزييف وكذب وتضليل:

ظهر فيما سبق حقيقة كل وثيقة من الوثائق الخمس التي تم تناولها، وانكشف الأمر وأصبح واضحًا، ولا مزيد فيه من الكلام.

ومما يُضَاف إلى ما تقدَّم، أن أحد أعضاء فريق الحجج الجياد قد اعتمد على هذه الوثائق في نقل القراءات العشر من طريق الطيبة، وحقق هذا في كتابه الموسوم بـ(تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان)، فقال: «تنبيه هام في سند الشيخ زكريا الدسوقي: هناك من اتهم سند الشيخ الفاضلي في القراءات العشر الكبرى عن شيخه سيد أحمد أبو حطب بالانقطاع؛ لأن الشيخ الفاضلي ذكر في إجازته لكل من الشيخ سلمان عبدالسلام، وأخيه الشيخ زكريا عبدالسلام وغيرهما، أنه أخذ القراءات العشر الكبرى عن الشيخ سيد أحمد أبو حطب، لكنه لم يصل سنده ولم يذكر على من قرأ -أعني الشيخ سيد أبو حطب-.

وقد قابلني أخي الشيخ مصطفى شعبان الوراقي أكثر من مرة في إجازتي الصيفية بمصر عام ١٤٢٩هـ، وقال لي الآتي -وهو مذكور كذلك في إجازته من الشيخ زكريا عبدالسلام بالعشر الكبرى-:

بحثت أنا وأخي الفاضل مصطفى إبراهيم حويلة الدسوقي عن الشيوخ

الذين يتصل سندهم بالشيخ سيد أبو حطب، لعلنا نجد السند موصولًا عندهم، حتى قابلنا الشيخ محمد محمد حسين الشناوي (من قرية الزيني، ورقم هاتفه...) ووجدنا سنده متصلًا بالشيخ سيد أبو حطب من طريق آخر غير طريق الشيخ الفاضلي.

فقد قرأ الشيخ محمد الشناوي بالسبع من طريق الشاطبية على الشيخ محمد حسني علي علي عيسى، وهو قرأ بالعشر من طريق الطيبة على الشيخ علي بسيوني الشيخ علي الضرير، وهو قرأ بالعشر من طريق الطيبة على الشيخ سيد أحمد أبو حطب، وهو قرأ بالعشر من طريق الطيبة على الشيخ عبدالله عبدالعظيم الدسوقي المالكي... وهذا قد سمعناه من الشيخ محمد الشناوي نفسه، ورأيناه بأعيننا مكتوبًا في إسناده»[1].

وأقول: إن هذا الكلام قد ذكروه قبل ذلك بِناءً على الوثائق المتقدمة، وكان هذا في حين إخفائها وعدم الكشف عنها. أما الآن، وبعد ظهورها والكشف عن حقيقة ما جاء فيها، فأقول: ها قد ظهرت حقيقة سمعكم الذي سمعتم به، وبصركم الذي رأيتم به!. فأين عشر الطيبة التي أخذها محمد حسني عن علي بسيوني، وأخذها علي بسيوني عن أبي حطب، وأخذها أبو حطب عن عبدالله عبدالعظيم؟!.

إنهم أخرجوا هذه المستندات المهلهلة لينصروا بها الباطل فافتُضِحوا بها.

---

(١) تحفة الإخوان: ٧٣.

ولو أنهم أعملوا عقولهم لحظة إخراجها، لظلَّ تضليلهم مخفيًّا، لكنها إرادة الله تعالى في كشف تلاعب الأسانيد، طال الأجل أم قصر.

وزيادةً في تأكيد أن هذا تزييف وتضليل، فلنرجع مرةً أخرى إلى الوثائق التي اعتمدوا عليها ونُعِد النظر فيها:

أولًا- جاء في الإجازة التي اعتبروها صادرةً عن علي بسيوني إلى محمد حسني، قول صاحبها: «قرأت على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل شيخنا الشيخ سيد أحمد يوسف أبو حطب، المحلاوي بلدًا، المالكي مذهبًا، الإبراهيمي خرقةً، ختمتين؛ إحداهما للشاطبية، وأخرى للدرة، وأجازني بالقراءة والتعليم. وقد أجزت ولدي الشيخ محمد حسني علي علي عيسى، المذكور»[1].

فهذا هو علي بسيوني، قد صرَّح بما أخذه عن أبي حطب؛ فأين هي عشر الطيبة التي رأيتموها بأعينكم مكتوبةً؟!.

ثانيًا- جاء في الإجازة المنسوبة إلى أبي حطب قول صاحبها: «ولما جاد الزمان بفريد العصر والأوان، اللوذعي الأريب، والألمعي الأديب، الضابط المتقن، الذكي المتفطن، المتوسل إلى الله الكريم الفتاح، الشيخ علي بسيوني الشيخ علي، قرأ علي خاتمة الدرة، فأتمها فنعمّا هي، ما أشد حسنها!»[2].

ثم قال: «وأنا العبدالفقير الفاني، المعترف بالتقصير والعصيان، الراجي غفران ذنبي من الله الواحد المنان، بشفاعة صاحب الحسب والنسب،

---

(١) الحجج الجياد:١٥٣.

(٢) المرجع السابق:١٤٧.

المُنتخَب من خير بطون العرب، سيد أحمد يوسف أبو حطب، المحلاوي بلدًا، المالكي مذهبًا، البرهامي طريقةً، الشاذلي طريقةً، الأشعري عقيدةً، قرأت على فريد العصر والأوان... عبدالله محمد عبدالعظيم، الدسوقي بلدًا...»[١].

وهذا هو أبو حطب؛ قد صرح بما أعطاه لعلي بسيوني، وهو: قراءة خاتمة الدرة، وليست ختمة للدرة!.

كما أنه ذكر أنه قرأ على عبدالله عبدالعظيم، ولم يصرّح بما قرأه؛ فأين هي عشر الطيبة التي رأيتموها بأعينكم؟!.

فما هو إلا تزييف وتضليل وافتراء باطل.

والأغرب من ذلك:

أن أخاهم وشريكهم صاحب الحجج الجياد الذي تسبَّب في كشف أمرهم، يتبرَّأ لنفسه مسبقًا من هذا العمل، فيقول: «وقد وقفت على أخذ (أبو حطب) القراءات العشر الصغرى عن عبدالله عبدالعظيم، وإسناد (أبو حطب) الثلاث عن عبدالله عبدالعظيم أيضًا، ولا أتجاسر على القطع بأخذه الكبرى عنه، لا سيما أني وجدت من أشار إلى أنه أخذها عن يوسف عجور. ولعل مزيدًا من البحث يكشف لنا حقيقة أخذه إياها عن عبدالله عبدالعظيم، وأخذه إياها عنه قريب جدًّا»[٢].

(١) الحجج الجياد:١٤٨.

(٢) المرجع السابق: ٣٥.

وأقول: وكأن الشيخ لا يعرف شيئًا عن التحقيق الصادر في أخذ أبي حطب القراءات العشر الكبرى -كما يسمونها- عن عبدالله عبدالعظيم. فلا يُستبعَد أن يكون قد اطلع على كتاب (تحفة الإخوان) قبل طبعه؛ فهم فريق متعاون، فلا يقال إنه لا يعرف شيئًا عن هذا الأمر.

ولكنَّ الله قَدَّرَ كشف هذه الأمور، فصاحِبُ ذلك التحقيق المزيف، هو الذي أعطى صاحب الحجج تلك الوثائق التي أدانته. وصاحب الحجج بتسرُّعه وشغفه الشديد بأن يكون هو صاحب الرد، نشر هذه الوثائق دون مراجعة ولا تفكُّر فيما يترتب على نشرها. وقد أشار في مقدمة كتابه إلى مصدر تلك الوثائق فقال: «هذا وإني أحمد الله وأشكره على تيسيره هذا البحث، ثم إني أشكر كل من أعانني عليه، وعلى رأسهم الشيخ الكريم الباحث مصطفى بن شعبان الوراقي المصري، الذي شدَّ الله به عَضُدي في هذا البحث؛ فقد أمدني بفوائد ووثائق مهمة، تتعلق بالمقرئين المتأخرين -وله بهم اختصاص كبير- فجزاه الله عني وعن أهل القرآن خيرًا. كما أشكر الشيوخ الكرام، الذين أفدت منهم في هذا البحث، وهم: إيهاب فكري، وحسن الوراقي، وأنمار بن محمد بن أنعم...»[1].

وأنا أقول: الحمد والشكر لله أن أراد كشف هذه الحقائق التي لو تُركَت لكانت سببًا في تضليل الأجيال القادمة في أسانيد كتاب ربهم عز وجل. ولولا

---

(١) الحجج الجياد: ١٨.

خروج مثل هذه الأعمال، بقدر الله تعالى، لطُمسَت الحقائق وخَفِيت الأمور، وصَعُب على الأجيال القادمة التوصُّل إلى كشفها.

وإني لأعجب كيف تجرَّأ صاحب الحجج وأعوانه على تحمُّل مسؤولية تصدير مثل هذا التضليل للأمة الإسلامية؟!

وقد تقدَّم أن صاحب الحجج قد حمَّل أبا حطب أيضًا عشر الطيبة عن يوسف عجور، بلا بينة ولا دليل؛ فحاله كحال أخويه، مع اختلاف الصياغة.. والله أعلم بالسرائر.

وسيأتي وقوع صاحب كتاب (تحفة الإخوان) في مزالق أخرى، يأتي ذكرها في مبحث «الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمُدلِّسين».

وبهذا ينتهي الكلام عن الوثائق الخمس الأوائل. وفي المبحث التالي يكون الكلام عن الوثيقتين الثامنة والتاسعة، اللتين كانتا سببًا في الكشف عن تدليس أيضًا.. نسأل الله العافية والسلامة.

* * *

المبحث السادس

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَكْشِفُ بِمُسْتَنَدَاتِهَا عَنْ مُدلِّسٍ مُعَاصِرٍ

قال صاحب الحجج مُبرهِنًا على إبطال الاستدلال بالمستندات الرسمية وعدم الاعتماد عليها: «وهذا مثال آخر يدل على وهاء الاعتماد على سجلات الوفيات، في إثبات وجود شخص من عدمه. مال الشيخ السيد إلى نفي أخذ الشيخ أحمد بن علي (أبو الأغا)، عن يوسف عجور (ت ١٣٢١) مستندًا إلى أنه لا يوجد في جميع محافظات مصر أحد بهذا الاسم في سجلات الوفيات، إلا شخص واحد، تُوفِّي عام ١٩٧٠م، عن عشرين سنة.

وبنى على هذا رجحان عدم إدراك المقرئ (أبو الأغا) عجورًا؛ لأن عجورًا تُوفِّي عام ١٩٠٦م؛ أي قبل ميلاد (أبو الأغا) المذكور بنحو أربع وأربعين سنة.

قلت: وقد وقفت على إجازة أحمد بن علي (أبو الأغا)، لتلميذه: موسى السجاعي بالقراءات السبع، وفيها نص أبو الأغا على أخذه السبع عن يوسف عجور. وكانت هذه الإجازة سنة: ١٣٢٥.

والجدير بالذكر أن له إجازة أخرى لتلميذه محمد الميهي، بجميع طرق حفص من الطيبة، وبقراءة حمزة بالسكت على المد، وإمالة هاء التأنيث في الوقف، من الطيبة أيضًا... فتأمَّل كيف كاد الشيخ ينفي وجود مقرئ من كبار

المقرئين بالجامع الأحمدي، بمجرد عدم عثوره عليه في سجلات الوفيات»[١].

قلت: شَرهُ الاستدلال على وجود الحدادي صرف عقولهم وأبصارهم عن حقيقة ما يُخرِجونه ويستدلُّون به، كما أشرت سابقًا. فبهاتَيْن الإجازتَيْن، قدموا لي الدليل على تدليس مُدلِّس، وأوجبوا عليَّ الكشف عنه، فأصبح لا يجوز لي السكوت بعد ظهور هذا الدليل. ولو كنت أعلم واحدًا فقط من سلف الأمة سكت عن مُدلِّس ما تفوَّهتُ بكلمة، وما خرج كتابي هذا ولا كتابي السابق ولا الذي سبقهما في الكشف عن التدليس. وهذا قدر الله ومشيئته فيما قدر لي من العلوم.

وأقول: إنه شخص لا أزال أتلمَّس لأمره سترًا، فأبى صاحب الحجج إلا أن يفضحه، أو أنه هو الذي فضح نفسه، بأن أعطى صاحب الحجج مستند فضيحته!

قصة ربما يطول شرحها، لكن سأجتهد في اختصارها: في فترة إعدادي لكتاب (الحلقات المضيئات) وأنا في السعودية[٢]، أخبرني البعض أنه يوجد في الطائف مقرئ بينه وبين النبي ﷺ ستة وعشرون رجلًا، فاستبعدت هذا إلا أن يكون من طرق الرواية لا من طرق التلاوة. ووصلتني صورة إجازته لأحد تلاميذه بعد جهد جهيد؛ فلما رأيتها وجدت فيها انقطاعًا بسقوط أربعة

---

(١) الحجج الجياد: ٣٨-٣٩.

(٢) أي قبل عام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، الذي هو تاريخ طبع الكتاب.

أشخاص متواصلين على أعلى طرق هذه السلسلة. فطلبت من بعض المقربين من الشيخ أن يخبره بهذا الأمر حتى يضبط إجازته الممنوحة لطلابه، وانتهى الأمر على هذا.

وقد أشرت إلى هذا على استحياء في كتابي (الحلقات المضيئات) ٢/٤٥٦، بأن وضعت صورة منها مقصوصة من أعلى ومن أسفل لا وجود لاسم الشيخ فيها، ولا شيخه ولا تلميذه. وكان هذا من قبيل الإشارة إلى الانقطاع الموجود في بعض الإجازات. وكان بالصفحة المقابلة لها صورة من إجازة لي أنا من أحد شيوخي أشرت إلى ما فيها من عور أيضًا.

وكان الشيخ قد ذكر في إجازته أنه أخذ القراءات العشر عن الشيخ أحمد علي أبو الأغا، عن الشيخ يوسف عجور.

فلما رأيت أن الأمر مستبعد بأن يكون بينه وبين الشيخ عجور شخص واحد، خاصةً بعدما تأكَّد لي مولده، إلا أن يكون أبو الأغا هذا من المُعمَّرين؛ جعلت الأغا هذا ضمن المطلوبِ البحثُ عنهم في محافظة الغربية مركز طنطا.

وأثناء البحث توصَّلت إلى شخصين:

الأول منهما- أحمد علي أحمد أغا، مولده سنة ١٨٦٦م – ١٢٨٣هـ، ووفاته بالتحديد في ١٩٣١/٥/٢٠م – ١٣٥٠/١/٢هـ، وفيات مركز طنطا.

ومع أنه مقرئ واسمه مطابق مع خلل بسيط، وسنّه مناسبة للتلقي عن يوسف عجور؛ حيث إن وفاة عجور كانت سنة ١٣٢٤هـ، لكن استبعدته؛ للثقة

بصاحب الإجازة؛ حيث ذكره بعض من أخذ عنه بالورع، فلو كنت أخرجت هذا الشيخ لكأني أقول لصاحب الإجازة: أنت مدلس؛ لأن فارق العمر بين وفاة هذا الشيخ وميلاد صاحب الإجازة ثلاثين سنة وشهور على ما هو موثق عندي. ولا يجوز لي هذا بغير أدلة.

بجانب أن الإجازة فيها (أبو الأغا). وهذا (أغا)؛ فلهذا لم أظهره.

الثاني منهما- أحمد علي أبو الأغا، مولده سنة ١٩٥٠م – ١٣٦٩هـ، ووفاته بالتحديد في ١٩٧٠/٩/١٨م – ١٣٩٠/٧/١٧هـ، تُوفِّي شابًّا.

فهذا هو الشخص الوحيد الذي يطابق ما في الإجازة مُطابقةً كاملةً من مركز طنطا محافظة الغربية، بل على مستوى الجمهورية، وهو من بلدة الرجدية، ومُسجَّلٌ في مكتب صحة طنطا رابع، تحت رقم قيد ٣١٧٦ في ١٩٧٠/٩/٢٣م. ولم أقف على ما يُفيد بعلاقته بالقراءات. ومع أنه بعيد كل البُعد عن يوسف عجور، فإنه أيضًا غير مناسب لصاحب الإجازة من جهة التلقي؛ لما ذكره في إجازته.

وعلى هذا، تأكَّد لي أن الشيخ موسى سليمان إبراهيم، صاحب إجازات الطائف، لديه خلل واضح في أمر شيخه المباشر، ناهيك عن الانقطاعات الأخرى التي في سنده، فأشرت إلى هذا الأمر تلميحًا لا تصريحًا في نهاية كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ٢٢٤ – ٢٢٦، وجعلته جرس إنذار له حتى يراجع نفسه أمام ربه. وكان هذا تحت عنوان (إضافة لا بد منها) صـ ٢٢٣ – ٢٢٦.

وحتى أحفظ للشيخ ماء وجهه، ولا أُصعِّب الأمر عليه، ذكرت في هذه الإضافة حالتين: الأولى- ما وقع من عطب وخلل في إجازات شيخي الشيخ الأركاني، واستدللت بصور إجازاتي أنا من الشيخ الأركاني؛ وضعتها في الكتاب قبل صورة إجازة الشيخ موسى في صفحات ٣٠٣ – ٣٠٦.

ثم كانت الحالة الثانية في الكلام عن إجازة الشيخ موسى، ووضعت صورتها في صـ ٣٠٧.

فهذه هي القصة على قدر استطاعتي في الاختصار.

ثم جاءت البيِّنة:

جاءت بشغف صاحب الحجج في التوصُّل إلى أدلة يبرهن بها على وجود الحدادي، والذي صرف بصره وفكره عن مجرد النظر فيما يستدل به على ذلك، ومدى خطورته على معاونيه، كما سبق.

فأخرج هاتين الإجازتين الصادرتين عن الشيخ أحمد علي أبو الأغا؛ إحداهما لشيخ اسمه موسى محمد السجاعي، مؤرخةٌ بسنة ١٣٢٥هـ، ذكر الشيخ الأغا فيها أنه أخذ القراءات السبع عن الشيخ يوسف عجور(١).

والثانية لشيخ اسمه محمد سالم الميهي، مؤرخةٌ بسنة ١٣٣٠هـ، ذكر الشيخ فيها أنه أخذ طرق الطيبة عن الشيخ أحمد بن الشيخ يوسف عجور(٢).

---

(١) الحجج الجياد: ١٦٤ – ١٦٦.

(٢) الحجج الجياد: ١٦٧-١٧٠.

وهذه الإجازة الثانية كشفت عن أن الشيخ الذي وقفتُ عليه أولًا -وهو أحمد علي أحمد أغا، والذي امتنعت عن ذكره للسبب المتقدم- هو نفسه الشيخ علي أبو الأغا. وكان هذا ببحثي عن كاتب هذه الإجازة، الذي من الواضح أنه ابن المجيز، وهو: إبراهيم أحمد أبو الأغا.

وهذه بياناته من واقع السجلات الرسمية:

إبراهيم أحمد أغا. المولد سنة ١٨٩٢م - ١٣٠٩هـ. الوفاة بالتحديد في ١٩٦٧/٥/٢٠م - ١٣٨٧/٢/١٠هـ، شياخة الرجدية، مكتب صحة طنطا رابع، تحت رقم قيد ١٢١٨ في ١٩٦٧/٥/٢٧م.

ولم أتدخَّل فيما سبق من بيانات إلا بتحويل التاريخ الميلادي إلى هجري.

وهنا تبيَّن أن أحمد علي أحمد أغا، الذي تقدَّم ذكره أولًا، هو أحمد علي أبو الأغا؛ وذلك عبر ابنه إبراهيم وما في اسمه من (أغا) بدلًا من (أبو الأغا)، وعبر قرية الرجدية المذكورة في الإجازتين وفي المستندات الرسمية، وعبر اسم الأم أيضًا.

فها هو الشيخ أحمد أغا موجود في السجلات الرسمية الحكومية. وهذا يدل على بطلان قول صاحب الحجج: «وهذا مثال آخر يدل على وهاء الاعتماد على سجلات الوفيات في إثبات وجود شخص من عدمه»[1].

(١) الحجج الجياد: ٣٨.

وفي النهاية أقول:

بعد ظهور هاتين الإجازتين وما تقدَّم من السجلات الرسمية، أقول للشيخ موسى سليمان إبراهيم:

هل أخذت القراءات العشر من الشاطبية والدرة عن الشيخ أحمد علي (أبو الأغا)، الذي كان يجيز سنة ١٣٢٥هـ، والمُتوفَّى سنة ١٣٥٠هـ، كما ذكرت في إجازتك حيث قلتَ: «وأخبرته أني أخذت القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة على شيخي أحمد علي (أبو الأغا) وهو عن شيخه محمد يوسف المحروقي، الشهير بعجور»؟[1].

فإن قلت: «نعم»، فأقول:

إن تاريخ ميلادك في ١٩٦١/٣/٥م – ١٣٨٠/٩/١٧هـ، أي ما بين وفاته وميلادك أكثر من ثلاثين سنة تقريبا، فمتى كانت قراءتك عليه؟!.

وحتى وإن لم تظهر تواريخه ولا تواريخك يا شيخ، فمن ذا الذي هو موجود الآن من قراء مصر قد قرأ على شيخ كان يجيز سنة ١٣٢٥هـ؟!

ثم إن هذه الإجازة -التي ظهرت- كانت باسم: موسى محمد السجاعي، فأين إجازتك أنت؟!

وعلى ما تقدَّم، أقول وبكل أسف:

إن الشيخ موسى سليمان إبراهيم وقع في شراك التدليس كما وقع غيره

(١) راجع صورة إجازته في كتاب: آفة علو الأسانيد: ٣٠٧.

من بعض المتقدمين والمتأخرين، وكان تدليسه في الجوانب الآتية:

أولًا- في ادعائه أنه أخذ القراءات العشر عن الشيخ أحمد علي أبو الأغا، عن الشيخ يوسف عجور. وهذا محال؛ لما تقدم من التواريخ. وهذا بجانب أن الشيخ أحمد أغا لم يأخذ من عجور سوى القراءات السبع، كما جاء في إجازته للشيخ موسى محمد السجاعي.

ثانيًا- إسقاطه أربعة شيوخ متصلين من سلسلة السند؛ هم: إسماعيل المحلي، عن محمد السمنودي، عن علي الرميلي، عن محمد البقري.

ثالثًا- إدخاله عليًّا بن غانم المقدسي في سلسلة السند. وهذا عليه ملحوظات ذكرتها في كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ ٢٢٥، بجانب أن الشيخ محمد البقري لم يذكره في إجازته، وقد ذكره البعض؛ لما في طريقه من العلو. وهذا فيه نظر. وسيأتي هذا في مبحث «الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمدلسين».

وأقول: أتدرون، أيها الفضلاء، ما هو الدافع لكل ذلك؟! إنها شهوة العلو؛ ذلك الداء البئيس الذي أطاح ببعض الحُذَّاق من المتقدمين والمتأخرين. وستأتي الأمثلة على ذلك في المبحث المتقدم ذكره.

ولو نظرنا إلى من يتهافتون على الأسانيد العالية في هذا الزمان ويتداولونها فيما بينهم، لوجدنا أن غالبهم واقع في التدليس؛ لأنهم لم يذكروا في إجازاتهم حقيقة ما نقلوه من هذه الطرق العالية، ولكن يستعملون عبارات التورية

التي سبق ذكرها نحو: وأخبرته أني تلقيت عن شيخي فلان، أو تلقيت القراءات عنه، أو أخذت عنه، أو أخذت القراءات عنه، أو قرأت عليه، أو قرأت القراءات عليه، ويسوغون لأنفسهم بذلك الإجازة في جميع ما ذكروه، دون تحديد للقدر المتلقى، أو المأخوذ أو المقروء.

ولا شك في أن غالبهم -إن لم يكن جميعهم- لم يأخذ إلا بعض ما ذكره في إجازته. ثم تتداول هذه الإجازات على هذا الوضع وتتوارثها الأجيال. ولا شك في أن هذا تدليس في صحة المنقول.

وكان من المفترض أن يقول: تلقيت، أو أخذت، أو قرأت كذا كذا، على شيخي فلان، وأجازني بالباقي..

نسأل الله أن يرزقنا الصدق في القول والعمل.

* * *

المبحث السابع

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَتَجَاهَلُ التَّدْلِيسَ والمُدَلِّسِينَ

شغف صاحب الحجج وشدة حرصه على الانتصار لأسانيده، جعله ينسى أو يتناسى قضية التدليس، وكأنه لم يقرأ أو يسمع عن ذلك البلاء الذي أطاح بأساتذة أعلام، فذهب يُبرِّئ المتقدمين والمتأخرين من ساحة التدليس، فقال في سياق دفاعه عن مجاهيل الأسانيد: «فإن قال قائل: كيف يقبل ابن الجزري ومن بعده من الأئمة هذه الأسانيد التي فيها هؤلاء الرواة؟!

قيل له: إن هؤلاء الأئمة كانوا على صراط مستقيم، وهدي قويم. وقد بنوا -فيما يظهر لي- مذهبهم على أصول متينة:

الأصل الأول- إمكان اتصال الإسناد.

الأصل الثاني- أن يكون الراوي عن المجهول ليس بمجروح.

الأصل الثالث- اشتراط استقامة رواية المجهول»[1].

وأقول: لو كان الأمر كذلك، يا صاحب الحجج، ما وصلنا شيءٌ عن المُدلِّسين والمجاهيل؛ فالذين كشفوا لنا عن المُدلِّسين والمجاهيل، هم أصحاب الصراط المستقيم والهدي القويم الذين أشرت إليهم. ولو كانت المسألة عندهم مستوية، فما الداعي لأن يقولوا: هذا مدلس وهذا مجهول؟!

(١) الحجج الجياد: ٦٠.

وسيأتي الرد على هذا أيضًا في مبحث المجاهيل.

وما كانت هذه الأصول التي ادعاها صاحب الحجج على المتقدمين إلا ليسوغ بها أباطيل دفاعه عن أسانيده المزيفة؛ فكما أنه عمد إلى أن يُبرِّئ ساحة المتقدمين من أهم مصادر التدليس -وهم المجاهيل- صار من الضروري أن يبرِّئ ساحة مصدر أسانيده أيضًا، فقال: «وعبدالله عبدالعظيم لم يكن بريئًا من الطعن فحسب، بل كان من كبار الفضلاء المشهورين»[١].

ولا أدري على أي أساس كان هذا التوثيق؟! هل كان على ما قاله الشيخ عبدالله عن نفسه؟! أم أنه على تلك الإجازات المهلهلة والمزيفة؟!

حتى إن كان الأمر كذلك، فإن كثيرًا من المدلسين في أسانيد القراءات كانوا من كبار الفضلاء المشهورين، كما سيأتي في الأمثلة.

ثم إننا لا نذهب بعيدًا؛ فماذا تقول، يا صاحب الحجج، فيمن وقع في التدليس ممن حولك؟! أليسوا فضلاء ومشاهير كعبدالله عبدالعظيم؟!

وأيضًا الشيخ الذي خرج فيه كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية)، ألم يكن من كبار الفضلاء والمشاهير أيضًا؟! بل إنه تحدى بعلمه ولم يجد منافسًا.

فلا يقال بعد ذلك إلا أنه لا كبير على التدليس؛ فكل منا يسأل الله العافية والسلامة من هذا البلاء.

---

(١) الحجج الجياد: ١٠٩.

وقد أخذت نماذج من التدليس والمدلسين للبرهنة على أن هذا داء وبلاء ابتُلِي به بعض المتقدِّمين والمتأخرين، فلا نتسرَّع في تبرئة شخص من ساحته، خاصةً مع وجود الشواهد على ذلك.

وقد قسَّمتُ هذه النماذج إلى قسمين: الأول- في تدليس المتقدمين. والثاني- في تدليس المتأخرين والمعاصرين. وهاك البيان:

القسم الأول- في تدليس المتقدمين:

أولًا- الحسن بن علي بن إبراهيم، أبو علي الأهوازي، المتوفى سنة ٤٤٦هـ.

قال الإمام الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء: «ومع إمامته في القراءات فقد تُكُلم فيه وفي دعاويه تلك الأسانيد العالية...وقال عبدالله بن أحمد السمرقندي: قال لنا أبو بكر الخطيب: أبو علي الأهوازي كذاب في القراءات والحديث جميعًا.

قلت: يريد تركيب الإسناد، وادعاء اللقاء، أما وضع حروف أو متون فحاشا وكلا، ما أُجوِّز ذلك عليه، وهو بحر في القراءات، تلقى المقرؤون تواليفه ونقله للفن بالقبول»[1].

قلت: مع علو قدره وعظم شأنه في هذا العلم، وقع في بلاء التدليس، كما أن منزلته هذه لم تمنع العلماء من كشف تدليسه.

---

(١) راجع هذا في سير أعلام النبلاء، ١١/ ٧، وانظر معرفة القراء الكبار، ١/٤٠٢، وغاية النهاية، ١/٢٢٠.

كما نرى أن الذهبي قد وضح أن التدليس يكون في الأسانيد وليس في القرآن، لحفظه من الله تعالى.

ثانيًا- يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل أبو القاسم الهذلي، المُتوفَّى سنة ٤٦٥هـ.

قال الإمام الذهبي في ترجمته: «وله أغاليطُ كثيرةٌ في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرة، لا يحل القراءة بها، ولا يصح لها إسناد».

وقال الإمام ابن الجزري: «وقد وقع له أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك؛ لأنه ذكر ما لم يذكره غيره. وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثَمَّ حصل الوهم».

قلت: ومع هذا مدحه الذهبي بقوله: «المقرئ الجوال، أحد من طوَّف الدنيا في طلب القراءات». ومدحه ابن الجزري قائلًا: «الأستاذ الكبير الرحَّال، والعلَم الشهير الجوَّال»[(١)].

ثالثًا- محمد بن المفرج بن إبراهيم بن محمد أبو عبدالله البطليوسي، المُتوفَّى سنة ٤٩٤هـ.

قال الإمام الذهبي في ترجمته: «قال ابن بشكوال: روى ابن المفرج عن أبي عمرو الداني، فيما كان يزعم، وذكر أن له رحلة إلى المشرق روى فيها عن

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٤٢٩/١ – ٤٣٣. وغاية النهاية ٣٩٧/٢.

الأهوازي، وكان يكذب فيما ذكره من ذلك كله. وقد وقف على ذلك كله أصحابُنا، وأنكروا ما ذكره»[(١)].

رابعًا- مسعود بن الحسين بن هبة، أبو المظفر الشيباني الحلي، المُتوفَّى سنة ٥٦٤هـ.

قال الإمام الذهبي في ترجمته: «وزعم أنه قرأ على أبي طاهر بن سوار، فافتُضح. قال عمر بن علي القرشي: سألته: متى قرأت على ابن سوار؟ فقال: في سنة ست -أي ٥٠٦هـ- فقلت: إن ابن سوار تُوفِّي قبل هذا بعشر سنين».

وقد تطور أمر هذا الشيخ، حتى إن وزير الدولة في ذلك الوقت قال له: (لا جزاك الله خيرًا يا شيخ السوء؛ تكذب في القرآن؟! والله، لولا أنك شيخ لنكَّلت بك). وأمر بإخراجه، ومنعه من الصلاة بالناس.

قلت: ومع هذا كله فقد قال الإمام الذهبي في مقدمة ترجمته: «أحد الحُذَّاق بالعراق في زمانه»[(٢)].

خامسًا- يوسف بن المبارك بن محمد بن شيبة أبو القاسم البغدادي، المُتوفَّى سنة ٥٧٠هـ.

قال الذهبي في ترجمته: «وادَّعى أنه قرأ على أبي طاهر بن سوار، وتبين كذبه».

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ١/٤٥٤.وغاية النهاية ٢/٢٦٥.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٢/٥٣٦. وغاية النهاية ٢/٢٩٤.

قلت: ومع هذا وصفه ابن الجزري بقوله: «مقرئ مجود»[١].

سادسًا- علي بن أحمد بن سعيد أبو الحسن، ابن الدباس الواسطي، المُتوفَّى سنة ٦٠٧هـ.

قال الذهبي في ترجمته: «قال الحافظ عبدالعظيم المنذري: ذكر أبو الحسن الدباس أنه قرأ على أبي الكرم الشهرزوري، فأنكر عليه، وروى عن أبي طالب الكتاني ما لا يُعرَف عنه».

ثم قال الذهبي: «وقال ابن الدبيثي في (تاريخه): قال لي عبدالعزيز بن عبدالملك الشيباني: وقفت على رقعة فيها خط مزور على خط أبي الكرم الشهرزوري بقراءة ابن الدباس عليه».

قلت: ومع هذا فقد أثنى عليه الذهبي قائلًا: «وأقرأ الناس دهراً، وكان رأسًا في معرفة القراءات وعللها، بصيرًا بالعربية، حسن التواضع، انتفع به خلق عظيم ببغداد». ونقل الذهبي عن ابن النجار قوله: «وكان عالمًا بالقراءات وعللها، قيمًا بحفظ أسانيدها»[٢].

سابعًا- عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى أبو القاسم الشريشي ثم الإسكندري، المُتوفَّى سنة ٦٢٩هـ.

جاء في ترجمة هذا الشيخ، أن الإمام الذهبي أرسل إلى أبي حيان يسأله عن

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٢/٥٣٠. وغاية النهاية ٢/٤٠٢.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٢/٥٩٥. وغاية النهاية ١/٥١٩.

عـددٍ مـن شـيوخه، وكان مـنهم رحمـة بـن مـوسى القـرطبي، وعبـدالملك بـن عبدالقدوس، وسليمان بن عبدالله بن سليمان الأنصاري، ومحمـد بـن جـامع الأندلسي، ويوسف بن علي بن حمدان.

فرد أبو حيان على الذهبي قائلًا: «فأما رحمة، وعبـدالملك، وسـليمان، وابـن جامع، ويوسف بن حمدان، فمجاهيل، أو لم يكونوا موجودين في الدنيا، بل هي أسماء موضوعة لغير موجود».

وقد كان على هذا الشيخ مآخذ كثيرة؛ مما دفع الإمام الذهبي إلى المبالغـة في ذمِّه حتى قال: «هذا رجل قليل الحياء، مُكابِر للحس». ونقل الإمام ابن الجزري عن ابن مسدي قوله: «ختمت عليه بالسبع من طريـق (التجريـد)، ومـع هـذا ففي أسانيده تخليط كثير، والشره يسد باب الصواب».

ثم قال الإمام ابن الجزري في نهاية ترجمته: «نسأل الله العافية والـسلامة، فما مع هذا كلام.. وكما يقال: من طلبه كله فاته كله».

قلت: ومع هذا فقد أثنى عليه عمر بن الحاجب قائلًا:

«وكان فاضلًا مقرئًا، كيسِّ الأخلاق، مُكرمًا لأهل العلم». وأثنى عليه أبـو حيان قائلًا: «كان له اعتناء بالقراءات، وتـصانيف عـدة ، وكان فقيهًـا مفتيًـا، اعتنى به أبوه وقرأ عليه النـاس». وأثـنى عليـه ابـن الجـزري قـائلًا: «إمـام في القراءات كبير، جمع فأوعى»[1] .

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٦١٤/٢.وغاية النهاية ٦٠٩/١.

ثامنًا- محمد بن إبراهيم بن عبدالملك أبو عبدالله الأزدي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ.

قال الإمام الذهبي في ترجمته: «وأخذ القراءات جمعًا، فيما ذكر، عن علي ابن محمد التجيبي، ولقيه بطبرية، وحدَّثه بالقراءات عن سليمان بن طاهر بن عيسى، عن أبي عمرو الداني. وفي هذا نظر، ولا يصح من هذا شيء».

ثم ذكر ابن الجزري ما قاله الذهبي في ترجمة هذا الشيخ ثم قال: «هذا إسناد مفتعل، والله أعلم»[1].

تاسعًا- علي بن محمد الواسطي، المُتوفَّى سنة ٧٦٤هـ.

قال ابن الجزري في ترجمته: «قدم دمشق فزعم أنه قرأ على الكمال بن فارس الإسكندري عن الشاطبي، فأقرأ بالخان عند باب الخواصين بالجامع الأموي، وراج على بعض الناس، فقام شيخنا الزاهد المحدث أبو العباس أحمد بن رجب فبيَّن أن الإسكندري وُلِد بعد وفاة الشاطبي بست سنين، فافتُضح. قلت: ولم يدرك المسكين الكمال الإسكندري ولا رآه، بل يكون ولد بعد وفاته بأكثر من خمس عشرة سنة، ولو أدركه لكان أعلى ممن قرأ على الشاطبي نفسه»[2].

عاشرًا- عبدالله السبعة الخوارزمي، تُوفي في حدود ٧٦٠هـ.

قال ابن الجزري في ترجمته: «ذكر أنه رحل إلى الشام ولقي الإمام الجعبري، فقرأ عليه القراءات. وأسند القراءات عنه، عن المنتجب الهمذاني، عن

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ٢/٦٤٥. وغاية النهاية ٢/٤٥.

(٢) غاية النهاية ١/٥٧٩.

السخاوي، عن الشاطبي. وهذا إسناد لا يصح، ويدل على أنه مـا لـقي الجعـبري ولا قرأ عليه. فإن الجعـبري ذكـر إسـناده بـالقراءات عـن الوجـوهي بالـسبع، وبالعشر عن المنتجب التكريتي». ثم ذكر ابن الجزري عددًا ممن أخذ عن هـذا الشيخ ثم قال: «وأخبرهم بهذا الإسناد الموضوع، وأخبروا عنه به. والعهدة عليه لا عليهم»[1].

حادي عشر- سريجا بن محمد بن سريجا أبو عقيل الشافعي، المُتـوفَّى بعـد ٧٨٠هـ.

قال ابن الجزري: «وكتب خطه لبعض أصحابنا، وقد أخبره بالشاطبية عن شخص يقال له الشريف المكي، ذكر أنه قرأ عليه عن قراءته عـن الكمـال ابـن فارس، عن الشاطبي، وقد بالغ في تعظيم شيخه المـذكور وتعظـيم ابـن فـارس، ووصفه بأنه إمام علاَّمة وأكثر من ذلك، فحسبت أنه ممن يرجع إلى الحق.

فكتبت إليه وعرَّفته أن هذا الإسناد مفتعل، وأن هذا الـشريف إن كان له وجود فقد كذب؛ لأن ابن فارس لم يلق الشاطبي ولا رآه، بـل وُلد بعـده بـست سنين، وأشرت إلى ما اتفق للشيخ الواسطي من نظير هذه الدعوة وظهور كذبـه بذلك، ولعل هذا المكي تعلم ذلك منه.

فكبر ذلك عليه ولم يقبل، وصـمَّم على صـحة هـذا الإسـناد ولـم يرجـع، فعلمت منه حينئذ ما كان بلغني عنه، والله يغفر لنا وله».

---

(١) غاية النهاية ٤٦٥/١.

قلت: ومع هذا فقد أثنى ابن الجزري عليه في مقدمة كلامه قائلًا: «شيخ مدينة ماردين ومفتيها، فقيه أديب مقرئ»[١].

فهذه نماذج لبعض من وقع في التدليس من المتقدمين. وهذا النوع من التدليس يُعَد كذبًا، كما سبق في أقوال العلماء.

وهناك نوع آخر أقل منه، وهو تدليس الأسماء، وقد وقع فيه أيضًا بعض العلماء، منهم العلاَّمة حُجَّة عصره أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أبو بكر البغدادي، المُتوفَّى سنة ٣٢٤هـ.

ففي ترجمة محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان أبي بكر الرملي المعروف بالداجوني الكبير، المُتوفَّى سنة ٣٢٤هـ؛ قال الإمام ابن الجزري: «وقد دلس ابن مجاهد اسمه في كتابه فقال: حدثنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله الرملي المقرئ، قال: حدثنا عبدالرزاق.

فمحمد بن عبدالله هذا هو الداجوني.

وقال في مكان آخر: حدثنا محمد بن أحمد المقرئ، قال: حدثنا عبدالرزاق بن الحسن. والمقرئ هذا هو الداجوني»[٢].

وفي ترجمة محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند أبي بكر الموصلي النقاش، المُتوفَّى سنة ٣٥١هـ، قال الإمام ابن الجزري: «وسمع

(١) غاية النهاية: ٣٠٢/١.

(٢) المرجع السابق: ٧٧/٢.

منه شيخاه محمد بن أحمد الداجوني، وأبو بكر بن مجاهد، وماتا قبله بسنين، إلا أن ابن مجاهد دلسه فقال: حدثنا محمد بن سند، نسبه إلى جد له أعلى كما تقدم»[١].

والعلة من التدليس في هذا النوع واضحة، وهي الأخذ عن الأقران أو الصغار مع إبهام أسمائهم.

وإلى هذا النوع أشار ابن دقيق العيد بقوله: «كما إذا روى عن شخص باسمه المشهور، ثم نسبه مرةً أخرى إلى جدٍ له أعلى، ثم ذكره مرةً أخرى بكنيته، ثم نسبه مرةً أخرى إلى موضع لا تشتهر نسبته إليه، أو ذكر لفظًا مشتركًا ينطلق في مشهور غير الموضع الذي أراده»[٢].

فهذا حال الأسانيد، أيها الفضلاء الكرام؛ فإذا كان هذا حالها عند المتقدمين، مع وجود الكاشفين لعورها من المحققين، فكيف يكون حالها عند المتأخرين والمعاصرين، مع خلو ساحتها من المحققين لها والمدققين؟!

خلاصة القسم الأول وما يؤخذ منه:

أولًا- اهتمام المتقدمين بأسانيد القرآن الكريم والمحافظة على سلامتها.

ثانيًا- الكشف عن المدلسين والعابثين بالأسانيد.

ثالثًا- وصف المدلس في السند بالكذاب.

---

(١) غاية النهاية ٢/١١٩-١٢١.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح: ٢٠، لابن دقيق العيد.

رابعًا- ذكر المدلس بصريح اسمه، أيًّا كانت مكانته العلمية.

خامسًا- أن غالب المدلسين كانوا من الأساتذة الأعلام في هذا الفن.

سادسًا- أن من المدلسين من يدَّعي أنه قرأ على شخص مشهور، ولـم يقـرأ عليه.

سابعًا- أن من المدلسين من يأتي بشخص مجهول ويدَّعي أن هذا المجهـول أخذ عن أحد المشهورين.

ثامنًا- أن المدلس يبالغ في تعظيم من ذكره من المجاهيل لتسويغ تدليسه.

تاسعًا- أن من المدلسين من لا يتراجع عن تدليسه حتى بعد كشف أمره.

عاشرًا- أن التدليس لا يمنع صاحبه من الأخذ بأسانيده المـستقيمة الـتي لم يقع فيها تدليس.

حادي عشر- أن التدليس لا يمنع مـن مـدح صـاحبه والثنـاء عليـه في جوانب درايته الأدائية والعلمية.

وأهم ما يؤخذ من هذا المبحث هو تربية الأمة على منهج أسـلافها في هـذا الجانب وتقبُّله، والعمـل على إحيائـه، وترسـيخ مفهومـه، وتعميـق التفكـر في نتائجه.

القسم الثاني- من تدليس المتأخرين والمعاصرين:

تقدَّم في القسم الأول نماذج من تدليس المتقدمين. وما كان ذلك إلا مـن خلال علمـاء محققـين مـدققين، محـافظين بـذلك على سـلامة أسـانيد الأمـة الإسلامية، التي هي من خصائصها.

ولولا ذلك -بعد توفيق الله لهم- ما عرفنا شيئًا عن مدلس واحد ولا مجهول واحد.

وكان الإمام ابن الجزري من أواخر المحققين والمغربلين لأسانيد القرآن الكريم.

ثم من بعد زمن ابن الجزري المُتوفَّى ٨٣٣هـ، وإلى الآن، لم يظهر -فيما أعلم- تحقيق ولا تدقيق، ولا حتى نظر فيما هو مذكور في الكتب والإجازات من جهة الأسانيد؛ لذا أصبحت ساحة الأسانيد فارغةً ومرتعًا لكل من شاء فيما شاء؛ فلا صد ولا رد لأي شخص يتلاعب بالأسانيد.

وفُتِح الباب على مصراعَيْه أمام المُدلِّسين، وبخاصةٍ مرضى علو الأسانيد، حتى وصل الأمر إلى الإسناد عن الجن؛ لشدة الرغبة في العلو، بل والإسناد عمن بلغ من العمر خمسمائة وعشرين سنة.

لذلك فإن هذه المرحلة تحتاج إلى فريق من علماء الأمة في أنحاء الأرض، يقومون على غربلة جميع الأسانيد الموجودة في كتب التراجم، والأثبات والمسلسلات، والمتداولة في الإجازات.

وكان من المفترض أن تكون أمثلة التدليس في هذه المرحلة أوسع من السابقة، فلا مقارنة بين ورع المتقدمين والمتأخرين. ولكن للأسباب السالفة، لم أقف إلا على النزر اليسير، الذي منه:

أولًا- ما ذكره نجم الدين الغزي صاحب كتاب (الكواكب السائرة بأعيان

المائة العاشرة) في ترجمة والده محمد بن محمد بدر الدين الغزي؛ حيث قال: «كان ميلاده في وقت العشاء ليلة الاثنين رابع عشر ذي القعدة الحرام سنة أربع وتسعمائة. وحمله والده إلى الشيخ العارف بالله تعالى القطب الكبير سيدي الشيخ أبي الفتح محمد بن محمد بن علي الإسكندري ثم المزي العوفي الشافعي الصوفي، فألبسه خرقة التصوف، ولقَّنه الذكر، وأجاز له بكل ما يجوز له، وعنه روايته، وهو دون السنتين، وأحسن والده تربيته، وهو أول من فتق لسانه بذكر الله تعالى.

ثم قرأ القرآن على المشايخ الكُمَّل الصالحين الفضلاء النبلاء البارعين الشموس: محمد البغدادي، ومحمد السبكي، ومحمد النشائي، ومحمد اليماني، والشيخ سمعة القارئ، وجوَّد عليه القرآن العظيم، وعلى الشيخ العلامة بدر الدين علي بن محمد السنهودي بروايات العشرة، وعلى الشيخ نور الدين علي الأشموني المقرئ، والشيخ شمس الدين الدهشوري، بحق أخذ الثلاثة عن العلامة ابن الجزري»[1].

فهذا ما ذكره نجم الدين الغزي من جهة شيوخ والده في القراءات، وهو أخذه القراءات العشر عن الشيوخ الثلاثة: السنهودي والأشموني والدهشوري.

وهذا كلام لا صحة له من وجوه ثلاثة:

أولها- أن الأشموني لم يدرك ابن الجزري؛ حيث إن وفاة ابن الجزري في

---

(١) الكواكب السائرة ٢/٤.

سنة ٨٣٣هـ، ومولد الأشموني في سنة ٨٣٨هـ. قال السخاوي في ترجمة الأشموني: «ولد في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة»[1].

والسخاوي ترجم له في حياته، فلا مجال للشك في كلام السخاوي، وتواريخه أيضًا في البدر الطالع ٤٩١/١، وأعلام الزركلي ١٠/٥، وغيرهما.

ثانيها- أن الأشموني لم يعرف عنه أنه من رجال القراءات، وهو عالم معروف ومشهور بين الفقهاء واللغويين، وهو غني عن تعريفي به.

والعجيب أن نجم الدين الغزي ترجم له وكرر ما قاله، حيث قال: «الشيخ الإمام العالم العامل، الصدر الكامل، أبو الحسن نور الدين الأشموني، الشافعي المقرئ الأصولي.

كما ترجمه بذلك تلميذه شيخ الإسلام الوالد بخطه، وذكر أنه أخذ القراءات عن ابن الجزري».

ولم يذكر له مولدًا، وقال في وفاته: «وكانت وفاته في حدود هذه الطبقة، لعلها بين العشرين إلى الثلاثين وتسعمائة»[2].

وقد نقل ابن العماد هذه الترجمة بالنص كما هي في الكواكب، في كتاب شذرات الذهب١٦٥/٨.

وقد علقت على هذا في كتاب الحلقات المضيئات ٣٤٢/١. وكانت وفاة الأشموني في ١٧ ذي الحجة سنة ٩١٨هـ.

---

(١) الضوء اللامع ٥/٦.

(٢) الكواكب السائرة ٢٨٥/١.

ثالثها- الشيخان الآخران، وهما: بدر الدين علي بن محمد السنهودي، وشمس الدين الدهشوري، لم أجدهما من بين تلاميذ ابن الجزري، ولا في كتب التراجم التي راجعتها؛ فهما شخصان مجهولان، أو لا وجود لهما أصلًا. ولو كان لهما وجود فلماذا لم يترجم لهما الغزي وهما من شيوخ والده؟!

وأيضًا فمن المفترض أنهما من صميم دراسته؛ حيث إن كتابه في تراجم رجال القرن العاشر. وهذان من المفترض أن يقدما على غيرهما؛ لتميزهما عن رجال طبقتهما بالعلو، وبالأخذ عن ابن الجزري!

وعلى هذا، فما ذكره نجم الدين الغزي من اتصال والده بابن الجزري في القراءات، فإنه مردود بالانقطاع من جهة الأشموني، وبالجهالة من جهة الآخَرَيْن.

وما هو إلا من بلايا طلب العلو الذي وقع فيه الأكابر قبل الأصاغر، كما تقدم في القسم الأول.

ثانيًا- ما ذكره عبدالحي الكتاني صاحب كتاب (فهرس الفهارس)؛ حيث قال في أسانيده إلى ابن الجزري: «أروي ما لهذا الإمام بأسانيدنا إلى السيوطي وزكريا عن التقي محمد بن فهد... وبأسانيدنا إلى السخاوي عن العز عبدالرحيم ابن الفرات عن ابن الجزري.

وبأسانيدنا إلى القصار والأجهوري عن البدر القرافي، عن المعمر قريش البصير العثماني عنه. ونتصل به عاليًا عن السكري، عن الكزبري، عن الرحمتي،

عن النابلسي، عن النجم الغزي، عن أبيه البدر، عن قريش المذكور، عنه»[١].

ويؤخذ من كلام الكتاني أن أعلى أسانيده إلى ابن الجزري طريق قريش البصير.

وهذا الطريق أيضًا مردود بالانقطاع؛ وذلك لأن قريشًا بعيد كل البعد عن ابن الجزري.

وهو: قريش بن محمد بن محمد بن أبي بكر الضرير، قال السخاوي في ترجمته: «ولد في ليلة ثاني عشر ربيع الأول سنة اثنين وستين وثمانمائة... وقدم القاهرة في سنة تسع وسبعين، فحفظ الشاطبية، وتلا للسبع ثم للأربعة عشر على الزين جعفر السنهوري، وتميز فيها، وحضر عندي كثيرًا روايةً ودرايةً»[٢].

فالفارق بين ميلاده ووفاة ابن الجزري حوالي تسع وعشرين سنة؛ حيث إن وفاة ابن الجزري سنة ٨٣٣هـ، كما تقدم.

فيلاحظ أن الاسم دُلِّس بعدم إتمامه وإبدال البصير مكانَ الضرير، وزيادة العثماني.

ولا يوجد مقرئ في تلك الفترة بهذا الاسم سوى هذا الشيخ، ولا غير مقرئ في أي مصدر من المصادر التي ترجمت لهذه الفترة، فيما وقفت عليه. وما هذا أيضًا إلا من بلايا علو الأسانيد.

---

(١) فهرس الفهارس ٣٠٥/١، ٣٠٦.وراجع ٧٨٤/٢.

(٢) الضوء اللامع ٢٢١/٦.

ولدي إجازة في رواية حفص من هذا الطريق من الشيخ الأركاني -رحمه الله- عن حسين الحمزاوي الدمشقي، عن عبدالله السكري الدمشقي، عن عبدالرحمن الكزبري الدمشقي، عن مصطفى الرحمتي الدمشقي، عن عبدالغني النابلسي الدمشقي، عن نجم الدين الغزي الدمشقي، عن والده بدر الدين الدمشقي، عن قريش البصير، عن ابن الجزري. وبيني وبين النبي ﷺ في هذه الإجازة ثلاثة وعشرون رجلًا؛ فإذا كان الأمر كذلك فهل يساويني أحد في هذا العلو؟!

وسيأتي الكلام عن هذا وغيره في مبحث «الحجج الجياد تساوي بين علو الكندي وعلو عبدالله عبدالعظيم».

وقد أشرت إلى عور هذا الطريق في كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ ٢٢٣، ٢٢٤، وصورتها في صـ ٣٠٣.

ثالثًا- ما ذكره الكتاني أيضًا في سياق الكلام عن الأسانيد المؤدية إلى ابن حجر، وسرده لعوالي هذه الطرق.

وإن كان هذا خارجًا عن أسانيد القراءات، لكنه داخل في جنون العلو الذي نحن بصدد الكلام عنه.

قال الكتاني في هذا السياق، وكان قد قدم لبعض العلو المستغرب؛ حيث قال: «وأغرب من مسألة الوسيمي والغمري وأعجب بكثير، ما أخبرنا به العالم الفاضل سليل المجد والرفعة، السيد أحمد الشريف بن محمد الشريف

ابن الأستاذ محمد بن علي السنوسي الخطابي الطرابلسي، في كتابه إليّ من بلاد الأناضول: أن جده المذكور أخذ عن شريف معمر اسمه عبدالعزيز، نزيل أرض الحبشة، عاش أزيد من خمسمائة سنة، وكتب للشيخ السنوسي إجازة عامة، كما هي له من ابن حجر الحافظ. وأن الرجل المذكور مات في ٢١ صفر عام ١٢٧٦، بعد موت جده المذكور، بثلاثة عشر يومًا.

ثم وجدت السيد أحمد السنوسي المذكور، نقل في ثبته عن جده الأستاذ السنوسي في حق عبدالعزيز المذكور، أنه ولد بوادي فاطمة في القرن الثامن سنة ٥٦، وعاش من العمر خمسمائة وعشرين سنة. ونقل لي السيد أحمد الشريف صورة إجازة المعمر المذكور لجده، وهي عامة.

فعلى هذا، نروي عن المعمر الناسك عبدالهادي بن العربي عواد، عن الأستاذ السنوسي، عن الحبشي المذكور، عن الحافظ ابن حجر»[1].

وأقول: كنت أنتظر أن يستنكر الشيخ الكتاني هذا الكلام؛ حيث إنه استغربه في البداية واستعجب منه، لكنه سارع إلى الدخول في هذا الطريق الذي رفعه إلى أن يكون بينه وبين ابن حجر ثلاثة فقط؛ هم: عبدالهادي بن العربي، والسنوسي، وعبدالعزيز الحبشي، صاحب الخمسمائة وعشرين سنةً.

والأدهى من هذا أنه بدأ يسوغ لهذا الأمر ويبرر له في صفحتين ممتلئتين بكلام يحتاج إلى فريق من العلماء من كل التخصصات لشرحه.

(١) فهرس الفهارس ٣٢٩/١.

وحقيقةً، وعلى قدر فهمي، ما أرى هذا إلا شطحًا وجنوحًا عن الواقع، وشططًا ومغالاةً.

وقد وقع بين المتقدمين نحو هذا. وكان للإمام الذهبي رد بليغ عليه؛ حيث قال: «نبغ بالهند بعد خمسمائة عام (بابُ رَتَن) فادَّعى الصحبة، وآذى نفسه، وكذَّبه العلماء. فمن صدَّقه في دعواه فبارك الله في عقله، ونحن نحمد الله على العافية»[1].

رحمة الله عليك يا ذهبي، وأسأل الله تعالى أن يجمعني بك في جوار النبي ﷺ.

رابعًا- ما ذكره صاحب كتاب (تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان) في سياق كلامه عن عوالي طرق الأسانيد القرآنية؛ حيث إنه ذكر في كتابه بعض الطرق العالية دون تحقق من صحة هذه الطرق وسلامتها. وقد اعتمد على هذه الطرق في أسانيد العرض والتلاوة بدءًا من المعاصرين إلى النبي ﷺ؛ ليثبت بها علوًّا في حقيقته واهيًا، ولم يعتمده واحد من العلماء في طرق الأداء.

وللاختصار، سأذكر ثلاثة نماذج فقط مما وقع في هذا الكتاب من هذا القبيل، مع التركيز على موضع الخطأ فقط.

١- قال صاحب (تحفة الإخوان): «... وقرأ الشيخ إبراهيم العبيدي على

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/١٨.

عبدالرحمن الأجهوري، وهو عن أحمد البقري، وهو عن محمد البقري، وهو عن عبدالرحمن اليمني، وهو عن علي بن غانم المقدسي، وهو عن محمد بن إبـراهيم السمديسي، وهو عن أحمد بن أسد الأميوطي، عن الإمام محمد الجزري».

وكان اختياره طريقَ عبدالرحمن اليمني عن علي بن غانم المقدسي لما فيه من العلو، عن طريق أحمد السنباطي.

ثم علق في الهامش قائلًا: «تكلم البعض في قراءة الشيخ عبدالرحمن اليمني على الشيخ علي بن غانم المقدسي من الطيبة، وقالوا: إن عبدالرحمن اليمني قرأ القراءات السبع فقط على ابن غانم المقدسي، ولم يقرأ القراءات الثلاث أو العشر الكبرى. وعلى ذلك فيورد قراءته على ابن غانم المقدسي من طريق الشاطبية فقط. وأما من طريق الدرة أو الطيبة فيورد قراءته على أحمد بن عبدالحق السنباطي.

وهذا الكلام يحتاج لتأكد وتثبت؛ حيث إن كثيرًا من المترجمين لم يقيدوا قراءته بالسبع على ابن غانم، بل أطلقوا قراءته، كما في (خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر) ٢/٣٥٨»[1].

وأقول: هذا ادعاء باطل، وافتراء على صاحب خلاصة الأثر، فلم يقل الرجل –رحمه الله– بأخذ عبدالرحمن اليمني عن المقدسي نهائيًا، لا من طريق شاطبية ولا درة ولا طيبة، بل لم يذكر الرجل في ترجمة عبدالرحمن اليمني ابن

(١) تحفة الإخوان: ٨٢.

غانم المقدسي ضمن شيوخه في أي علم من العلوم الأخرى، وكذلك لم يذكر في ترجمة ابن غانم المقدسي عبدالرحمن اليمني ضمن تلاميذه في أي شيء[1].

فمن أين أتيت بهذا الكلام يا صاحب تحفة الإخوان؟ وهل يجوز لك ذلك؟

فلم يكتفِ صاحب (تحفة الإخوان) بالتركيز على طريق اليمني عن المقدسي لما فيه من العلو، مع ما على هذا الطريق من ملاحظات، بل زاد فوق هذا أن يؤصل للطيبة من هذا الطريق، وكأن هذا الطريق ثابت ومؤكد من جهة الشاطبية ولم يبق إلا إثبات الطيبة من جهته.

ولا أدري ما هذا البلاء الذي أصابهم من جهة الطيبة، حيث نراهم يسعون في التأصيل لاعتمادها في كل حال وعلى أي حال.

وقد ذكرت في كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ٢٢٥، بعض ما على هذا الطريق من ملاحظات، ومنها:

أ- لم يذكر محمد البقري، في إجازته، شيوخًا لعبدالرحمن اليمني سوى والده والسنباطي. ومعلوم أن البقري من أخص تلاميذ عبدالرحمن اليمني؛ فقد قال في إجازته لعلاء الدين بن أحمد المنزلي، في القراءات السبع: «... كما أخذته عن سيدي وشيخي الشيخ العالم الفاضل الكامل، المشتغل بتلاوة القرآن، الهني سيدي عبدالرحمن اليمني، وهو أخذ عن والده الشيخ شحاذة اليمني، وقرأ بعد وفاة والده على الشيخ عبدالحق السنباطي، وأخذ الشيخ عبدالحق السنباطي عن

(١) راجع ترجمة اليمني والمقدسي في خلاصة الأثر: ٢/٣٥٨، ٣/١٨٠.

الناصر الطبلاوي، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري».

وقد كتب هذه الإجازة أحمد أبو السماح البقري، وشهد عليها هو وعدد من القراء، وهي مؤرخة في جمادى الآخرة سنة ١١١١هـ، ومحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٩٤ تيمور.

فإن كان ابن غانم المقدسي من شيوخ عبدالرحمن اليمني فهل يهمله البقري؟!

وإن كان قد نسيه، ألم يذكره أبو السماح ومن معه من الشهود؟!

ب- ترجم له -أي عبدالرحمن اليمني- محمد المحبي المُتوفَّى سنة ١١١١هـ، فقال: «ولد بمصر وبها نشأ، وقرأ بالروايات السبع على والده من أول القرآن إلى قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ إلى آخر الآية[1]، ثم تُوفي والده فاستأنف القراءة جمعًا للسبعة ثم للعشرة على تلميذ والده الشهاب أحمد بن عبدالحق السنباطي، وحضر دروس الشمس الرملي في الفقه مدةً، ولازم بعده النور الزيادي، وبه تخرج، وأخذ علوم الأدب عن كثيرين حتى بلغ الغاية في العلوم، وانتهت إليه رياسة علم القراءات»[2].

فهذه ترجمة عبدالرحمن اليمني في خلاصة الأثر، يا صاحب التحفة، فأين قراءته على المقدسي المطلقة التي تحتمل الطيبة بجانب الشاطبية؟!

---

(١) سورة النساء، الآية:٤١.

(٢) خلاصة الأثر ٢/٣٥٨.

كما ترجم له مصطفى الحموي المُتوفَّى سنة ١١٢٣هـ، وتوسع في الترجمة عن المحبي، ولم يزد عن والده والسنباطي في شيوخه للقراءات[1].

وكان مصطفى الحموي من تلاميذ الشبراملسي تلميذ عبدالرحمن اليمني؛ فإن كان المقدسي من شيوخ اليمني، وفات المحبي أن يذكره في ترجمته، فهل فات الحموي أيضًا -وهو من تلاميذ تلاميذه- أن يذكره؟!

ج- كان هناك خلاف بين والد عبدالرحمن اليمني وابن غانم المقدسي، في قضية الضاد والظاء؛ حيث إن المقدسي قال بظائيتها في كتابه (بغية المرتاد لتصحيح الضاد)، فوقف له الشيخ شحاذة اليمني وعارضه في هذا[2].

وواقع الحال يثبت أن عبدالرحمن اليمني لم يخالف منهج والده، ولو كان قد أخذ عن المقدسي لكان غالب القراء الآن يقرؤون الضاد ظاءً أو شبيهةً بها؛ لمرجعية غالب الأسانيد لعبدالرحمن اليمني.

فهذه ملحوظات ثلاث فيما يخص أخذ عبدالرحمن اليمني عن ابن غانم المقدسي.

وتوجد ملحوظة أخرى فيما يخص أخذ المقدسي عن السمديسي؛ حيث إن مولد المقدسي في ذي القعدة ٩٢٠هـ، ووفاة السمديسي في سنة ٩٣٢هـ؛ فمتى أخذ المقدسي القراءات عن السمديسي، سواء كانت سبعية أم عشرية؟! وهل استوى بالكندي الذي كان أعجوبة عصره؟!

---

(١) راجع فوائد الارتحال ٤/٥٨٣.

(٢) راجع (رسالة الضاد) للشيخ الضباع.

كما توجد ملحوظة أخرى فيما يخص أخذ السمديسي عن الأميوطي؛ فالمشهور أن السمديسي أخذ القراءات عن جعفر السنهوري. ولم يثبت عن أحدٍ من المترجمين له أنه أخذ القراءات عن أحمد بن أسد الأميوطي[١]. فهذا الطريق الذي اختاره صاحب التحفة ليتحف به مرضى علو الأسانيد، كله عطب وعور.

وبعيدًا عن كل ذلك، حتى إن ثبتت صحة هذا الطريق وسلامته، فهل يجوز لمسلم أن ينسب إلى شخص قولًا لم يقله لغرض إسعاد طلاب العلو؟! ففي أي باب يُعد هذا، يا أهل القرآن؟!

٢- قال صاحب (تحفة الإخوان) : «تنبيهات هامة: التنبيه الأول- الشيخ أحمد الزيات -رحمه الله- والشيخ محمد عبدالحميد السكندري، والشيخ زكريا عبدالسلام؛ يُعتبَرون من طبقة الشيخ بكري الطرابيشي من حيث عدد الرجال بين كل منهم إلى النبي ﷺ، من طريق المصباح للشهرزوري من طيبة النشر، كما أشرت سابقًا. وإليك أسانيدهم من هذا الطريق»[٢].

ثم ذكر سلسلة السند إلى أن قال: «وقرأ الشهرزوري من طريق عمرو بن الصباح، على أبي الحسين أحمد بن عبدالقادر بن محمد بن يوسف، وهو على الحمامي، وقرأ الحمامي على الولي»[٣].

---

(١) راجع ترجمته في الضوء اللامع ٢٤٦/٦، الكواكب السائرة ٩٨/١، شذرات الذهب ٢٦٦/١٠.

(٢) تحفة الإخوان: ٨١.

(٣) المرجع السابق: ٨٢.

وهنا موضع الخلل؛ فلم يقرأ أحمد بن عبدالقادر على الحمامي؛ حيث إن مولد أحمد بن عبدالقادر سنة ٤١١هـ، ووفاة الحمامي ٤١٧هـ.

قال الإمام الذهبي في ترجمة ابن عبدالقادر: «الشيخ النبيل العالم الثقة الرئيس، أبو الحسين أحمد بن عبدالقادر محمد بن يوسف البغدادي، ولد سنة إحدى عشرة وأربعمائة»[١].

وقال في ترجمة الحمامي: «علي بن أحمد بن عمر بن حفص أبو الحسن بن الحمامي، البغدادي، مقرئ العراق، ومسند الآفاق... قال الخطيب: كان صدوقًا ديِّنًا فاضلًا، تفرد بأسانيد القراءات وعلوها، ولد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وتُوفِّي في شعبان سنة سبع عشرة وأربعمائة، وهو في تسعين سنة - رحمه الله»[٢].

فيلاحظ أن الحمامي توفي وكان ابن عبدالقادر في السادسة من عمره. وهذا بجانب أنه لم ترد قراءة ابن عبدالقادر على الحمامي؛ لا عند الذهبي، ولا عند ابن الجزري في الغاية، لا في ترجمته، ولا في ترجمة الحمامي[٣].

وما وقع في النشر من قول ابن الجزري: «إلا أن أبا الحسين قرأ الحروف»[٤]. فهذا فيه نظر حتى في قراءة الحروف على الحمامي؛ للأسباب السالفة، إلا أن يكون على سبيل الرواية.

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/١٦٣.

(٢) معرفة القراء الكبار ١/٣٧٦.

(٣) راجع معرفة القراء الكبار ١/٣٧٦.وسير أعلام النبلاء ١١/٤١٢.وغاية النهاية ١/٧٠، ٥٢١.

(٤) النشر ١/١٥٣.

وعلى هذا، فـذكر أحمـد بـن عبـدالقادر عـن الحمـامي في طـرق العـرض والتلاوة، يُعَد تدليسًا في أسانيد الأداء.

٣- قال صاحب (تحفة الإخوان): «هناك إسناد مـن بعـض طـرق الطيبـة يكون فيه بين الشيخ الزيات، والشيخ محمـد السكندري، وزكريـا الدسـوقي، وبين النبي ﷺ، خمسة وعشرون رجلًا، وهو: الزيـات والسكندري والدسـوقي بسندهم المعروف إلى الإمام محمد بن الجزري.

وقرأ ابن الجزري على الشيخ المعمر الحسن بن أحمـد بـن هـلال الدمـشقي الصالحي، وهو على أبي الحسن علي بن أحمد بن عبدالواحد المقـدسي، وهـو على أبي المكارم اللبان...»[1].

هذا الكلام من أقوى الأدلة على أن شغف علـو الأسـانيد قـد أخـذ بـصر وبصيرة طلابه، فجعلهم ينقلون كل ما يجدونه من طـرق العلـو دون وعي ولا فهم لما ينقلونه.

فلننظر إلى حال هذا الطريق الذي أصَّله صاحب التحفة وجعله بين طرق التلاوة والإقراء، ولم يُشِرْ من قريب ولا مـن بعيـد إلى أصـل هـذا الطريـق في طرق التحمل.

تنقسم سلسلة هذا الطريق إلى قسمين:

القسم الأول- فيما بين الشيوخ الثلاثة المذكورين وما بين ابـن الجـزري: وقد جعل صاحب التحفة ما بين الشيوخ الثلاثة وابـن الجـزري ثلاثـة عـشر

---

(١) تحفة الإخوان: ٨٦.

رجلًا، على اعتبار أخذ عبدالرحمن اليمني عن المقدسي عن السمديسي عن الأميوطي عن ابن الجزري.

وقد تقدم الكلام عن عور وعطب هذا الطريق. والعجيب واللافت أن يقول صاحب التحفة: «بسندهم المعروف إلى الإمام ابن الجزري»، وكأن هذا الطريق هو المشهور والمأخوذ به والمعتمد عليه بين النقلة؛ لذا أشار إليه بأنه معروف.

القسم الثاني - فيما بين ابن الجزري والنبي ﷺ:

وهذا القسم ذكر سلسلة رجاله ابن الجزري في ترجمة علي بن محمد الهاشمي، تلميذ أحمد الأشناني. والأشناني تلميذ حفص. فقال ابن الجزري في آخر ترجمة الهاشمي: «وسندنا إلى حفص من طريقه عالٍ جدًّا، كما أخبرني شيخنا الحسن بن أحمد بن هلال، بقراءتي عليه عن الإمام أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، عن أبي المكارم اللبان، عن الحداد، عن ابن يزده، عنه، عن الأشناني، عن عبيد بن الصباح، عن حفص. وهذه طريق أساوي فيها الشاطبي من أعلى طرقه، فكأننا جميعًا أخذنا عن ابن هذيل»[1].

وكما هو معلوم أن حفصًا أخذ عن عاصم، عن السلمي، عن الصحابة الخمسة[2] رضي الله عنهم عن النبي ﷺ. فيكون ابن الجزري بينه وبين النبي ﷺ اثنا عشر رجلًا على هذا الطريق.

---

(١) غاية النهاية ١/٥٦٨.

(٢) وهم عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأُبيّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم.

ومعلوم أن ابن الجزري بينه وبين النبي ﷺ خمسة عشر رجلًا من طريق الشاطبي إلى الداني، على طريق العرض والتلاوة في هذه الرواية. وأعلى ما لديه فيها على التلاوة أيضًا أربعة عشر رجلًا؛ فقد قال في هذا الصدد: «وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن، أن بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلًا؛ وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص، وقراءة يعقوب من رواية رويس، وقراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان»[1].

فهذا أعلى ما لدى ابن الجزري في الأسانيد القرآنية على طرق الأداء والتلاوة؛ فمن أين جاء ذلك العلو؟! ولماذا لم يعتمده ابن الجزري في طرق التلاوة؟!

إن ذلك العلو قد جاء من طرق الرواية بالإجازة؛ فلا تلقِّي فيه ولا قراءة؛ فلا فائدة فيه إلا في شرف اتصال السند؛ لذا لا يعتدُّ به ولا يُعوَّل عليه عند أئمة هذا الشأن في طرق أسانيدهم الأدائية؛ لذلك كان علو ابن الجزري في ذلك الطريق للأسباب التالية:

السبب الأول- أن تحمل ابن الجزري عن الحسن بن أحمد الصالحي، كان على سبيل الإجازة في قراءة بعض كتب القراءات، لا من خلال العرض والتلاوة.

قال ابن الجزري في ترجمته: «قرأت عليه (الغاية) في القراءات العشر لأبي

(١) النشر ١/١٩٣.

العلاء الحافظ، بإجازته من الواسطي، وعليها بإجازته من ابن البخاري. وقرأت عليه (التيسير) عن ابن البخاري بسماعه للسبع من الكندي...»[1].

وعلى هذا فقد كان نقل ابن الجزري عن هذا الشيخ في قراءة كتابي: (الغاية في القراءات العشر) لأبي العلاء الهمداني، و(التيسير في القراءات السبع) لأبي عمرو الداني. ولم يكن هذا النقل تلاوة.

السبب الثاني- أن تحمُّل الحسن بن أحمد الصالحي عن أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي المعروف بابن البخاري.. هذا التحمل فيه علتان: الأولى- أن هذا النقل كان على سبيل الإجازة أيضًا. وتقدم هذا منذ قليل في قول ابن الجزري: «وعليه بإجازته من ابن البخاري».

وقال ابن الجزري أيضًا في ترجمة أبي الحسن ابن البخاري: «وقرأت الحروف من غير ما كتاب على غير واحد من أصحابه عنه إجازة»[2]. فهذا في شدة الوضوح على أن كل ذلك كان على سبيل الإجازة.

العلة الثانية- أن تحمُّل الحسن بن أحمد الصالحي عن علي بن أحمد المقدسي، كان في السابعة من عمره؛ حيث إن مولد الصالحي كان سنة ٦٨٣هـ، ووفاة المقدسي كانت سنة ٦٩٠هـ[3].

---

(١) غاية النهاية: ٢٠٨/١.

(٢) المرجع السابق: ٥٢٠/١.

(٣) راجع ترجمة الصالحي في: غاية النهاية ٢٠٧/١، والدرر الكامنة ١١٣/٢. وترجمة المقدسي في: العبر ٣٧٣/٣، وغاية النهاية ٥٢٠/١.

السبب الثالث- أن تحمُّل علي بن أحمد بن البخاري المقدسي عن أبي المكارم اللبان، كان أيضًا إجازة. قال الذهبي في ترجمة أبي المكارم اللبان: «حدث عنه: العز محمد، وأبو موسى ولد الحافظ عبدالغني... وبالإجازة: أحمد بن سلامة، والفخر ابن البخاري، وطائفة»[1]. والفخر ابن البخاري هو علي بن أحمد المقدسي. وقد كانت هذه الإجازة في دون سن التحمُّل؛ حيث إن مولد ابن البخاري كان في نهاية سنة ٥٩٥هـ، ووفاة اللبان في نهاية ٥٩٧هـ. وعلى هذا فكانت هذه الإجازة في السنة الثانية من عمر ابن البخاري.

فهذه هي الأسباب التي ارتفع بها ابن الجزري إلى هذا العلو من هذا الطريق في رواية حفص.

فالنقل كان على سبيل الإجازة، بدءًا من ابن الجزري إلى أبي المكارم اللبان، لا على سبيل العرض والتلاوة؛ لذا جاء هذا العلو، بجانب عدم الاستقامة في سن التحمُّل. وسيأتي المزيد عن هذا في مبحث «الحجج الجياد تساوي بين علو عبدالله عبدالعظيم وعلو الكندي».

فمنتهى التضليل والتدليس، أن يدرج صاحب (تحفة الإخوان) هذا الطريق بين أسانيد القراءات دون بيان ولا توضيح، ثم يقول فيه: «هناك إسناد من بعض طرق الطيبة يكون فيه بين الشيخ الزيات، والشيخ محمد السكندري، وزكريا الدسوقي، وبين النبي ﷺ خمسة وعشرون رجلًا».

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢١/٣٦٣.

وسبقت الإشارة إلى أنه اختار طريق عبدالرحمن اليمني عن ابن غانم؛ لما فيه من العلو، فعلو فوق العلو، فاهنؤوا واسعدوا يا طلاب العلو.

وانظروا وتأملوا، يا أولي الأبصار والألباب، هذه الملاحظة: إن هذا الطريق على ما فيه من أسباب لعلوه، فإن الإمام ابن الجزري لم يرتفع به إلا درجتين فقط عن الطرق المستقيمة للعرض والتلاوة. وإن طريق عبدالله عبدالعظيم عن علي الحدادي، قد رفعه إلى ما بين أربع وخمس درجات عن الطرق المستقيمة لأقرانه؛ فأين عقولكم، يا أرباب العقول؟!

فهذه مقتطفات موجزة من تدليس المتأخرين والمعاصرين. ولو أُخذ الأمر على وجه البحث والدراسة في الكشف عن تدليس المتأخرين والمعاصرين، لرأينا العجب العجاب.

وقد تطور الأمر بين المتأخرين في رغبة علو الأسانيد، حتى وصل إلى الإسناد عن الجن. وسأذكر بعض النماذج للتعرُّف على الحال السيئة التي وصلت إليها ساحة الأسانيد والإجازات، بعد خلوها من منهج التحقيق الذي كان عليه المتقدمون:

أولًا- الإسناد إلى شمهروش قاضي الجن، عن النبي ﷺ:

وهذا الأمر صدر عن عدد من العلماء، ومنهم:

١- أحمد بن علي بن عمر بن صالح المنيني الدمشقي، ١٠٨٩ - ١١٧٢هـ. فقد جاء في ترجمته: «وله رواية في الحديث عن والده، عن قاضي الجن عبدالرحمن الصحابي الجليل الملقب بشمهروش. فإنه اجتمع به والده في حدود سنة ثلاث

وسبعين وألف، وصافحه، وآخاه، وأمره بقراءة شيء من القرآن، فقرأه وهو يسمع، فلما أتم قراءته قال له: هكذا قرأه علينا النبي ﷺ بين الأبطح ومكة. وتكرر اجتماعه به بعد ذلك.

وقد تُوفي شمهروش المذكور في سنة تسع وعشرين ومائة وألف، وأخبر بوفاته الأستاذ الشيخ عبدالغني النابلسي، ووافق تاريخ وفاته فقد الجني شمهروش»[1].

وللشيخ المذكور ثبت مسمى (القول السديد في متصل الأسانيد)، ذكره الكتاني في كتابه، وذكر أن هذا الثبت بخط ابن المؤلف إسماعيل أحمد المنيني.

قال الكتاني: «قال المترجم -أي أحمد المنيني- وبهذا السند يكون بيني وبين النبي ﷺ ثلاثة وسائط عن أخي عبد الرحمن، عن أبي علي، عن شمهروش.

قال: ويصح أن يعد الوالد من التابعين؛ لاجتماعه بصحابي من الجن».

وكان تعليق الكتاني على هذا الكلام أن قال: «نروي الثبت المذكور وكل ما يصح لمؤلفه من طريق الحافظ مرتضى، والشهاب أحمد العطار، وهما عنه، مراسلةً للأول، وشفاهًا للثاني»[2].

فكأن الشيخ الكتاني استحسنه، ومن ثَمَّ أدخله ضمن مروياته.

٢- محمد أمين أبو عبدالله السفرجلاني الدمشقي، إمام ومدرس جامع السنجقدار، المتوفَّى سنة ١٣٣٥هـ.

---

(١) خلاصة الأثر ١/١٣٣، ١٣٤.

(٢) فهرس الفهارس ٢/٩٧٦، ٩٧٧.

له ثبت مسمى (عقود الأسانيد)، قال الكتاني في سياق الكلام عن هذا الثبت: «هو ثبت طُبع بالشام سنة ١٣١٩هـ روى فيه مؤلفه (حديث الأولية)[١] عن علي الحلواني الرفاعي، عن محمد بن مصطفى الرحمتي، عن أبيه، عن العارف النابلسي، عن شمهروش الجن، عن النبي ﷺ»[٢].

والأسانيد المؤدية إلى شمهروش هذا كثيرة، يطول الكلام فيها. وقد أشرت إلى مصادر وجودها في كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ ١٥٣.

ثانيًا- الإسناد إلى ميمون العفريت الجني، عن النبي ﷺ.

ففي ترجمة علي بن محمد النوري الصفاقسي، ١٠٥٣ – ١١١٨هـ، صاحب كتاب (غيث النفع في القراءات السبع)، قال الكتاني: «وللمترجم له ثبت أحال

---

(١) حديث الأولية: سُمي بذلك لأن كل شيخ في الإسناد كان يروي الحديث عمن أخذه منه قائلًا: (وهو أول حديث سمعته منه). وهذا الحديث هو ما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما– عن النبي ﷺ قال: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء». والحديث بهذا اللفظ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الأدب، باب: في الرحمة، حديث (٤٩٤١)، وأخرجه الترمذي بنحوه في سننه، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في رحمة المسلمين، حديث (١٩٢٤)، وقال عقبه: هذا حديث حسن صحيح. اهـ وقد أخرجه أحمد في مسنده (٣٣/١١، حديث (٦٤٩٤)، ط/ الرسالة). وعلق عليه الشيخ شعيب بقوله: صحيح لغيره. اهـ

- هذا وقد ذكر الإمام السخاوي هذا الحديث فقال: قال الترمذي: إنه حسن صحيح، وصححه الحاكم، وكان ذلك باعتبار ما له من المتابعات والشواهد. اهـ (المقاصد الحسنة ١٠١/١). وانظر: مستدرك الحاكم ١٧٥/٤ (٧٢٧٤)، ط/ العلمية).

(٢) فهرس الفهارس ٨٧١/٢، وفيض الملك الوهاب: ١٧٩٧.

عليه شيخ القراءات بتونس الشيخ حمودة بن محمد إدريس الشريف في إجازة له.

وذكر أن المترجم أخذ القراءات عن الشيخ علي الخياط المغربي الرشيدي، فيما كاتبه به، عن الشيخ اليمني، عن الشهاب أحمد بن عبدالحق السنباطي، عن يوسف بن القاضي زكريا، عن أبيه، عن علي النويري، عن ابن الجزري بأسانيده.

ويروي المترجم أيضًا عن علي الخياط الرشيدي المذكور قبل، عن الشيخ علي الهروي، عن الشيخ عمر الشواف، عن ميمون العفريت الجني، عن النبي ﷺ».

وذكر الكتاني أنه يروي «حديث المصافحة»[١] من طريق الصفاقسي عن شمهروش مباشرةً، عن النبي ﷺ[٢].

وعلى هذا فإن النوري الصفاقسي روى عن جِنَّيْن: ميمون وشمهروش؛ عن الأول من طريق شيخه الرشيدي عن الهروي عن الشواف عنه، وعن الثاني مباشرةً.

---

(١) حديث المصافحة: هو حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «صافحت بكفي هذه كف رسول الله ﷺ، فما مسست خزًّا ولا حريرًا ألين من كفه ﷺ». وانظر للكلام عنه: كتاب (جياد المسلسلات) للإمام السيوطي: ١٣٦.وكتاب (مباحث في الحديث المسلسل) للشيخ أحمد الفياض: ١٥٥.

(٢) فهرس الفهارس ٢/٦٧٣ – ٦٧٥.

ثالثًا- الإسناد إلى القاضي مهنية الجني، عن النبي ﷺ:

في ترجمة محمد عبدالرزاق الفرنكي محلي الهندي، قال الكتاني: «ومن غرائب المذكور، روايته لنيِّف وأربعين حديثًا عن القاضي مهنية الجني، قال: من جن نصيبين، عن النبي ﷺ».

ثم ذكر الكتاني سند هذا الشيخ في حديث المصافحة فقال: «وأخذها أيضًا المترجم عن المولوي محمد المدراسي، عن بحر العلوم عاليًا، عن المولوي أمين الدين السيد فوزي، عن الحاج صفة الله الخير أبادي، عن الشيخ عبدالله الجني المعمر، قال: عن عبدالله المعمر صاحب علم النبي ﷺ عن النبي ﷺ. ويروي المصافحة بحر العلوم، عن أبي بكر الصديق بطريق الغيب».

ثم قال الكتاني: «للمترجم ثبت نرويه من طريق الشيخ عبدالباقي اللكنوي الأنصاري عنه»[1].

وعلى هذا فقد روى هذا الشيخ عن جنَّيْن أيضًا: مهنية وعبدالله؛ فالأول أخذ عن النبي ﷺ مباشرةً، والثاني أخذ عن عبدالله المعمر صاحب علم النبي ﷺ، عن النبي ﷺ.

ولعل عبدالله المعمر هذا هو الذي سبق ذكره في كلام الإمام الذهبي؛ حيث قال: «نبغ بالهند بعد خمسمائة عام (بابُ رَتَن)، فادَّعى الصحبة وآذى نفسه وكذَّبه العلماء». فهذا الذي أخذ عن جنَّيْن هندي، وباب رتن كان هنديًا.

---

(١) فهرس الفهارس ٢/٧٤٣.

وهذا هو ما آل إليه حال الأسانيد بعد عصور التحقيق، وكأن هذه العفاريت كانت نائمةً في العصور المتقدمة ولم تستيقظ إلا عند المتأخرين. فلم أقف -فيما وقفت عليه من الأسانيد بين المتقدمين- على من أسند إلى عفريت من العفاريت.

فلم يَكْتفِ عشاق علو الأسانيد بالتدليس بين الآدميين في ذلك، حتى أقحموا العفاريت في هذه القضية.. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وإذا كان ابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ، قال: «وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو»[١]. فإذا كان هذا مقصد المتأخرين بالنسبة إليه، فكيف يكون حال المتأخرين بالنسبة إلينا، وحالنا نحن أيضًا في طلب هذا الأمر؟!

ولعل فيما سبق ما يكفي للرد على صاحب الحجج الجياد في قوله: «أن طلاب القراءات لم يكونوا في ذلك الزمان -فيما يظهر- يزدحمون على علو الإسناد كما في زماننا».

إلى أن قال: «وقد استمر الزهد في علو الإسناد إلى وقت قريب»[٢].

وأقول: إن الزهد في العلو، يا صاحب الحجج، جلي واضح وضوح الشمس في كبد السماء. ولا أستبعد أن يصدر فور صدور بحثي هذا بحثٌ جديدٌ، ولعل

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح: ٢٠.

(٢) الحجج الجياد: ٤٩، ٥٠.

عنوانه يكون: «الحجج الجلية في الذب عن الأسانيد الجنية».. والله المستعان.

أهم ما يؤخذ من هذا القسم:

إن أهم ما يؤخذ من القسم الثاني في تدليس المتأخرين، أن غلو التصوف وشططه وجنوح بعض أهله عن الواقع؛ له أثره في الأسانيد عامةً، والأسانيد القرآنية خاصةً. وهذه حقيقة غير خافية، فلا تجامل فيها.

ومن هذا القبيل مَصْدَرا هذه القضية، وهما: المرزوقي وعبدالله عبدالعظيم، وسيأتي بيان ذلك.. والله المستعان.

* * *

المبحث الثامن

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَنْفِي عَلَاقَةَ عَبْدِالله عَبْدِالْعَظِيم بِالْمَقَامِ الدُّسُوقِي

كان مما ذكرته في كتابي عن عبدالله عبدالعظيم قولي: «فقد تولى خدمة المقام الدسوقي في حياة والده وبعد وفاته»[1].

فرد صاحب الحجج على هذا قائلًا: «لم يُقِمِ الشيخ دليلًا على أن عبدالله عبد العظيم كان يقوم على خدمة ضريح الدسوقي؛ فمن أين له ذلك؟! وقد تأملت إجازتيْه فلم أجد ما قاله الشيخ»[2].

وقبل أن أذكر من أين لي ذلك أقول: لا يخفى على لبيب، أن صاحب الحجج يريد تبرئة ساحة مصدر علوه ورفعته من الساحة القبورية، التي ربما لا تروق للبعض، وفاته أن خدمة الضريح الدسوقي شرف يتسابق إليه غالب أهل دسوق قديمًا وحديثًا. وقد ذكرت في كتابي (آفة علو الأسانيد: ٩٠) أن الأستاذ أنور بن الشيخ إسماعيل أبي نور، أخبرني أن جده لأمه أوقف ثلاثة أفدنة من أراضيه الزراعية لصالح المقام الدسوقي، مقابل أن يحمل مفتاح مقصورة الضريح الدسوقي.

(١) آفة علو الأسانيد: ١٤٣.

(٢) الحجج الجياد: ١٢٠.

فلا تظن، يا صاحب الحجج، أنك بصنيعك هذا تنفي عن عبدالله عبدالعظيم ما يتحرج منه، بل هذا شرفه ومحض معتقده، على ما هو ظاهر ومعروف.

وقول صاحب الحجج: «وقد تأملت إجازتيْه فلم أجد ما قاله الشيخ»، هذا من أقوى الدلالات على أن حد علمه لا يتجاوز ما هو مكتوب في الإجازات.

ومن كان هذا مبلغ علمه ودرايته، فما كان له أن يتطاول على من بحث وحقَّق.

بجانب أن هذا التأمُّل الذي تأمَّله صاحب الحجج في الإجازتين ولم يجد من خلاله ما يشير إلى كلامي، تأملٌ قاصر، بل لا يستحق أن يوصف بالتأمل أصلًا.

ألم يتأمل في إجازة الشمشيري قول عبدالله عبدالعظيم: «أخينا في الله تعالى محمد العراقي، الشمشيري بلدًا ومنشأً، الإبراهيمي خرقةً وملجأً».

فهل الشيخ إبراهيم الدسوقي هو ملجأ العباد؟!

كما أنه لم يلفت نظره ما في إجازة علي عاشور من قوله: «وأنا العبدالفقير... عبدالله محمد عبدالعظيم، خادم القراء والمَقْرأ بالمقام الدسوقي».

فهل خدمته للقراء يفترض أن تكون في المسجد الدسوقي؟! أم أنها في المقام الدسوقي؟!

فإن كان هذا دليلًا قاصرًا لا يكفي، **فإليك ما يقطع ويشفي:**

أمَّا عن سؤالك من أين أتيت بهذا فأقول: ليس كل ما وقفت عليه ذكرته في كتابي؛ لأسباب كثيرة. وما دمتَ قد دفعتني للخوض في مثل هذا، فهاك ما يرضيك:

في رحلة من رحلاتي إلى محلة مالك لمقابلة الشيخ محمد عبدالسلام محمد عبدالعظيم، أحد أبناء عمومة الشيخ عبدالله؛ للاستفادة منه في سيرته -وكان هذا في حضور ابنيه: الشيخ عبدالسلام محمد عبدالسلام عبدالعظيم، والأستاذ محمد محمد عبدالسلام عبدالعظيم- فبعد هذا اللقاء أشاروا على بمقابلة الشيخ حمزة عبدالمنعم علي محمد غانم. هذا الشيخ من كبار رجال محلة مالك، ومن المُعمَّرين، ويعتبرونه مؤرخًا لمركز دسوق عامةً.

فاصطحبني إليه الأخوان: عبدالسلام ومحمد.

فذكر لي هذا الشيخ أمورًا كثيرة عن دسوق وعلمائها وساستها، وذكر بعض الوقائع، **وكان منها:**

أنه حدث خلاف بين جده لأمه الشيخ سيد جزر وعدد معه، وبين الشيخ عبدالله عبدالعظيم، أثناء تولي الشيخ عبدالله خدمة المقام الدسوقي. وكان هذا الخلاف بسبب الأوراد التي يقرؤونها عند الضريح.

فأشار عليهم الشيخ عبدالله أن يبيتوا في المقصورة التي فيها الضريح، وسيأتيهم الفصل في هذه المسألة. ففعلوا ما أمرهم به الشيخ عبدالله، وأثناء نومهم سمعوا من يناديهم قائلًا: خذوا بما قاله الشيخ عبدالله.

فهذا بعض ما ذكره لي الشيخ حمزة من كرامات الشيخ عبدالله عبدالعظيم. وكان هذا في حضور الأخوين عبدالسلام محمد عبدالعظيم، ومحمد محمد عبدالعظيم. وهذا اللقاء مسجل عندي بالصوت والصورة.

وأقول: يا صاحب الحجج الجيدة، إن علاقة عبدالله عبدالعظيم بالضريح الدسوقي لا تحتاج إلى أدلة وبراهين، وإن آل عبدالعظيم، عن بكرة أبيهم، يعتزُّون بهذا الشرف ويضعونه فوق رؤوسهم، ولا يقبلون من ينفي عنهم هذا الشرف.

وخدمة آل عبدالعظيم للمقام الدسوقي قديمة ومؤصلة؛ لأن جذور عائلة عبدالعظيم من دسوق، وليسوا من الوافدين عليها، وتاريخهم معروف ومشهور في خدمة المقام الدسوقي.

فإن كنت يا صاحب الحجج تسعى إلى نفي الحقائق، وتكذيب الواقع، لتزين باطلك وتسوغ دفاعك عن هذا الإسناد؛ فاعلم أن ذلك ليس مسلك أهل القرآن.

وإن كنت لا تستطيع تغيير الحقائق التاريخية من خدمة عبد الله عبد العظيم للضريح الدسوقي وترفض هذا الأمر؛ فنزه نفسك عنه بترك هذا الإسناد كله، فضلًا عن الدفاع عنه.

بل وأزيدك علمًا: إن الشيخ عبدالله كان (صَيِّتًا) -أي ممن يحيون الحفلات والمناسبات والمآتم بقراءة القرآن الكريم- كما كان والده كذلك وأجداده وأعمامه وإخوته وابنه أحمد، وكذلك حفيده الموجود الآن أحمد أحمد عبدالله محمد أحمد عبدالعظيم، المولود في ١٦/ ٥/١٩٥٧م – ١٣٧٦/١٠/١٦هـ. وقد ذكرت ذلك في (آفة علو الأسانيد ٧٠-٧٥).

فإن كنت، يا صاحب الحجج الجيدة، تَعُدّ هذه بدعةً ومهانةً لكلام الله تعالى، فأضفها إلى سابقتها في حق عبدالله عبدالعظيم. أما إذا كنت تراها بدعة حسنة، فجزاك الله خيرًا عن أهل علو الأسانيد وطلابه أمثالك.

واعلم أنه لم يَبْقَ لي من الدنيا حاجة تدفعني إلى أن أتقوَّل على عباد الله زورًا؛ فالمسافة التي بيني وبين القبر لا تسمح بذلك. وإن كنت تريد مزيدًا من الحكايات عن كرامات رجال سندك، فاذهب إلى دسوق واسأل شيخك الشيخ مصباح عن الشيخ الذي كان يخصص النهار لإقراء الإنس، ويخصص الليل لإقراء الجن؛ فإن لم يجبك عن ذلك فارجع إليَّ لتسمعه صوتًا وصورةً، وغيرها من الكرامات. وأكرر: ليس كل ما وقفت عليه وعرفته ذكرتُهُ في كتابي؛ لبعض الأسباب والدواعي.

وأخيراً أقول لصاحب الحجج: الآن، وبعد ما أجبتك في مطلوبك، أرجو أن تتفضَّل علينا بحججك الماتعة الممتعة، وتجيب على هذا السؤال: ممن صدر الصوت الذي أيَّد الشيخ عبدالله في رأيه في الأوراد الإبراهيمية؟! فلعلَّك تتحف محبي الخوارق من أبناء الأمة الإسلامية في هذا الصدد بحججك المضللة، كما أتحفتها في الذب عن عوالي الأسانيد الباطلة.

* * *

المبحث التاسع

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تُسَاوِي بَيْنَ عُلُوِّ الْكِنْدِيِّ وَعُلُوِّ عَبْدِاللَّهِ عَبْدِالْعَظِيمِ

جاء مضمون كلام صاحب الحجج في المسألتين الثانية والثالثة من مسائله التي رد فيها على كلامي في عدم استقامة العلو المؤدي إلى طريق علي الحدادي، واستند إلى مثال يثبت به عدم صحة كلامي، فقال: «وأذكر مثالًا واحدًا عن المقرئين: قال ابن الجزري: وهذا إسناد لا مزيد على علوه، مع الصحة والاستقامة... ونساوي نحن فيه الشيخ الشاطبي من إسناده المتقدم! ومن إسناده الآتي عن القزاز نساوي شيخه أبا عبدالله النفزي، حتى كأني أخذتهما عن ابن غلام الفرس شيخ شيخ الشاطبي»[1].

ثم قال صاحب الحجج المضللة: «فانظر كيف ساوى ابنُ الجزري (ت: ٨٣٣هـ) الشاطبيّ (ت:٥٩٠هـ)، وبين وفاتيهما ثلاث وأربعون ومئتا سنة! بل الأعجب منه، مساواته شيخ الشاطبي!

ويُجاب بنحو هذا عما أورده الشيخ -مستبعدًا- من أمثلة على علو عبدالله عبدالعظيم على معاصريه، فيقال الجواب عن هذا من وجهين:

---

(١) الحجج الجياد: ٢٥.

الأول- إذا كان المقرئ قد يعلو من سبقه بأكثر من أربعين ومائتي سنة - كما تقدم- فكيف لا يعلو على معاصريه بثلاث طبقات أو أربع؟!»[(١)].

وأقول: قوله: «وأذكر مثالًا واحدًا عن المقرئين»، هذه العبارة توهم أن الأمثلة كثيرة، وقد اختار منها هذا المثال، في حين أن هذا المثال لا ثاني له ولا نظير في تاريخ الإسلام، كما قال العلماء. فهو مثال جيد في تسويغ الباطل على من لا دراية له بحقيقة كلام ابن الجزري؛ فهو قياس مع الفارق الشاسع الذي لا وجه له.

وفات المحقق أن جميع رجال النشر وأسانيدهم محققة في كتاب (الحلقات المضيئات)، وقد عشت مع كل شخصية منهم زمنًا من البحث.

إن هذا المثال الذي استند إليه الشيخ الفاضل، كان في سياق الكلام عن أسانيد أبي اليمن الكندي في رواية قالون من طريق كتاب (الكفاية) لشيخه سبط الخياط، وما أدراكم ما الكندي؟! إنه أعجوبة التاريخ وآية عصره.

وقد حذف صاحب الحجج ما يفيد هذا من سياق كلام ابن الجزري؛ حيث قال: «وهذا إسناد لا مزيد على علوه مع الصحة والاستقامة، يساوي فيه أبو اليمن الكندي أبا عمرٍو الداني وأبا الفتوح الخشاب وابن الحطيئة ونظرائهم، ونساوي نحن فيه الشاطبي»[(٢)]. فهذا هو تمام كلام ابن الجزري.

---

(١) الحجج الجياد: ٢٥، ٢٦.

(٢) النشر ١/١٠١.

ويتحقق للإمام الجزري من هذا الطريق في رواية قالون خمسة عشر رجلًا بينه وبين النبي ﷺ من طريق التلاوة. وهذا من خلال شيخه البغدادي، عن التقيّ الصائغ، عن الكمال (ابن فارس) عن الكندي.

كما يتحقق له من الطريق نفسه في هذه الرواية، أربعة عشر رجلًا، لكن من طريق الرواية بالإجازة. وهذا من خلال شيخه أحمد بن محمد المهندس، عن علي بن البخاري، عن الكندي.

وعلى هذا يكون الجزري بينه وبين النبي ﷺ من طريق الكندي خمسة عشر رجلًا تلاوةً، وأربعة عشر رجلًا روايةً.

وقد تحقق في الرواية نفسها للإمام الشاطبي، أربعة عشر رجلًا بينه وبين النبي ﷺ تلاوةً عن شيخه علي بن هذيل، عن سليمان بن نجاح، عن الإمام الداني. وخمسة عشر رجلًا تلاوةً أيضًا عن شيخه محمد بن علي النفزي، عن محمد بن غلام الفرس، من طريق علي بن ذؤابة القزاز.

وهذه الدرجة نفسها في أخذ غلام الفرس عن ابن نجاح عن الداني، وهذا من أنزل طرق أسانيد الشاطبي.

وكان كلام ابن الجزري على اعتبار نقله من طريق الكندي. أما إذا أخذ بطريق الشاطبي فينزل ثلاث درجات؛ هي: عن شيخه البغدادي، عن التقي الصائغ، عن الكمال الضرير، عن الشاطبي.

فالارتفاع والنزول من عند التقي الصائغ فيما بين الكمالين الضرير وابن

فارس. فالكمال بن فارس عن الكندي، والكمال الضرير عن الشاطبي.

ويتضح تفصيل ما تقدَّم في الآتي:

إذا أخذنا بالأربعة عشر للشاطبي، والخمسة عشر لابن الجزري، يستوي ابن الجزري بالكمال الضرير تلميذ الشاطبي، ويكون كالمصافح للشاطبي.

وإذا أخذنا بالخمسة عشر للشاطبي وابن الجزري معًا، يستوي ابن الجزري بالشاطبي، ويكون كالمصافح لأبي عبدالله النفزي شيخ الشاطبي.

إذا أخذنا بالخمسة عشر للشاطبي، والأربعة عشر لابن الجزري، يستوي ابن الجزري بالنفزي شيخ الشاطبي، ويكون كالمصافح لابن غلام الفرس، وهذا من طريق الرواية بالإجازة، كما تقدم.

وقد أشار الإمام ابن الجزري إلى هذا في سياق كلامه عن أعلى ما لديه من أسانيد، في كتابه (النشر ١/١٩٣، ١٩٤). وغالب ما لدى الإمام الجزري من علوٍّ في أسانيده من طريق العرض والتلاوة، فهو من جهة الكندي.

أتدرون، أيها الأفاضل، من هو الكندي الذي أدى إلى ذلك العلو الذي تفاخر به ابن الجزري، والذي جعله صاحب الحجج مسوغًا لعلو عبدالله عبدالعظيم؟!

انظروا ماذا قال الإمام الذهبي في ترجمته: «ولد في شعبان سنة عشرين وخمسمائة، وقرأ القرآن تلقينًا على أبي محمد سبط الخياط، وله نحو من سبع سنين وهذا نادر. وأندر منه أنه قرأ بالروايات العشر وهو ابن عشر حجج، وما علمت هذا وقع لأحد أصلًا.

وأعجب من ذلك أنه عُمِّر الدهرَ الطويل، وانفرد في الدنيا بعلو الإسناد في القراءات، وعاش بعدما قرأها بعدة كتب ثلاثًا وثمانين سنة، وهذا لا نظير له في الإسلام... وانتهى إليه أيضًا علو الإسناد في الحديث، وسمعه منه خلق لا يُحصَون... وفيه يقول السخاوي:

لم يكن في عصر عمرو مثله وكذا الكندي في آخر عصر

فهما زيد وعمرو إنما بني النحو على زيد وعمرو[1]

ومن ذلك الحين لم يظهر له أيضًا مثيل ولا نظير، إلى أن جاء القرن الرابع عشر الهجري، وظهر فيه فريد عصره وأوانه الشيخ عبدالله عبدالعظيم، وحقق ما عجز عن تحقيقه مَن سبقه في تاريخ الإسلام من المقرئين، المتقدمين منهم والمتأخرين، بافتراء صاحب الحجج الجياد.

وقد قارن وساوى صاحب الحجج بين علو الكندي وعلو عبدالله عبدالعظيم، ولم يلتفت إلى ما تقدم من كلام الذهبي وابن الجزري، وهيهات هيهات ما بينهما!.

ولم يلتفت أيضًا إلى شيوخ الكندي، وشيوخ عبدالله عبدالعظيم، ولعله يرى أن الفارق بينهما ضئيل لا يكاد يُذكَر؟!

وهو أن الكندي لم يأخذ إلا عن ستة شيوخ فقط، أعلام في عصرهم؛ لذا وصف ابن الجزري أسانيده بالاستقامة والصحة.

(١) معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٦.

أما الشيخ عبدالله فقد أخذ عن شخص واحد لا وجود له، أو مُدَلَّس! بالفعل، إنه فارق ضئيل لا يُذكَر؟!

فوالله، ثم والله، أرى أنك في خطرٍ كبير من هذا التضليل والتزييف، يا صاحب الحجج.

وهنا نقف وقفة ضرورية ومهمة:

وصف ابن الجزري علو الكندي بشيئين؛ هما: الصحة والاستقامة، أي صحة النقل بالتلقي، واستقامة السند باتصاله.

وهذه القاعدة غير متوافرة في كثير من الأسانيد القرآنية، حتى في بعض أسانيد ابن الجزري نفسه التي ذكرها في كتابه (النشر). وهذا سأوضحه بعد قليل.

ويترتب على عدم استقامة السند عدم صحة النقل. ولا يشترط في استقامة السند صحة النقل بالتلقي.

وهنا أقول: إن جميع الأسانيد العالية غير المستقيمة تأتي من ثلاث طرق:

الطريق الأولى- التدليس. قال ابن دقيق العيد: «وأكثر مقصود المتأخرين في التدليس طلب العلو، أو إيهام كثرة الشيوخ»[1].

وتقدَّم الكلام في هذا وأمثلته في مبحث «الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمدلسين».

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح: ٢٠.

الطريق الثانية- الانقطاع في السند. وهذا غالبًا ما يكون بغير قصد، ويكون سببه النسخ والنقل والجهل بطرق الأسانيد.

وتقدم نحو هذا في مبحث «الحجج الجياد تكشف بمستنداتها عن مدلس معاصر».

الطريق الثالثة- الرواية بالسماع، والرواية في دون سن التحمُّل. وهذا ما أكثره في الأسانيد القرآنية! حتى في بعض أسانيد ابن الجزري، كما أسلفت.

فمن أمثلة العلو من جهة الرواية بالسماع:

ما جاء في إسناد الإمام الداني إلى رواية قالون؛ حيث قال: «فأما رواية قالون عنه، فحدثنا بها أحمد بن عمر بن محمد الجيزي قال: حدثنا محمد بن أحمد بن منير قال: حدثنا عبدالله بن عيسى المدني قال: حدثنا قالون عن نافع.

وقرأت بها القرآن كله على شيخي أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران المقرئ الضرير. وقال لي: قرأت بها على أبي الحسن عبدالباقي بن الحسن المقرئ. وقال: قرأت على إبراهيم بن عمر المقرئ. وقال: قرأت بها على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان. وقال: قرأت على أبي بكر أحمد بن محمد بن الأشعث. وقال: قرأت على أبي نشيط محمد بن هارون. وقال: قرأت على قالون»[1].

فنلاحظ أن الإمام الداني بينه وبين قالون ثلاثة رجال من طريق الرواية،

(١) التيسير: ١٠.

وستة من طريق التلاوة. فالطريق الأولى مستقيمة من حيث اتصال السند، لكن غير صحيحة من جهة النقل بالتلقي. والطريق الثانية مستقيمة من جهة السند أيضًا، وصحيحة من جهة النقل بالتلقي.

ونرى في هذا المثال ارتفاع السند ثلاث درجات من طريق الرواية، عن كونه من طريق الأداء والتلاوة.

والأمثلة من هذا القبيل كثيرة؛ منها:

ما ذكره ابن الجزري في كتاب (التحبير) في سنده إلى روايتي ورش والدوري، عن شيخه أحمد بن محمد بن الخضر، متصلًا إلى ورش والدوري؛ حيث إنه يرتفع في هاتين الروايتين ثلاث درجات عن طريق سنده من جهة التلاوة.

قال في ترجمة شيخه أحمد بن الخضر: «وقرأت عليه كتاب (المستنير) لابن سوار بسماعه من الحجار»[1].

فهذا آخر ما نقل ابن الجزري عن شيخه، وما نقله شيخه عن شيخه أحمد ابن النعمة الحجار، فهو قرأ على شيخه كتاب «المستنير» وشيخه سمعه من شيخه، وهكذا.

وما ذكره ابن الجزري أيضًا في كتاب (التحبير) في سنده إلى رواية خلف وخلاد وأبي الحارث، عن شيخه عمر بن الحسن بن أميلة المزي، متصلًا إلى

---

(١) غاية النهاية ١/١١٣.

الرواة الثلاثة؛ حيث إنه يرتفع في رواية خلف ثلاث درجات، ويرتفع أربع درجات في رواية خلاد وأبي الحارث، عن سنده تلاوةً في الجميع.

قال في ترجمة شيخه عمر بن أميلة: «... رحلة زمانه في علو الإسناد... قرأت عليه كثيرًا من كتب القراءات بإجازته من شيخه ابن البخاري والفاروثي»[(١)].

فهذا أيضًا ما نقله ابن الجزري عن شيخه، وما نقله شيخه عن شيخه علي بن أحمد بن البخاري. وابن البخاري هو المعتمد عليه في سلسلة هذه الروايات وفي بعض الروايات الأخرى.

وابن البخاري أيضًا كان نقله عن جميع شيوخه روايةً بالإجازة والسماع، ومنهم الكندي، ولم ينقل تلاوةً عن أحد. قال ابن الجزري في ترجمته: «مسند زمانه، إمام ثقة، روى الحروف من كتاب (الإيجاز) لسبط الخياط، وسماعًا من أبي اليمن الكندي»[(٢)].

ومع هذا فقد اعتمد عليه ابن الجزري روايةً في أسانيده إلى اثنتي عشرة رواية، وهي روايات كل من البزي، وقنبل، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة، وحفص، وخلف، وخلاد، وأبي الحارث، وابن وردان، وروح، وإدريس[(٣)].

---

(١) غاية النهاية: ٥٩٠/١.

(٢) المرجع السابق: ٥٢٠/١.

(٣) راجع التحبير: ٢٥-٣٧.

ومن أمثلة الرواية عمن هم دون سن التحمُّل:

الأمثلة في هذا الباب أيضًا كثيرة، وسآخذ منها مثالين فقط:

الأول منهما- ما ذكره ابن الجزري في أسانيده إلى روايتَي دوري الكسائي وابن جماز، روايةً عن شيخه إبراهيم بن أحمد الإسكندري، عن عمر بن غدير القواس، عن الكندي.

قال ابن الجزري في ترجمة شيخه إبراهيم الإسكندري: «روى القراءات لنا إجازةً من كتاب (الكامل) عن عمر بن غدير القواس، عن الكندي».

قلت: وقد كانت إجازة الشيخ الإسكندري من القواس وهو ابن أربع سنين؛ حيث إن مولده سنة ٦٩٤هـ، ووفاة القواس سنة ٦٩٨هـ.

وكانت إجازة القواس من الكندي، وهو ابن ثماني سنين؛ حيث إن مولده سنة ٦٠٥هـ، ووفاة الكندي سنة ٦١٣هـ[1].

المثال الثاني- ما ذكره ابن الجزري في سنده إلى رواية السوسي، روايةً عن شيخه محمد بن عبدالله الصفوي، عن أحمد بن هبة الله بن عساكر، عن المؤيد ابن محمد الطوسي.

قال ابن الجزري في ترجمة شيخه الصفوي: «وقرأت عليه (غاية) ابن مهران، عن أبي الفضل بن عساكر، عن المؤيد الطوسي وزينب الشعرية».

(١) راجع غاية النهاية ١/٥، ٢٩٧. والتحبير :٣٣، ٣٦. والحلقات المضيئات ١/٣٧٩، ٤١٥، ٥١٤، ٥٦٤.

وقال في ترجمة ابن عساكر: «حدث بحروف العشرة واختيار أبي حاتم من كتاب (الغاية) لابن مهران، إجازة عن المؤيد بن محمد بن علي الطوسي، وزينب ابنة عبدالرحمن بن الحسن الشعرية بسماعهما من زاهر بن طاهر الشحامي».

قلت: وكان أخذ الصفوي عن ابن عساكر وهو ابن خمس سنين؛ حيث إن مولد الصفوي سنة ٦٩٤هـ، ووفاة ابن عساكر سنة ٦٩٩هـ.

وكانت إجازة ابن عساكر من الطوسي وهو ابن ثلاث سنين؛ حيث إن مولد ابن عساكر سنة ٦١٤هـ، ووفاة الطوسي سنة ٦١٧هـ.

كما أن إجازته من زينب الشعرية كانت وهو ابن سنة واحدة؛ حيث إن وفاتها كانت سنة ٦١٥هـ[1].

وكما أسلفت، فإن الأمثلة من هذا النوع كثيرة، وجميع ما هو موجود منها في أسانيد النشر قد حققته في كتاب (الحلقات المضيئات).

ويعتبر السند في هذا ومثله متصلًا، لكنه غير مستقيم؛ لعدم إدراك المتحمل. ويترتب على هذا عدم صحة النقل؛ فلا استقامة في السند، ولا صحة للنقل.

ومع أنه لا فائدة من هذه الطرق في نقل علم، فإن المتقدمين كانوا

---

(١) راجع غاية النهاية ١/١٤٦، ٢/١٩١، ٣٢٥.والنشر ١/٨٩. والتحبير: ٢٧. والحلقات المضيئات ١/٣٧٩، ٤٦٦، ٥٦٣، ٥٨٩، ٦٦٠.

يعتمدونها فيما بينهم، لا لشيء إلا من قبيل المحافظة على اتصال أسانيد القرآن، كما هي الحال في الحديث، مع أمانتهم في عدم الاعتماد على مثل هذه الطرق في أسانيدهم من جهة الأداء والتلاوة؛ لذا اشترطوا في سند التلاوة صحة النقل، واستقامة السند، كما تقدَّم في كلام ابن الجزري.

وقد أشار إلى هذا الشرط ابن الجزري عند كلامه عن أعلى ما لديه من أسانيد، بقوله: «وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن، أن بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلًا؛ وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص، وقراءة يعقوب من رواية رويس، وقراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان. ويقع لنا من هذه الرواية ثلاثة عشر رجلًا لثبوت قراءة ابن عامر، على أبي الدرداء رضي الله عنه.

وكذلك يقع لنا في رواية حفص من طريق الهاشمي عن الأشناني، ومن طريق هبيرة عن حفص متصلًا»[1].

فأشار الإمام الجزري بقوله: «على شرط الصحيح عند أئمة هذا الشأن»، إلى صحة النقل والتلقي تلاوةً، واستقامة السند؛ أي لا يوجد من بين السلسلة من نقل روايةً، سواء كان في سن الإدراك أو دونه، كما تقدَّم.

كما أشار بقوله: «وكذلك يقع... عن حفص متصلًا» إلى اتصال السند مع عدم صحة النقل تلاوةً، سواء كان هذا الاتصال في سن الإدراك أم دونه، كما تقدم.

---

(١) النشر ١/١٩٣.

والثلاثة عشر التي أشار إليها في رواية حفص، تحققت له من طريق الكندي، عن شيخه أحمد بن محمد المهندس، عن علي بن أحمد بن البخاري، عن الكندي من طريق (الكفاية) لسبط الخياط. وتحققت له أيضًا من طريق ابن عساكر، عن شيخه محمد بن عبدالله الصفوي، عن ابن عساكر متصلًا من طريق (الغاية) لابن مهران. وتقدم الكلام على الاثني عشر رجلًا، في مبحث «الحجج تتجاهل التدليس».

وخلاصة الكلام في هذه المسألة:

يجب في علو السند أن يكون معلوم المصدر، واضح الأسباب، كالكندي الذي استند إليه صاحب الحجج كمثال.

فمصدر علو الكندي شيوخ أساتذة أعلام، لم يرد منهم مجهول، كما أن أسباب العلو واضحة بما ذكره الإمام الذهبي فيما تقدم. وهذا العلو له حدود؛ فأقصى ما ارتفعه ابن الجزري من طريق الكندي تلاوةً، ما بين درجتين أو ثلاث. أما علو عبد الله عبد العظيم، فمصدره مجهول، ولا أسباب له على الإطلاق، وارتفع به عن أقرانه أربع درجات أو خمسًا.

لذا كان علو عبدالله عبدالعظيم غير مستقيم؛ فمرجعيته إلى أحد الأمور الثلاثة السابقة: التدليس، أو الانقطاع، أو الرواية. هذا ما أكدتُه في كتاب (آفة علو الأسانيد) وما سأزيده تأكيدًا وإيضاحًا فيما يأتي.. والله المستعان.

لفتة مهمة:

قلت فيما سبق: ليس كل ما هو مكتوب في الإجازات يُعبِّر عن واقع، لا من حيث السند، ولا من حيث العلم.

وإذا أخذنا بمبدأ التسليم بكل ما هو في الإجازات دون تحقيق ولا تدقيق، فأحيلكم إلى صفحة ٣٠٣ من كتاب (آفة علو الأسانيد)، ستجدون فيها صورة إجازة في رواية حفص، لي من الشيخ صالح الأركاني المكي الرابغي- رحمه الله تعالى.

ففي هذه الإجازة، نجد أن الشيخ الأركاني بينه وبين النبي ﷺ اثنان وعشرون رجلًا في سند متصل لا انقطاع فيه، وهو من الأسانيد التي اعتمد عليها ابن الجزري روايةً عن شيخه الصفوي عن ابن عساكر. وتقدم هذا وما فيه من علة.

فهذا علو لا مثيل له ولا نظير له الآن على وجه الأرض في أسانيد القرآن الكريم، ولا يستوي فيه مع الشيخ الأركاني أحد، إلا من كان من أقرانه على هذا الطريق.

وبهذا العلو، يستوي الشيخ الأركاني المتوفى ١٤١٨هـ، بالعلامة نور الدين الشبراملسي المتوفى ١٠٨٧هـ، وأقرانه، مثل: البقري الكبير، وعبدالباقي البعلي، والخياط، وغيرهم، وكأنه صافح شيخهم الشيخ عبدالرحمن اليمني المتوفى ١٠٥٠هـ وعلى هذا يكون الأركاني استوى بمن كان منذ ٣٣١ سنة، وعاصر من كان منذ ٣٦٨ سنة.

فإذا سلَّمنا بما في هذه الإجازة دون دراسة ولا نظر، فمن حقي أن أتربَّع في الرواق العباسي بالجامع الأزهر، وأتفرَّغ للإقراء بدلًا من أي عمل آخر، وأكون المتفرد بعلو أسانيد القرآن على وجه الأرض، فلا يساويني إلا من أخذ عن الشيخ مثلي. ولا يسأل سائل عما سأجنيه من وراء ذلك، وبخاصةٍ من مجانين طلب العلو!

علمًا بأني لم أقرأ على الشيخ الأركاني سوى سورة الفاتحة وخمس آيات من أول سورة البقرة، وأجازني بكل ما يجوز له، إجازةً عامةً وإجازةً خاصةً، حتى أجازني بالقراءات العشر من الشاطبية والدرة والطيبة.

وقد وضعت بعض إجازاته لي في كتاب (آفة علو الأسانيد) صفحات ٣٠١-٣٠٦، وأشرت إلى ما فيها من علل في صـ٢٢٣، ٢٢٤.

وما فعلت ذلك إلا ليرى طلاب العلو بعض الطرق التي من جهتها العلو، وهو طريق الرواية. وكما أسلفت، فإن كان هذا قد اعتبره المتقدمون فيما بينهم، لكن لا اعتماد عليه في طرق التلاوة بين المتقدمين والمتأخرين من أهل الأداء.

وهنا أقول: كهذه الحال كان حال عبدالله عبدالعظيم؛ فلا يستبعد أن يأتي بعد عقود من الزمان مريض من مرضى العلو، ويدافع عن أسانيد الشيخ الأركاني بحجج التضليل والتزييف، كما نحن بصدده من حجج.

وللعلم والإحاطة، فإن الشيخ الأركاني كان صادقًا، فلم يذكر أنه أخذ

قراءات عن أحد من شيوخه الذين ذكرهم، وعددهم أربعة عشر شيخًا، فلم يقرأ سوى أربعة عشر جزءًا برواية حفص على واحد منهم، وكان نقله عن الجميع روايةً في القرآن الكريم وغيره. وكان الشيخ يأخذ بمنهج المتقدمين في هذا الصدد –رحمة الله عليه– وقد وضحت هذا في ترجمته في كتاب (الحلقات المضيئات) ١/ ٩٤، وأشرت إليه في كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ٢٢٣.

وقد انتقد صاحب الحجج كلامي عن الرواية والدراية في المسألة الثالثة من مسائله، وسيأتي الرد على هذا في الجزء الثاني الخاص بالمرزوقي أثناء ردي على ما جاء في مكالمة الدكتور أيمن سويد، والله المستعان.

* * *

المبحث العاشر

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تُحَمِّلُ الْحَدَّادِيَّ تَحْرِيرَاتِ الْعُبَيْدِيِّ وَتُقَدِّمُهُ عَلَى سَلْمُونَةَ

لم يتوقف شره صاحب الحجج عند الدفاع عن باطل في أسانيد كتاب الله تعالى، بل أخذ يؤصل لهذا الباطل بأن يحمِّل من لا وجود له ما لا أصل له عند سلف الأمة.

فقد قال تحت عنوان «اشتراط استقامة رواية المجهول»: «وعليٌّ الحدادي مستقيم الرواية، لم يتفرد بشيء في روايته، لا سندًا ولا متنًا، سواء في روايته القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة، أم في روايته القراءات العشر من طريق الطيبة. وقد تلقيت القراءات بمضمن هذين الطريقين عن شيخنا محمد عبدالحميد الإسكندري، المتصل سنده بالحدادي، فما رأيته انفرد بشيء في طريقهما.

وقد تابع الحدادي في روايته عن العبيدي متابعةً تامةً، ثلاثة، وهم: سلمونة، والمرزوقي، ورضوان الإبياري، على اختلاف في مقدار متابعتهم، حسب ما أخذوه من القراءات.

وأما من تابعه متابعةً قاصرةً أو شهد له، فهم خلق كثير.

وثَم نكتة لطيفة:

وهي أن الطريق الذي يتصل بالحدادي -من طريق الطيبة- أقرب إلى ما كان يقرئ به العبيدي من الطريق الذي يتصل بسلمونة؛ وذلك لأن هذا الطريق الآخر أدخل عليه المتولي وأتباعه تحريرات تختلف كثيرًا عما كان عليه العبيدي؛ فالعبيدي كان على مدرسة المنصوري (ت: ١١٣٤) في التحريرات، وأولاء بعد أن كانوا عليها تحولوا إلى مدرسة الإزميري (ت - تقريبًا-: ١١٥٥) فيها، بينما بقي الطريق المتصل بالحدادي على مدرسة المنصوري والعبيدي، وقد أدركت شيخنا محمد بن عبدالحميد الإسكندري عليها.

وهذا يجعلنا نتمسك بالرواية عن الحدادي أكثر من غيره؛ لكونها على مدرسة شيخه العبيدي، ولكونها أقرب من مدرسة الإزميري والمتولي وأتباعهما، إلى ما كان عليه عمل ابن الجزري في الإقراء»[1].

ثم قال في الهامش: «وستجد -إن شاء الله- ذلك مفصلًا تفصيلًا في رسالتي لمرحلة الدكتوراه، التي هي: تحريرات القراءات.. دراسة تاريخية تأصيلية نقدية»[2].

ولا أدري من أين أبدأ الرد على هذا التضليل والضلال، لكن أقول في البداية: فلتشهد يا تاريخ -بعد شهادة الله تعالى- أنه قد جاء في القرن الرابع

---

(١) الحجج الجياد: ١١١، ١١٢.

(٢) المرجع السابق: ١١٢.

عشر الهجري، شخصٌ غرس في أسانيد كتاب الله تعالى شخصية لا وجود لها، أو موجودة لكنها مُدلَّسة الاسم؛ لأسبابٍ معلومة.

ثم جاء في القرن الخامس عشر الهجري صاحب كتاب (الحجج الجياد)، وأصَّل لوجود هذه الشخصية أصولًا زورًا وتزييفًا وتضليلًا، بأن حمَّلها من العلوم ما لا أصل له.. والله المستعان.

ولنتناول بعض ما تقدَّم من التضليل:

أولًا- قال: «وعليٌّ الحدادي مستقيم الرواية، لم ينفرد بشيء في روايته، لا سندًا ولا متنًا».

وأقول: أما بالنسبة إلى السند، فعلي الحدادي معدوم الوجود، وسيأتي تأكيد أباطيل وجوده.

أما بالنسبة إلى قوله: «ولا متنًا»؛ فما الذي بمقدور الحدادي (معدوم الوجود) أو غيره، أن يقوله أو يتفرد به في القرآن الكريم؟!

إن استقامة رواية القرآن الكريم مكفولة من الله تعالى، لا يطالها تدليس مدلس، ولا اعوجاج معوجّ، ولا عبث عابث. وكل ذلك لا يكون إلا في أسانيد القرآن وليس في القرآن. فقوله: «وعلي الحدادي مستقيم الرواية»، مردود ولا فائدة منه.

وتقدم في أول مبحث المدلسين استدراك الذهبي على أبي بكر الخطيب في قوله: «أبو علي الأهوازي كذاب في القراءات والحديث جميعًا».

فقال الذهبي: «يريد تركيب الإسناد وادعاء اللقاء، أما وضع حروف أو متون فحاشا وكلا، ما أُجَوِّز ذلك عليه، وهو بحر في القراءات، تلقى المقرؤون تواليفه ونقله للفن بالقبول».

فالكلام واضح في أن تدليس المدلسين لا يكون إلا في الأسانيد، ويستحيل ذلك في حروف القرآن الكريم.

ثم إن وصف نصوص القرآن الكريم بالمتون، كالحديث وغيره، على غير المشهور بين علماء الأمة، وهذا ظاهر فيما تقدم من كلام الذهبي.

ثانيًا- قال: «وقد تلقيت القراءات بمضمن هذين الطريقين عن شيخنا محمد بن عبدالحميد الإسكندري، المتصل إسناده بالحدادي؛ فما رأيته انفرد بشيء في طريقهما».

وأقول: الرد عليها كسابقتها؛ فما الذي يمكن أن ينفرد به الشيخ محمد في كلام الله تعالى عن غيره من المقرئين؟!

وكأن صاحب الحجج يلمِّح بهذه اللفتة إلى محصِّلته العلمية في هذا الفن، ليوثق ما سبق في قوله: «وقد طلب مني أحد الشيوخ الفضلاء أن يقرأ عليَّ بمضمن الدرة وهو يكبرني بسبع وعشرين سنةً، كما طلب مني أحد المقرئين المتقنين أن يقرأ عليَّ بمضمن الطيبة وهو يكبرني بست عشرين سنة»[1].

فهذا إعلام وتعريف بأنه متحصل على السند العالي الذي لا مزيد عليه،

(١) الحجج الجياد: ٢٣.

وأن لديه من علوم القراءات نهايتها وأعلاها، وأنه تخرج به من طلاب القراءات الفضلاءُ والمتقنون، فيا له من بديع الرفعة هذا الترفع الذي يدل على أنه قمة من قمم الورع والتورع، خاصة أنه خرج من طالب علم يحمل في صدره كلام الله تعالى!!

ثالثًا- قال: «وقد تابع الحدادي في روايته عن العبيدي متابعة تامة ثلاثةٌ، وهم: سلمونة، والمرزوقي، ورضوان الإبياري -على اختلاف في مقدار متابعتهم- حسب ما أخذوه من القراءات.

وأما من تابعه متابعةً قاصرةً أو شهد له، فهم خلق كثير».

وسيأتي ردي على هذا الضلال في النقاط التالية:

أ- ما هو دليلك العلمي المادي، يا صاحب الحجج الجياد، الذي يدل على أن الحدادي قد تابع الثلاثة المذكورين في روايتهم عن العبيدي متابعةً تامةً، ناهيك عن وجوده من عدمه؟! وما الذي يمكن أن يخالفهم فيه؟!

وهل كنت موجودًا مع الحدادي (معدوم الوجود) حين أخذ وتلقى عن العبيدي، ووجدت قراءته مطابقة لقراءة الثلاثة المذكورين؟!

أم أنك حكمت على متابعته للثلاثة من متابعة شيخك لباقي قراء الأمة، فوجدته لم يأت بآية من رأسه، أو يقدم آية على آية، أو يدخل قراءة في قراءة، أو يغير ويبدل في أحكام الأداء؟!

اللَّهُمَّ احفظنا من الزلل.

ب- وما دليلك، يا صاحب الحجج، على متابعة الحدادي في روايته لرواية رضوان الإبياري عن العبيدي؟!

فهل وصلتك رواية الإبياري وتحققت من أنها مطابقة لما وصلك عن الحدادي؟!

ومن هم تلاميذ الإبياري الذين نقلوا عنه القراءات، حتى تصلك، يا صاحب الحجج الجياد؟! وما هو القدر الذي نقله الإبياري عن العبيدي من القراءات، والذي جعلك تقيس عليه ما نقله الحدادي؟!

فيا أرباب العقول، هل مجرد أن يُكْتَب لشخص في ترجمته أنه أخذ القراءات عن العبيدي دون معرفة لما أخذه من القراءات، ودون وجود أثر لهذا الشخص في هذا العلم، من تلاميذ أو غير ذلك.. هل لنا أن نقول بأخذه جميع القراءات، وفوق هذا نجعله مقياسًا لغيره؟!!

فلو سلمنا بمثل هذا لوجدنا كثيرًا ممن ذُكر في تراجمهم أنهم أخذوا أو روَوا القراءات عن بعض الشيوخ، وقد كانوا في ذلك الحين أطفالًا دون سن الإدراك، ناهيك عن الكبار الذين ذُكر لهم مثل هذا، ولا علاقة لهم بهذا العلم، وتقدَّم نحو هذا في مبحث (الحجج تساوي بين علو الكندي وعلو عبدالله عبدالعظيم)، وسيأتي مثله في مبحث (الحجج تؤصل باطلًا لمجاهيل الأسانيد).

إن الذي ترجم لرضوان الإبياري ابنه عبدالهادي، فأفاد بأن والده أخذ عن أعلام عصره. والمحبُّ مبالغٌ - كما يقولون- فقال: «تخرج بالأزهر على العلامة

الشيخ الجوهري صاحب (النهج)، والأستاذ الشيخ عبدالله الشرقاوي، والقطب الدردير، والأمير الكبير، وغيرهم. وأخذ القراءات عن الشيخ العبيدي شيخ الشيخ أحمد سلمونة شيخ القراء في عصره»[1].

فنرى أن شيوخ والده هم أعلام مصر في ذلك العصر، ومنهم الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر، ثم أضاف القراءات ليستوفي جميع العلوم الشرعية أو غالبها لوالده، ولم يَكْتَفِ بالقول بأن والده أخذ عن العبيدي، بل أكد أن العبيدي هذا هو شيخ الشيخ سلمونة شيخ قراء عصره، والغرض من هذا واضح.

ولا ندخل في مغبة التحليل لهذا الكلام. وأقول: هل عبارة (وأخذ القراءات عن الشيخ العبيدي) دون وجود ما يثبت هذا الأخذ ويحدده؛ تخوِّل لصاحب الحجج أن يجعل الإبياري ضمن الثلاثة الذين تابعهم الحدادي في روايته متابعة تامة؟!

وأخيرًا أقول: ما الذي كنت تعرفه عن رضوان الإبياري الذي تحاجج به، يا صاحب الحجج، قبل خروج كتاب آفة علو الأسانيد؟! هل كان نتيجة بحثك وتنقيبك؟!

ج- نريد منك يا صاحب الحجج أن تتحفنا بخمسة فقط من الخلق الكثير الذين ذكرت أنهم أخذوا عن العبيدي أخذًا قاصرًا، كما جاء في قولك:

---

(١) فيض الملك الوهاب: ٥٥٩.

«وأما من تابعه متابعةً قاصرةً أو شهد له، فهم خلق كثير».

ألا يعد هذا تهويلًا لدعواك، وتوهيمًا وتضليلًا للقارئ، يا حامل القرآن؟! فمن هم الخلق الكثير؟!

هل اطلعت الغيب؟! أم أنك تخمن تخمينًا على اعتبار منزلة العبيدي في عصره؟!

فإن كنتَ قد توصلت إلى أحدٍ أخذ عن العبيدي أخذًا قاصرًا سوى عبدالرحمن بن حسن حفيد الشيخ محمد عبدالوهاب، فأخرجه لنا واكشف عنه.

وأنا أضيف إلى هذا، ممن أخذ أخذًا قاصرًا: الإبياري لما تقدم بيانه، والمرزوقي لما سيأتي بيانه.. والله المستعان.

رابعًا- قال: «وثَم نكتة لطيفة».

وأقول: نعم: هي نكتة، لكنها نكتة سخيفة وليست بلطيفة، وستبقى لمن يأتي من الأجيال على أنها من نكت الفكاهة، لا من نكت بحوث العلم والتعلم.

ثم ذكر في هذه النكتة ما تقدم من أن طريق الحدادي أولى بالقبول والتمسك من طريق سلمونة؛ لأن أتباع طريق سلمونة غيَّروا وبدَّلوا في التحريرات التي كان عليها العبيدي، وهي تحريرات المنصوري. أما طريق الحدادي فظل باقيًا على تحريرات المنصوري التي كان عليها العبيدي.

ثم وثَّق هـذا الافـتراء الباطـل بقـوله: «وقـد أدركـتُ شـيخنا محمـد بـن عبدالحميد الإسكندري عليها. وهذا يجعلنا نتمـسك بالروايـة عـن الحـدادي أكثر من غيره».

وردِّي على هذا التضليل والضلال المُركَّب، **يأتي من وجهين:**

الوجه الأول- أختصره في النقاط التالية:

أ- من هو الحدادي أصلًا، يا صاحب الحجج، فضلًا عن أنك تحمِّلـه هـذا العلم وتسند إليه؟! هل توصلت إليه ببينة قاطعة في كتابـك؟! فكيـف تجـرأت على أن تنسب علمًا إلى شخص لم تتوصل إلى وجوده يقينًا؟!

ب- وأين دليلـك العلـمي، يـا صـاحب الحجـج، على أن الحـدادي أخـذ التحريرات عن العبيدي؟! هل لديك وثيقـة أو إجـازة صـادرة عـن الحـدادي أخبر فيها أنه أخذ التحريرات عن العبيدي، أو أي مستند يُصرِّح أو يُلمِّـح إلى ذلك؟!

حتى إن عبدالله عبدالعظيم الذي أوجد الحدادي، لم يُشِرْ في إجازتَيْـه إلى التحريرات بأي حال من الأحوال. أم أنك ترى أن قولك: «وقد أدركتُ شـيخنا محمد عبدالحميد الإسكندري عليها» هو الحجة والبينة والدليل والبرهـان على ذلك؟!

فلا تقحم شيخك، يا صاحب الحجج، في أباطيـل اسـتدلالاتك الفاسـدة؛ فهو أحوج إلى الترحُّم والدعاء.

وإن أقرانك الذين تلقوا عن الشيخ محمد عبدالحميد، لم يتفقوا على وجه واحد فيما نقلوه عن الشيخ في التحريرات، وأظنك لا تنكر هذا، فلا ندخل في لجج هذا الشأن.

ج- الشيخ العبيدي لم يتقيد بتحريرات المنصوري، كما ادعى صاحب الحجج في قوله: «فالعبيدي كان على مدرسة المنصوري في التحريرات».

فقد خالف العبيدي المنصوري في مواضع ذكرها في كتابه (التحارير المنتخبة على متن الطيبة)، الذي لخَّص فيه تحريرات المنصوري؛ حيث قال في مقدمته: «ولخَّصت التحرير المذكور للعلامة المنصوري، وضممت إليه فوائد أخذتها من تحرير شيخنا الشيخ عبدالرحمن الأجهوري». (التحارير المنتخبة، مخطوطة: الورقة الثانية).

وهذه المخطوطة كانت مدرجة في المكتبة الأزهرية ضمن مؤلفات شيخ اسمه إبراهيم بن عامر بن علي العبيدي، متوفى سنة ١٠١٩هـ، أي قبل العبيدي المقرئ بنحو ١٥٠سنة، فاستخرجتها من بين مؤلفاته، ونبَّهت إلى ذلك المسؤولين بالمكتبة، وذكرت ذلك في كتاب «الحلقات المضيئات» ١/ ٢٢٥.

ففي كثير من المواضع، كان يستند إلى تحريرات شيخه الأجهوري، كقوله: «هكذا صرَّح شيخنا الأجهوري في تحريره».

وقوله: «قال شيخنا المحقق الشيخ عبدالرحمن الأجهوري».

وقوله: «وبه قرأت على شيخنا اللطيف الأجهوري من طريق الشاطبية والطيبة».

وقوله: «والذي قرأت به على شيخنا الأجهوري ثمانية أوجه».

وقوله: «قال شيخنا العلامة الأجهوري في تحريره»، وغير ذلك من المواضع[1].

ومما لا يخفى، أن الأجهوري تلميذ الإزميري. والإزميري هذا هو الذي بسببه قدَّم صاحب الحجج طريق الحدادي على طريق سلمونة؛ حيث قال: «وذلك لأن هذا الطريق الآخر، أدخل عليه المتولي وأتباعه تحريرات تختلف كثيرًا عما كان عليه العبيدي؛ فالعبيدي كان على مدرسة المنصوري في التحريرات، وأولاء بعد أن كانوا عليها تحولوا إلى مدرسة الإزميري، بينما بقي الطريق المتصل بالحدادي على مدرسة المنصوري والعبيدي».

وعلى هذا، فإن الإزميري الذي هو شيخ شيخ العبيدي، هو السبب في تقهقر طريق سلمونة عند صاحب الحجج.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي النهاية أقول لك، يا صاحب الحجج: أجب على ما هو آتٍ:

أولًا- إن سلمونة الذي قدمتَ عليه الحدادي، كان شيخ عموم مقارئ الديار المصرية، وكان علمًا من أعلام القراءات في عصره، وقد أشار إلى إقرائه بالتحريرات في إجازة لأحد تلاميذه، وهو: الشيخ إبراهيم العطار، فقال: «... قد جاء إليَّ وقرأ عليَّ ختمة كاملة من طريق الشاطبية والدرة، بالتحرير والتجويد والإتقان، على أتمِّ بيان، وأكمل عنوان»[2].

---

(١) راجع في ذلك مخطوطة التحارير المنتخبة، الأوراق: ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٧.

(٢) هذه الإجازة مؤرخة بتاريخ ١٢٥٤هـ، ومحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٩٥ تيمور.

فهذا هو سلمونة، يا صاحب الحجج؛ علمٌ بارزٌ في عصره، فأين منه الحدادي الذي قدَّمته عليه، وفضَّلتَ طريقه على طريقه؟! وأين نجد تحريراته التي نُقلت إليك؟!

ثانيًا- إن أحمد الدري التهامي (تلميذ سلمونة الذي يستوي بعبدالله عبدالعظيم.. ولا حول ولا قوة إلا بالله) قد أشار إلى إقرائه بالتحريرات في إجازتين لأحد تلاميذه، وهو: الشيخ عبدالله الكفراوي، قال في الأولى: «جاء إليَّ وقرأ عليَّ ختمة كاملة من أولها إلى آخرها، من طريق الشاطبية والدرة معًا، بالتحرير والتجويد، على أتم بيان وأكمل عنوان».

وقال في الثانية: «جاء إليَّ وقرأ عليَّ ختمة كاملة من طريق الطيبة للقراء العشرة، بتحرير الشيخ الميهي، رحمه الله تعالى»[(١)].

فهذا هو التهامي يا صاحب الحجج -الذي يستوي في أسانيدكم بعبدالله عبدالعظيم- قد ذكر في إجازتيه التحريرات؛ فأين نجد ذلك في إجازتي عبدالله عبدالعظيم، الصادرتين عنه للشمشيري، وعلي عاشور؟![(٢)]

ثالثًا- إن محمد المتولي إمام عصره وحجة دهره، تلميذ التهامي، الذي لا يستوي إلا بتلاميذ عبدالله عبدالعظيم؛ كان مرجعية التحريرات في عصره،

---

(١) هاتان الإجازتان، ومعهما ثالثة في القراءات السبع، محفوظة في المكتبة الأزهرية تحت رقم: ١٣٠٩ بخيت/٤٣٦٩٧، إحداها غير مؤرخة، واثنتان في: ١٢٥٧هـ، و١٢٦٩هـ.

(٢)راجع صورة الإجازتين في كتاب آفة على الأسانيد: ٢٤١-٢٤٦.

فله من المؤلفات نحو خمسين مؤلفًا، منها في التحريرات نحو ثمانية عشر، ويكفي منها (الروض النضير) ٩٧٩ بيتًا.

ومع أنه لا يحتاج إلى دليل على إقرائه بالتحريرات، فهذه إجازته للشيخ خليفة فتح الباب الحناوي، قال فيها: «جاء إليَّ وقرأ عليَّ القرآن العظيم الشان، بالتحرير والإتقان، بالقراءات الثلاث المتممة للعشر من طريق الدرة»[١].

وفي المقابل، أين التحريرات في تلاميذ عبدالله عبدالعظيم؟!

فمن ظهرت لهم إجازات من تلاميذ عبدالله عبدالعظيم اثنان فقط؛ هما: إسماعيل أبو نور، والفاضلي.

فهذه إجازة إسماعيل للفاضلي بين أيدينا، فلم يَرِد فيها ما يشير إلى أنه أخذ أو أعطى تحريرات[٢].

وهذه إجازات الفاضلي لكل من: سلمان محمد، وزكريا محمد، ومصباح ودن، ومحمود هاشم؛ لم يَرِد فيها ما يشير إلى أنه أخذ أو أعطى تحريرات[٣].

وأختم بقولي:

يا صاحب الحجج، إن إجازتَيْ شيخك محمد عبدالحميد الإسكندري الصادرتين له من شيخيه: نفيسة أبي العلا، ومحمد الخليجي، من طريق الشيخ

---

(١) هذه الإجازة مؤرخة بتاريخ ١٣٠٧هـ، ومحفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تحت رقم ٣٤.

(٢) راجع صورة إجازته في كتاب آفة علو الأسانيد: ٢٤٧-٢٤٩.

(٣) راجع صور هذه الإجازات في كتاب آفة علو الأسانيد: ٢٥٠-٢٦١.

عبدالعزيز كحيل عن عبدالله عبدالعظيم؛ لم يرد فيهما ما يشير إلى التحريرات، لا تحمُّلًا ولا أداءً؛ أي أنه لم يرد في كلام شيخيه أنهما أخذا تحريرات عن كحيل من طريق عبدالله عبدالعظيم، ولا أعطيا محمد عبدالحميد تحريرات من هذا الطريق[1].

فأين نجد تحريرات الحدادي التي نقلها شيخك، يا صاحب الحجج، في قولك: «وقد أدركت شيخنا محمد بن عبدالحميد الإسكندري عليها»؟!

الخلاصة لجميع ما تقدم:

إن ادعاء صاحب الحجج في تقديم الحدادي على طريق سلمونة لتمسُّك الحدادي بتحريرات العبيدي؛ ادعاء باطل، ومردود بالآتي:

أولًا- جهالة الحدادي وعدم التوصل إلى شخصيته أصلًا، ناهيك عن أن تنسب إليه تحريرات.

ثانيًا- عدم وجود مستند علمي موثق يفيد بأن الحدادي أخذ عن العبيدي تحريرات أو أنه أعطى غيره تحريرات.

ثالثًا- عدم وجود ما يفيد بأن عبدالله عبدالعظيم أخذ أو أعطى تحريرات، وهو التلميذ الوحيد للحدادي، لا من خلال إجازتيه لتلميذيه: الشمشيري وعلي عاشور، ولا من خلال مستند آخر موثق.

رابعًا- عدم وجود ما يفيد بأن إسماعيل أبا نور والفاضلي أخذا أو أعطيا

---

(١) راجع الإجازتين من طريق كحيل عن عبدالله عبدالعظيم في كتاب آفة علو الأسانيد: ٢٦٢-٢٧٠.

تحريرات، وهما التلميذان الوحيدان من تلاميذ عبدالله عبدالعظيم اللذان صدرت عنهما إجازات، وظهرت حتى الآن.

خامسًا- عدم وجود ما يفيد بأن الشيخة نفيسة والشيخ الخليجي أخذا أو أعطيا تحريرات من خلال إجازتيهما لتلميذهما الشيخ محمد عبدالحميد الإسكندري، من طريق عبدالله عبدالعظيم خاصة.

وفي المقابل، فإن الطريق الآخر -وهو طريق سلمونة، الذي قلل من قدره صاحب الحجج، بتقديم طريق الحدادي عليه في التحريرات- قد كانت نتيجته كالآتي:

أولًا- أن سلمونة -الذي هو في درجة الحدادي- غير مجهول؛ فقد كان شيخ قراء مصر في عصره، وكان علمًا من أعلام هذا الفن.

ثانيًا- أن سلمونة صدر عنه ما يفيد بأنه أقرأ بالتحريرات، وهذا من خلال إجازته لأحد تلاميذه.

ثالثًا- أن التهامي تلميذ سلمونة -الذي هو في درجة عبدالله عبدالعظيم- صدر عنه ما يفيد بأنه أقرأ بالتحريرات، وهذا من خلال إجازته لأحد تلاميذه.

رابعًا- أن المتولي تلميذ التهامي -الذي هو في درجة تلاميذ عبدالله عبدالعظيم- هو أحد من تفنن في التحريرات، صدر عنه ما يفيد بأنه أقرأ بالتحريرات من خلال إجازته لأحد تلاميذه.

وبهذا، فإن نقل التحريرات من طريق سلمونة واضح جلي، ونقلها من طريق الحدادي غامض خفي. وعلى هذا، فإن ما قاله صاحب الحجج في نكتته اللطيفة، باطل لا أصل له ولا دليل عليه، وهو قوله: «أن الطريق الذي يتصل بالحدادي –من طريق الطيبة– أقرب إلى ما كان يقرئ به العبيدي من الطريق الذي يتصل بسلمونة... وهذا يجعلنا نتمسك بالرواية عن الحدادي أكثر من غيره؛ لكونهما على مدرسة شيخه العبيدي».. والله المستعان.

الوجه الثاني– إن هذه التحريرات التي أسندها صاحب الحجج إلى شخص مجهول لم يتوصل إليه، ليست محل اتفاق بين الآخذين بها، بجانب أنها لم تكن في حياة الصحابة ولا التابعين، ولا أئمة القراءات ولا رواتهم، فلم تظهر ويشتهر أمرها إلا في القرون المتأخرة.

لذا يرى بعض العلماء أنها إلزام في غير ملزم، وتقييد في غير مقيد؛ لعدم تأصيلها. ومن المؤسف أن ينسب صاحب الحجج هذا الأمر إلى ذلك الشخص ليوهم وجوده تزييفًا وتضليلًا.

ولي في مسألة التحريرات وقفة سأذكرها في مبحث منفرد في الجزء الثاني بإذن الله تعالى لعدم الإطالة هنا، وبالله التوفيق.

*   *   *

المبحث الحادي عشر

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَضَعُ الْحَدَّادِيَّ فَوْقَ الْعُبَيْدِيِّ تَرْجَمَةً

أكرر ما سبق لي قوله: كان على صاحب الحجج أن يستعين بمن يفهمه كلامي قبل أن يرد عليه بفهمه المغلوط؛ فقد ذكرت في نتيجة بحثي عن الحدادي تسع علل أو عشرًا. هذه العلل تثبت أمرين: أنه معدوم الوجود، وأنه معدوم الأثر.

فلا وجود لشخصيته في أي جهة من الجهات، ولا أثر له على الإطلاق. فلم تظهر له زوجة، ولا ابن ولا ابنة، ولا أخ ولا أخت، ولا ترجمة في أي مصدر، ولا مجرد ذكر اسمه في ترجمة غيره، ولا مؤلف خاص به، ولا مجرد ذكر اسمه في مؤلف غيره، ولا إجازة صدرت عنه، ولا مجرد ذكر اسمه في إجازة عند غير عبدالله عبدالعظيم، ولا تلميذ له سوى عبدالله.

فجميع هذه العلل اجتمعت في الحدادي، فأصبح بهذا معدوم الوجود والأثر. ولو ارتفعت عنه علة واحدة من هذه العلل لكانت سببًا في نفي الباقي، وإثبات وجوده؛ بأن يظهر له مثلًا زوجة أو أبناء أو إخوة، أو غير ذلك من باقي العلل.

ولو أني توصلت إلى التحقق من صحة علة واحدة فقط من هذه العلل، لانتهى الأمر بسلامة وجود الحدادي، ولما خرج كتابي السابق.

ولما لم يجد صاحب الحجج ردًّا علميًّا موثقًا بالدليل القاطع، ولـو على علـة واحدة يحسم بها الأمر، أخذ يصول ويجول في جميع العلل بأدلة ضعيفة هـشة، لا يُعتمَد عليها، ولا يُلتفت إليها في هـذا الـشأن. ومـا كان ذلـك إلا لإيهـام القارئ بأنه رد على جميع العلل.

وكان من أعجـب ردوده على قـولي في العلـة الرابعـة: «لا وجـود لترجمـة له مستقلة، حتى ولو كانت مختصرة في أي مصدر من المصادر»[1].

قوله: «ولو جمعت ترجمـة الحـدادي الـتي ذكرهـا عنـه تلميـذه عبـدالله عبدالعظيم لفاقت ترجمة شيخه العبيدي؛ فقد قال عنـه تلميـذه: (قـرأت على الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل، الشيخ علي الحـدادي -الأزهـري، الأشـعري، المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، الشاذلي خرقةً، وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا، سيما كان أزهريًّا شاذليًّا- ختمة للطيبة، وأخـرى للـشاطبية والدرة، لقد ساد بهما الدهر وازداد مسرة، وأجازني بالقراءة والتعليم).

وقد فاقت ترجمة العبيدي بذكر أحد المساجد التي تعلم فيها الحـدادي -وهو المسجد الأزهر- وذكر طريقته الصوفية، وذكر بعض شـمائله، والزيـادة في ذكر مكانته»[2].

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١٤٨.

(٢) الحجج الجياد: ٤٣، ٤٤.

وأقول: هل وصل الأمر إلى أن تعقد مقارنة بين العبيدي شيخ القراء والمقرئين في عصره بشهادة القاصي والداني، وبين شخصية لا وجود لها، أو مُدلَّسة غير معلومة؟! وهل التعريف بالعبيدي يحتاج إلى ترجمة؟!

ومع هذا فأقول:

١- العبيدي له مؤلف، وهو كتاب (التحارير المنتخبة على متن الطبية)؛ فهل يُقارن مثل هذا بمن لا وجود له؟!

وفي المقابل، أين مؤلفات الحدادي؟!

٢- العبيدي ورد ذكره في كثير من المؤلفات وكتب التراجم؛ منها: فهرس المكتبة الأزهرية: ١/٦٥، ومشاهير علماء نجد: ٦٨، وروضة الناظرين: ١/٢٠١، ومجموعة الرسائل النجدية: ٢/٢٣، وعقد الدرر: ٥٧، وغيرها من المؤلفات.

وفي المقابل، لا ذكر ولا وجود للحدادي في أي مؤلف من المؤلفات، فأين نجده؟

٣- العبيدي ذكر بنفسه أخص شيوخه في القراءات، وهو الأجهوري.

وفي المقابل، أين نجد كلام الحدادي عن شيوخه؟! وهذا إذا كان هناك حدادي أصلًا!.

٤- العبيدي ظهر له أربعة تلاميذ؛ هم: سلمونة، والمرزوقي، والإبياري، وعبدالرحمن الحفيد؛ كلٌّ على قدر أخذه ونقله.

وفي المقابل، من أخذ عن الحدادي سوى عبدالله عبدالعظيم؟!

أما بالنسبة إلى الادعاء الباطل أن الشيخ (أبو حطب) قد أخذ عن الحدادي، فقد سبق الرد عليه في مبحث «الحجج الجياد تفضح نفسها بمستنداتها».

فهل بعد ما تقدَّم، يجوز لصاحب عقل أن يضع العبيدي والحدادي في ميزان واحد؟!

وأعود وأكرر: لو جاء رد علمي موثق على علة واحدة من علل الحدادي لانتفى بها باقي العلل. ولكن ما هي إلا سفسطة ومجادلة باطلة.

وما ذكره صاحب الحجج في العلة الأولى ردًّا على قولي: «لا وجود له في سجلات وفيات جميع محافظات مصر»[1]، هو قوله: «أن سجلات الوفيات لا يُدوَّن فيها كل أحد. والشيخ نفسه ذكر في كتابه هذا أنه لم يقف على وفاة ثلاث عشرة نفسًا، مع إقراره بوجودهم. وبعض هؤلاء من أقران علي الحدادي، وبعضهم ممن أتى بعده، فلماذا لا يكون الحدادي مثلهم؟!»[2].

وهذا أيضًا من أقوى الدلالات على عدم حضوره، أو أنه مدرك لما يقول، وإنما يأتي بهذا العبث من قبيل استجلاب الريب لصرف القارئ عن الحقائق.

وأقول: يا صاحب الحجج الواهية، هل يوجد شخص واحد من بين الثلاث عشرة نفسًا الذين استشهدت بهم معدوم الأثر كالحدادي؟! أتحدَّاك، ثم أتحدَّاك

(١) آفة علو الأسانيد: ١٤٨.

(٢) الحجج الجياد: ٣٦.

ألف مرة، أنت وأتباعك، أن تُخرج شخصًا واحدًا فقط حاله كحال الحدادي المزعوم من بين من استشهدت بهم وأشرت إليهم في صفحات: ٥٥، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٤، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٨٠، ٩٥، من كتابي (آفة علو الأسانيد).

فالثلاث عشرة المشار إليهم ليس منهم شخص ليس له أثر في السجلات الرسمية؛ لذلك قلت في هذا الصدد: «ولم أقف لباقيهم على تواريخ، ولكن وقفت على أعقاب وآثار لهم، سواء كان هذا بمولد أو وفاة بعض أبنائهم أو زوجاتهم»[١].

والحدادي المزعوم قد اجتمعت فيه جميع علل العدم، فلا يقال: «فلماذا لا يكون الحدادي مثلهم؟!». وبحثي عن الحدادي لم يكن متوقفًا على وجوده شخصيًّا في المستندات الرسمية من عدمه، بل كان على كل ما يؤدي إلى وجوده؛ فلا تتخذ، يا صاحب الحجج، من هذه العلة تُكَأَةً للتضليل.

نعود إلى ترجمة الحدادي:

فلننظر في هذه الترجمة التي ادَّعى صاحب الحجج أنها تفوق ترجمة العبيدي؛ حيث قال: «ولو جمعت ترجمة الحدادي التي ذكرها عنه تلميذه عبدالله عبدالعظيم لفاقت شيخه العبيدي».

وأقول: إن كان صاحب الحجج، يَعُد كلام عبدالله عبدالعظيم في إجازته ترجمةً لشيخه الحدادي، فعلى هذا يكون العبيدي أيضًا شيخًا لعبدالله

---

(١) آفة علو الأسانيد: ٥٥.

عبدالعظيم؛ حيث إن ما قاله في الحدادي قاله في العبيدي.

فقد سبق ما قيل في الحدادي، وهذا ما قاله في العبيدي في الإجازة نفسها؛ حيث قال: «والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على المحقق المتقن، الأمين على كتاب الله تعالى، المرحوم العمدة الفاضل، السيد إبراهيم العبيدي، المقرئ الأشعري المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا، سيما كان أزهريًّا شاذليًّا».

فتأملوا، يا أولي الألباب، الآتي:

أ- سبق في الحدادي (العمدة الفاضل)، وهذه في العبيدي.

ب- سبق في الحدادي (الأشعري المالكي)، وهذه في العبيدي.

ج- سبق في الحدادي (قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر)، وهذه في العبيدي.

د- سبق في الحدادي (وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا)، وهذه في العبيدي.

هـ- سبق في الحدادي (سيما كان أزهريًّا شاذليًّا)، وهذه في العبيدي.

فما قاله عبد الله عبد العظيم عن الحدادي، قاله بالنص عن العبيدي؛ فكان من المفترض على صاحب الحجج أن يدَّعي أن عبد الله عبد العظيم قد عاصر العبيدي وعايشه. وكان عليه أيضًا أن يستنبط من هذا الكلام عدم استبعاد الأخذ عن العبيدي، فلِمَ لا وهذه ترجمة نصية -على حد فهم صاحب الحجج- للعبيدي؟!

وقد استنبط، فيما سبق، أَخْذ أبي حطب عن الحدادي المزعوم مما جاء في

الإجازة المزيفة المنسوبة لأبي حطب، بل والحجة هنا أقوى من تلك، فاللَّهُمَّ احفظنا من الزلل.

والعجيب أن يقول في نهاية كلامه: «وقد فاقت ترجمة العبيدي -أي ترجمة الحدادي- بذكر أحد المساجد التي تعلَّم فيها الحدادي، وهو المسجد الأزهر، وذكر طريقته الصوفية، وذكر بعض شمائله، والزيادة في ذكر مكانته»[1].

وأقول: فأين نجد هذا التفوق يا صاحب الحجج؟!

فإن كان قد وصف الحدادي بأنه أزهري، فكذلك وصف العبيدي. وإن كان وصف الحدادي بأنه أشعري شاذلي، فكذلك وصف العبيدي. وإن كان ذكر من شمائل الحدادي أنه كان عالي القدر والفخر ويتمتع بالورع والتقى، فكذلك وصف العبيدي؛ فأين تفوق الحدادي على العبيدي؟!

وعلى ما تقدَّم، فإذا كان صاحب الحجج يرى أن ما قاله عبدالله عبدالعظيم عن شخصية الحدادي المزعومة، تعريف به وترجمة له، فعلى هذا يكون الحدادي والعبيدي على السواء في المعرفة بالنسبة لعبدالله عبدالعظيم، وهذا باطل. وعليه، يبطل ما جاء من مدح وتعظيم لشخصية الحدادي المزعومة، التي لم يتضح أمرها حتى الآن؛ أهي وهمية لا وجود لها، أم أنها موجودة ومدلسة؟!

ومما لا يخفى، أن المُدلِّس يبالغ في مدح مُدلَّسه. وقد تقدم نحو هذا في

---

(١) الحجج الجياد: ٤٤.

مبحث (الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمدلسين)؛ حيث قال ابن الجزري في ترجمة أبي عقيل سريجا بن محمد الشافعي: «وكتب خطه لبعض أصحابنا، وقد أخبره بالشاطبية عن شخص يقال له: الشريف المكي، ذكر أنه قرأ عليه عن قراءته عن الكمال ابن فارس عن الشاطبي، وقد بالغ في تعظيم شيخه المذكور وتعظيم ابن فارس، ووصفه بأنه إمام علاَّمة، وأكثر من ذلك، فحسبت أنه ممن يرجع إلى الحق، فكتبت إليه وعرَّفته أن هذا الإسناد مفتعل، وأن هذا الشريف إن كان له وجود فقد كذب»[١].

فهذا بلاء التدليس؛ فلم يكتفِ المدلس بغرس شخصية في الأسانيد لا وجود لها، بل يزيد فوق ذلك مدح وتعظيم هذه الشخصية ليؤكد وجودها وهمًا وزورًا.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لفتة مهمة:

تقدم في إجازة عبدالله عبدالعظيم قوله: «قرأت على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل الشيخ علي الحدادي... ختمة للطيبة وأخرى للشاطبية والدرة، لقد ساد بهما الدهر وازداد مسرة».

وفي هذا الكلام ملاحظتان:

الأولى- مما جرى عليه العمل بين أهل هذا الشأن من المتأخرين من بعد ابن الجزري، أن يبدأ القارئ بجمع القراءات من طريقي الشاطبية والدرة، ثم

(١) غاية النهاية ٣٠٢/١.

يأتي بعد ذلك بطريق الطيبة، فلا يتأتى لقارئ الخوض في طريق الطيبة إلا بعد تجاوز طريقي الشاطبية والدرة.

ولكننا نرى هنا أن الشيخ عبدالله عبدالعظيم قد نسف هذا المبدأ وتخطَّاه، بأن كانت ختمته الأولى من طريق الطيبة والأخرى من طريقي الشاطبية والدرة. وما كان ذلك إلا لإثبات ما الله أعلم به.

فلما أدرك أن هذا عبث ولا يصح، استدرك على نفسه في إجازته لعلي عاشور، بأن قدم الشاطبية والدرة على الطيبة.. والله أعلم بما هنالك.

الثانية- مما جرى عليه العرف فيما يكتب في الإجازات أن الشيخ المجيز هو الذي يمدح قراءة تلميذه، إن كان الأمر يستحق ذلك.

وحيث إن الحدادي شيخ الشيخ عبدالله عبدالعظيم لا وجود له، أو أنه مدلس، فلم يجد الشيخ عبدالله بُدًّا من أن يمدح لنفسه ختمتيه اللتين ادَّعى أنه ختمهما على ذلك الشيخ، فوصفهما بقوله: «لقد ساد بهما الدهر وازداد مسرة».

فكأن الدهر كان عبدًا كئيبًا، ثم أصبح سيدًا مسرورًا بختمتي عبدالله عبدالعظيم!

فهل رأيتم، يا أولي الألباب، نحو هذا العبث في إجازة من إجازات أولي الفضل من أهل القرآن؟!

اللَّهُمَّ لا إله إلا أنت سبحانك.

المبحث الثاني عشر

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تُؤَصِّلُ بَاطِلاً لِمَجَاهِيلِ الأَسَانِيدِ

تقدم أن الحدادي المزعوم قد اجتمعت فيه جميع علل العدم التي أدت إلى جهالته ونفي وجوده. ولما لم يجد صاحب الحجج سبيلًا إلى نفي علة واحدة من تلك العلل نفيًا علميًّا بدليل قطعي، أخذ يصول ويجول في إثبات صحة رواية المجاهيل في الأسانيد، فما ترك شاردة ولا واردة، ولا كلامًا لمقرئ ولا محدث، متقدم أو متأخر، إلا وقد طرحه واستند إليه في هذه المسألة، حتى إنه أخذ في هذه المسألة وحدها إحدى وستين صفحة، من ص٥٣ إلى ص١١٤، من جملة ١٤٥صفحة.

وجميع ما جاء في تلك الصفحات ما هو إلا استجداء واستجلاب لكل ما يؤصل لوجود المجاهيل في الأسانيد. وهذا يبرهن على أمرين:

أولهما- إقرار صاحب الحجج وأتباعه بأن الحدادي شخص مجهول من مجاهيل الأسانيد.

ثانيهما- عجز صاحب الحجج وأتباعه عن دفع هذه الجهالة عن الحدادي بدليل مادي.

وسيأتي أن هذا المجهود الذي بذله صاحب الحجج لا فائدة منه ولا جدوى، وسيذهب هباءً منثورًا؛ لأن جهالة الحدادي لا تقاس على جهالة المتقدمين؛ لأسباب ستأتي فيما بعد.

كان بداية كلام صاحب الحجج في هذه (المعجنة) التي خاض فيها، قوله: «قد وُجد من هو كحال علي الحدادي: لا يعلم عنه إلا ما في الأسانيد فقط، ولم يروِ عنه إلا واحد -على مذهب من يرى ذلك- وُجد في المتقدمين، كما وُجد في المتأخرين»(١).

ثم ذكر أمثلة من مجاهيل أسانيد المتقدمين، وكذلك من المتأخرين، ثم قال: «فإن قال قائل: كيف يقبل ابن الجزري ومن بعده من الأئمة هذه الأسانيد، التي فيها هؤلاء الرواة؟ قيل له: إن هؤلاء الأئمة كانوا على صراط مستقيم، وهدي قويم. وقد بنوا -فيما يظهر لي- مذهبهم هذا على أصول متينة.

الأصل الأول- إمكان اتصال الإسناد.

الأصل الثاني- أن يكون الراوي عن المجهول ليس بمجروح.

الأصل الثالث- اشتراط استقامة رواية المجهول»(٢).

وقد استند صاحب الحجج في كلامه هذا إلى ما قاله ابن الجزري في سياق كلامه عن رجال طرق القراءات؛ حيث قال: «وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة، وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط، حسبما صح عندي من أخبار الأئمة، قراءةً قراءةً، وروايةً روايةً، وطريقًا طريقًا»(٣).

---

(١) الحجج الجياد: ٥٣.

(٢) المرجع السابق:٦٠.

(٣) النشر: ٩٨/١.

وما قاله أيضًا في نهاية هذا الكلام: «وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه. لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لُقِيُّه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم»[1].

فقد استند صاحب الحجج على هذا الكلام في اعتماد طرق المجاهيل وعدم الطعن في ذلك؛ وذلك لأن ابن الجزري مع كلامه هذا، اعتمد في كتابه (النشر) طرقًا ثلاثة من مجاهيل الإمام (الهذلي).

فكلامه هذا مع إقراره بجهالة هؤلاء الثلاثة، دلالة على عدم الطعن في وجود مجاهيل الأسانيد.

فقال الإمام ابن الجزري في ترجمة الإمام الهذلي: «وقد وقع له أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك؛ لأنه ذكر ما لم يذكره غيره. وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثم حصل الوهم.

وللحافظ أبي العلاء الحواشي على ذلك، رد أكثرها إلى الصواب وسكت عن كثير.

فمن ذلك قول الهذلي إنه قرأ على أحمد بن الصقر، والحسن بن خشيش، ومحمد بن يعقوب، وأنهم قرؤوا على زيد بن علي بن أبي بلال، ولم أرَ الحافظ

(١) النشر: ١/١٩٢، ١٩٣.

أبا العلاء أنكر ذلك. ومن أبعد البعيد قراءته على أحد من أصحاب زيد؛ فإن آخر أصحاب زيد موتًا الحسن بن علي بن الصقر، قرأ عليه لأبي عمـرو فقـط، ومات سنة تسع وعشرين وأربعمائة، عن أربع وتسعين سنة ولم يدركه الهذلي.

وأيضًا فإن هؤلاء الثلاثة لا يُعرفون، ولو كانوا قد قرؤوا على زيد وتـأخروا حتى أدركهم الهذلي في حدود الثلاثين وأربعمائة أو بعدها، لرحل الناس إليهـم من الأقطار واشتهر اسمهم في الأمصار»[1].

وقد تـرجم ابـن الجـزري لهـؤلاء الثلاثـة: أحمـد بـن الـصقر أبي الفـتح البغدادي، والحسن بن علي بن خشيش أبي علي التمـيمي الكـوفي، ومحمـد بـن يعقوب الأهوازي.

فقال ابن الجزري في ترجمة الأول: «وقراءته على زيد من أبعد البعيد»[2].

وقال في ترجمة الثاني: «روى القراءة عرضًا عن زيد بـن عـلي، وهـو بعيـد عندي»[3].

وقال في ترجمة الثالث: «قرأ على زيد بن علي فيما زعم، ولا يصح ذلك»[4].

فكان تعليق صاحب الحجج على ما تقـدم أولًا في ترجمـة الهـذلي أن قـال: «ومع هذا كله، اعتمد هذه الطرق الثلاث في نشره.

---

(١) غاية النهاية: ٢/٤٠٠، ٤٠١.

(٢) المرجع السابق: ١/٦٣.

(٣) المرجع السابق: ١/٢٢٣.

(٤) غاية النهاية: ٢/٢٨٣.

والظاهر -والعلم عند الله- أن ابن الجـزري اعتـد بـسكوت الحـافظ أبي العلاء الهمذاني وغيره من الأئمة.

وتأمل كيف أن ابـن الجـزري اطَّـرَح اسـتبعاده قـراءتهم، ولعلـه رده إلى الأصول التي ذكرناها»[1].

ويقصد بقوله: «الأصول التي ذكرناها»، ما تقدم من قوله: «وقد بنوا -فيما ظهر لي- مذهبهم على أصول متينة:

الأصل الأول- إمكان اتصال الإسناد.

الأصل الثاني- أن يكون الراوي عن المجهول ليس بمجروح.

الأصل الثالث- اشتراط استقامة رواية المجهول»[2].

وعلى هذا فإن صاحب الحجج يرى أن قبول ابن الجزري لمجاهيـل الهـذلي الثلاثة ضمن طرق النشر وعدم ردهم؛ **محمول على وجهين:**

الأول- اعتداده بسكوت أبي العلاء الهمـذاني علـيهم. والثـاني- اعتـداده بالأصول التي ذكرها صاحب الحجج.

وذلك كله دليل على قبول مجاهيل الأسانيد وعدم الطعن في ذلك.

وقد اعتبر صاحب الحجج، أن هذا المسلك من ابن الجزري مسلك قويم، ومنهج مستقيم سار عليه المتقدمون من الأئمة؛ حيث قال: «وسـيأتي مـا يبـين

---

(١) الحجج الجياد: ٦٢.

(٢) المرجع السابق: ٦٠.

أن تصرف ابن الجزري في المجاهيل موافق لما عليه أئمة الحديث المتقدمين.

وهذا الذي يظهر لي من منهاج ابن الجزري في قبول رواية المجاهيل الذين في طرق النشر وطيبته، استنبطته من تصريحه في صدر نشره -كما سلف- ومن تصرفاته فيه.

وليس هذا المنهاج في المجاهيل قاصرًا على ابن الجزري ومن تبعه من الأئمة المتأخرين، بل الأمر كذلك عند المتقدمين من المقرئين؛ فأنت تجد كثيرًا من رواة القراءات من المجاهيل، ومع ذلك روى من طرقهم بعض أئمة القراءات المتقدمين، الذين يشترطون الصحة في مصنفاتهم»[1].

أولًا وقبل الرد على كلام صاحب الحجج، فلنرجع إلى كلام الإمام الجزري في شيوخ الهذلي الثلاثة؛ حيث إن كلامه فيهم يحتمل أمرين:

الأمر الأول- أنه لا ينكر وجودهم، لكنه يستبعد أخذهم عن زيد بن علي بن أبي بلال المتوفى ٣٥٨هـ. ويظهر هذا من قوله: «وأنهم قرؤوا على زيد بن علي بن أبي بلال. ولم أرَ الحافظ أبا العلاء أنكر ذلك».

وأيضًا فلم يذكر أحدهم بالجهالة في ترجمته؛ فكلامه عند الثلاثة عن القراءة فقط، فقال عند الأول: «من أبعد البعيد»، وقال عند الثاني: «وهو بعيد عندي»، وقال عند الثالث: «ولا يصح ذلك».

وربما يرجح هذا الأمر أنه عند بحثي عن هؤلاء الثلاثة قديمًا أثناء عملي

---

(١) الحجج الجياد: ٦٨.

في كتاب (الحلقات المضيئات)، وقفت في (تاريخ الإسلام) على شخص اسمه محمد بن علي بن خشيش أبو الحسن التميمي الكوفي المقرئ، وفيات ٤٢٠هـ تقريبًا.

فنرى أن التشابه كبير بينه وبين الشيخ الثاني: الحسن بن علي بن خشيش أبو علي التميمي الكوفي. وأيضًا التاريخ مقبول بالنسبة لتاريخ ميلاد الهذلي[1].

الأمر الثاني- أن يكون كلام ابن الجزري في إنكار وجودهم. ولعل هذا يؤخذ من قوله: «وأيضًا فإن هؤلاء الثلاثة لا يعرفون، ولو كانوا قد قرؤوا على زيد وتأخروا حتى أدركهم الهذلي في حدود الثلاثين وأربعمائة أو بعدها، لرحل الناس إليهم من الأقطار واشتهر اسمهم في الأمصار».

وعلى ما تقدم، فإن كلام ابن الجزري محمول على أحد الأمرين، وربما يكون عليهما معًا.

والمتأمل في الأمر الثاني يجد أنه يشبه أمر الحدادي، بل إن الحدادي كان أولى من هؤلاء الثلاثة بالرحيل إليه من الأقطار، واشتهار اسمه في الأمصار؛ لثلاثة أسباب:

السبب الأول- أن الحدادي يرفع من يأخذ عنه أربع درجات عن أقرانه. أما هؤلاء الثلاثة فلم يرتفع الهذلي إلا درجة واحدة من طريقهم.

ولننظر إلى حقيقة هذا الكلام:

---

(١) راجع تاريخ الإسلام: ٥١٠/٢٨، والحلقات المضيئات: ١٢٤/٢.

ذكر ابن الجزري للهذلي ثلاث طرق إلى رواية هشام من طريق الداجوني:

الطريق الأولى- الهذلي، عن الشيوخ الثلاثة، عن زيد بن أبي بلال، عن محمد بن أحمد الداجوني.

الطريق الثانية- الهذلي، عن منصور القهندزي، عن علي بن محمد الخبازي، عن أحمد بن نصر الشذائي، عن محمد بن أحمد الداجوني.

الطريق الثالثة- الهذلي، عن عبدالله بن شبيب، عن محمد بن جعفر الخزاعي، عن أحمد بن نصر الشذائي، عن محمد بن أحمد الداجوني.

فنلاحظ أن الهذلي بينه وبين الداجوني درجتان من طريق الشيوخ الثلاثة، وثلاث درجات من طريق شيخيه: القهندزي، وابن شبيب.

وعلى هذا، قد ارتفع الهذلي درجة واحدة من طريق الشيوخ الثلاثة[1].

أما الحدادي فقد رفع عبدالله عبدالعظيم أربع درجات، وخمسًا من بعض الطرق الأخرى. وقد ذكرت أمثلة على ذلك في صفحات: ٤٢-٤٧، من (آفة علو الأسانيد).

من هذه الأمثلة: الشيخ همام قطب الزاهر، شيخ الشيخين: عامر عثمان وعبدالفتاح القاضي؛ فالشيخ همام من أقران الشيخ عبدالله عبدالعظيم، وبينه وبين العبيدي خمسة رجال.

فقد أخذ عن علي سبيع، عن الجريسي الكبير، عن محمد المتولي، عن أحمد التهامي، عن أحمد سلمونة، عن العبيدي، وله طريق آخر بالدرجة نفسها.

---

(١) راجع النشر: ١/١٣٨، ١٣٩، والحلقات المضيئات: ١/٦٦٤، ٢/٥٣، ٥٧، ٦٥، ١٠٤، ١٣٢، ١٦٤، ١٩٤.

أما عبدالله عبدالعظيم، فليس بينه وبين العبيدي إلا علي الحدادي.

وقد ترتب على هذا أن يستوي من يُقرئ الآن من طريق الحدادي، بالشيخ الجريسي الكبير وأقرانه، الذين صدرت عنهم إجازات قبل ١٢٨٠هـ، أي من نحو مائة وستين سنة؛ حيث إن تلاميذ الشيخ الفاضلي الذين يُقرئون الآن ليس بينهم وبين العبيدي إلا ثلاثة رجال، وهم: الفاضلي، عن عبدالله عبدالعظيم، عن الحدادي، عن العبيدي.

والجريسي وأقرانه بينهم وبين العبيدي ثلاثة رجال أيضًا؛ هم: محمد المتولي، عن أحمد التهامي، عن أحمد سلمونة، عن العبيدي[1].

وعلى هذا، فإن العالمين الجليلين: عبدالفتاح القاضي (المتوفى ١٤٠٣هـ)، وعامر عثمان (المتوفى ١٤٠٨هـ) شيخَي القراءات والإقراء بالديار المصرية في عصرهما؛ لا يستويان إلا بتلاميذ تلاميذ تلاميذ الذين يُقرئون الآن، أي في درجة من يأتي ممن هم في علم الله!! ويوجد ما هو أعجب من ذاك بكثير[2].

فلهذا السبب كان من المفترض أن يكون الحدادي أولى شهرةً من مجاهيل الهذلي الثلاثة، ويُرحل إليه من جميع الأقطار، ويشتهر اسمه في الأمصار!

لفتة:

إذا كان الإمام ابن الجزري قد انزعج لعلو درجة واحدة، وقد جاءت من خلال ثلاثة مجاهيل دفعة واحدة.

---

(١) راجع آفة علو الأسانيد٤٢ - ٤٣.

(٢) راجع آفة علو الأسانيد٤٧،٤٢.

فبربكم: كيف يكون حاله إذا رأى علو أربع أو خمس درجات دفعة واحدة، وقد جاءت من خلال مجهول واحد؟؟!!

السبب الثاني- أن مجاهيل الهذلي الثلاثة لم يرد ذكرهم إلا في رواية هشام فقط من الروايات العشرين. فقد ذكر ابن الجزري رواية هشام من طريق الحلواني وطريق الداجوني، فكان هؤلاء الثلاثة في أسانيد الهذلي من طريق الداجوني فقط.

ولم يعتمد الهذلي في سنده إلى الداجوني على طريق هؤلاء الثلاثة فقط، فقد ذكر طريقين آخرين، تقدم ذكرهما.

وعلى هذا، فهؤلاء المجاهيل الثلاثة لم يؤدوا في الأسانيد القرآنية إلا إلى رواية واحدة من العشرين رواية، بل إلى أحد طريقي هذه الرواية، بل إلى ثلث أحد طريقي هذه الرواية.

أما الحدادي: وهو مجهول واحد، فقد أدى في الأسانيد القرآنية إلى الروايات العشرين من الشاطبية والدرة والطيبة، بل ومن التسعمائة وثمانين طريقًا التي ذكرها ابن الجزري في نشره.

وزاد صاحب الحجج وحمله فوق هذا (تحريرات العبيدي) الحقيقية التي نقلها عن المنصوري، والتي أفسدها سلمونة وأتباعه.

فهل يستوي مجاهيل الهذلي الثلاثة مع الحدادي؟!

فإذا كان ابن الجزري قد افترض رحيل الناس إلى ثلاثة الهذلي من

الأقطار، واشتهار أسمائهم في الأمصار لأجل رواية واحدة أو بعضها؛ فما الذي تظنون أن يفترضه في الحدادي؟!

السبب الثالث- أن مجاهيل الهذلي الثلاثة لم يرد منهم من اتصف بأنه قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، وأنه كان ورعًا تقيًّا. والحدادي قد اتصف بهذه الصفات.

ألا يكون هذا من أشد الدواعي والدوافع إلى رحيل الناس إليه من الأقطار، واشتهار اسمه في الأمصار؟!

فهذه الأسباب الثلاثة تجعل الحدادي فوق ثلاثة الهذلي، وتستدعي شدة شهرته ورحيل الناس إليه. ولكن أنى يكون ذلك مع من لا وجود له؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

نعود إلى توجيهات صاحب الحجج:

تقدم توجيه صاحب الحجج لإدراج ابن الجزري هؤلاء المجاهيل الثلاثة في نشره، مع أنه التزم بألا يذكر في نشره إلا من صح عنده خبره وكان بطريق الأداء فقط.

وذكر صاحب الحجج، فيما تقدم، لهذا الأمر وجهين:

الأول- سكوت ابن الجزري عن هؤلاء الثلاثة تبعًا لسكوت أبي العلاء الهمذاني عنهم.

الثاني- اعتماد ابن الجزري على الأصول الثلاثة التي بناها صاحب الحجج من بنيات رأسه.

فقال: «ومع هذا كله، اعتمد هـذه الطـرق الثـلاث في نـشره، والظـاهر - والعلم عند الله- أن ابن الجزري اعتد بسكوت الحـافظ أبي العـلاء الهمـذاني وغيره من الأئمة. وتأمل كيف أن ابن الجزري اطَّرَح استبعاده قراءتهم، ولعلـه رده إلى الأصول التي ذكرناها»[1].

فهذا تبرير وتوجيه صاحب الحجج لـصنيع الإمـام ابـن الجـزري في هـذه المسألة.

وأقول مستعينًا بالله:

رد الوجه الأول: القول بأن ابن الجزري اعتد بسكوت أبي العلاء الهمذاني، هذا مردود لأمرين:

الأمر الأول- إذا كان ابن الجزري قد أقر سكوت الهمـذاني عـن مجاهيـل الهذلي واعتد بذلك، فما الداعي لانتقـاده الهمـذاني على ذلـك؟! حيـث قـال في ترجمة الهذلي: «وقد وقع له أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك؛ لأنه ذكـر مـا لم يذكره غيره. وأكثر القراء لا علـم لهـم بالأسـانيد، فمـن ثـم حـصل الـوهم. وللحافظ أبي العلاء الحواشي على ذلك، رد أكثرهـا إلى الـصواب وسـكت عـن كثير»[2].

ألا يعد هذا اعتراضًا من ابن الجزري على سكوت أبي العلاء الهمذاني عـن بعض مجاهيل الهذلي؟!

---

(١) الحجج الجياد: ٦٢.

(٢) غاية النهاية ٢/٤٠٠.

الأمر الثاني- إذا كان ابن الجزري قد اعتد بسكوت الهمذاني في أمر هؤلاء الثلاثة، فما الذي حمله على استبعاد وإنكار قراءتهم على شيخهم بأقواله: «من أبعد البعيد»، و«وهو بعيد عندي»، و«ولا يصح ذلك»؟!

بل وبالغ في هذا الإنكار بقوله: «وأيضًا فإن هؤلاء لا يعرفون».

فهل يُقبَل أن يكون قد أقر ذلك الأمر ثم يأتي بنقيضه في كلامه؟!

وعلى ذلك، فإن القول بأن سكوت ابن الجزري عن مجاهيل الهذلي الثلاثة كان تبعًا لسكوت الهمذاني عليهم، غير سائغ.

ومن اللافت، أن ابن الجزري عذر الهذلي على مجاهيله، ولم يعذر الهمذاني على تركه لذكر بعضهم.

وتقدم كلام الذهبي في تدليس الهذلي؛ حيث قال: «وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرة لا تحل القراءة بها، ولا يصح لها إسناد»[1].

الوجه الثاني- الذي حمل عليه صاحب الحجج، قبول ابن الجزري مجاهيل الهذلي الثلاثة في نشره، وعدم اعتراضه عليهم، وهو أن يكون ابن الجزري قد أخذ بالأصول الثلاثة التي ابتكرها صاحب الحجج في قوله: «إن هؤلاء الأئمة كانوا على صراط مستقيم، وهدي قويم. وقد بنوا -فيما يظهر لي- مذهبهم هذا على أصول متينة:

---

(١) معرفة القراء: ١/٤٣٣.

الأصل الأول- إمكان اتصال الإسناد.

الأصل الثاني- أن يكون الراوي عن المجهول ليس بمجروح.

الأصل الثالث- اشتراط استقامة رواية المجهول»[١].

فلم يَكْتَفِ صاحب الحجج بتأصيل هذه الأصول من بنيات رأسه، بل جعلها مذهبًا وأصولًا متينةً للعلماء، حيث نسبها في نهاية كتابه إلى المتقدمين، وكان هذا في سياق كلامه عن أهم نتائج بحثه، حيث قال:

«ذكر البحث أصولًا ثلاثة لقبول رواية المجهول -الذي لم يرو عنه إلا واحد- عند المتقدمين من المُحَدِّثين والمقرئين، وهي التي عمل بها ابن الجزري في نشره، وهي...»[٢].

ثم ذكر الأصول الثلاثة المتقدمة. فهل رأينا تضليلاً فوق هذا؟!.

فما نسجه من رأسه وقال عنه بنفسه: «فيما يظهر لي»، يأتي في نهاية كتابه وينسبه للمتقدمين من المُحَدِّثين والمقرئين، ويجعله -على سبيل القطع لا الظن- هو المنهج الذي عمل به ابن الجزري في نشره!! فنسأل الله العافية والسلامة.

ولننظر في هذه الأصول المتينة:

الأصل الأول- قول صاحب الحجج: «إمكان اتصال الإسناد».

هكذا، دون تبرير ولا توضيح، ولا تصريح ولا تلميح، على تأصيل هذه الإمكانية!

---

(١) الحجج الجياد: ٦٠.

(٢) المرجع السابق: ١٤٢.

وعلى هذا، فإن مذهب العلماء عند صاحب الحجج الجياد في مجاهيل الأسانيد، أن أسانيدهم متصلة دون نقاش، بناء على قاعدة: خذ وأنت أعمى.

وأكتفي بالرد على هذا الهراء بمثال واحد من عشرات الأمثلة.

ففي ترجمة الحسين بن علي بن عبيد الله الرهاوي، المتوفى سنة ٤١٤هـ، قال ابن الجزري: «واعتنى بالقراءات أتم عناية، وأكثر من الشيوخ، وأكثرهم لا يُعرَفون. قال الحافظ أبو العلاء الهمذاني في كتابه (مفردة يعقوب): وفي بعض ما رويت عن أبي علي الرهاوي نظر. وأنا أبوء[1] إلى الله من عهدته، ولا أقر بصحته؛ فإنه روى عن رجال لا يعرفون. ولطالما استقريت كتب القراءات والتواريخ على أن أرى أحدًا من العلماء روى عنهم أو ذكرهم، فلم أقف على ذلك»[2].

فما رأيك، يا صاحب الحجج، في هذا الكلام؟! هل غض الهمذاني الطرف عن مجاهيل الرهاوي، وتغافل عن ذلك، وأوصل السند؟! أم أنه تبرأ إلى الله تعالى ولم يقر بصحة ذلك؟! وهل بعد هذا يمكن القول باتصال أسانيد المجاهيل وجعل هذا من الأصول المتينة؟!

الأصل الثاني- قول صاحب الحجج: «أن يكون الراوي عن المجهول ليس بمجروح».

---

(١) (أبوء) هكذا في نص الكتاب، والراجح عندي أنها (أبرأ)، فهو المناسب للسياق، فلعلها تصحيف أو سهو، أو من طغيان القلم.

(٢) غاية النهاية: ١/٢٤٥.

وأكتفي بالرد على هذا العبث أيضًا بمثال واحد مما تقدم في (مبحث التدليس والمدلسين) فيما جاء في ترجمة عيسى بن عبدالعزيز الشريشي المتوفى سنة ٦٢٩هـ، أن الإمام الذهبي أرسل إلى أبي حيان يسأله عن عدد من شيوخ الشريشي؛ منهم رحمة بن موسى القرطبي، وعبدالملك بن عبدالقدوس، وسليمان بن عبدالله بن سليمان الأنصاري، ومحمد بن جامع الأندلسي، ويوسف بن علي بن حمدان.

فرد أبو حيان على الذهبي قائلًا: «فأما رحمة، وعبدالملك، وسليمان، وابن جامع، ويوسف بن حمدان، فمجاهيل أو لم يكونوا موجودين في الدنيا، بل هي أسماء موضوعة لغير موجود»[١].

ونقل الذهبي عن عمر بن الحاجب الحافظ قوله: «كان ابن عيسى لو رأى ما رأى قال: هذا سماعي، أو لي من هذا الشيخ إجازة».

ثم قال الذهبي: «ثم بعد ذلك ادَّعى أشياء، حتى افتضح»[٢].

وقد وصل الأمر إلى أن يقول الإمام الذهبي في هذا الشيخ: «هذا رجل قليل الحياء، مكابر للحس»[٣].

فما رأيك، يا صاحب الحجج الجيدة؟! هل هذا يُعَد جرحًا أم تعديلا؟! وهل يمكن بعد هذا أن نقول إن الراوي عن المجهول ليس بمجروح؟!

---

(١) معرفة القراء الكبار: ٢/٦١٨.

(٢) المرجع السابق: ٢/٦١٥.

(٣) المرجع السابق: ٢/٦١٩.

الأصل الثالث- قول صاحب الحجج: «اشتراط استقامة رواية المجهول».

وأقول: احتكاك صاحب الحجج بعلم الحديث ومسالك المحدثين فيه، وأقوالهم وأخذهم وردهم، جعله ينسى أو يتناسى أن روايات القرآن الكريم محفوظة بحفظ الله تعالى لها، وأن التدليس في نصوص القرآن أمر محال على المجهول والمعلوم على السواء.

فاستقامة روايات القرآن الكريم محققة ومؤكدة وثابتة، سواء في وجود معلوم أو مجهول، أو في انعدامهما معًا، بإجماع الأمة، وما شذ عن ذلك حُسم أمره. فجميع ما ثبتت قرآنيته محفوظ بحفظ الله تعالى، وليس بحفظ الأسانيد له، ولو أن جميع أسانيد الأرض تحولت إلى مجاهيل أو مدلسين، أو انقطعت نهائيًا فلن يؤثر هذا على استقامة روايات القرآن الكريم ﴿**لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[1].

وعلى هذا، لا معنى لقول صاحب الحجج: «اشتراط استقامة رواية المجهول»؛ لأن الرواية مستقيمة بلا شرط استقامتها.

وبهذا ينتهي الكلام عن التوجيهين اللذين استند إليهما صاحب الحجج في تبريره لصنيع ابن الجزري، في أنه قد ذكر في نشره مجاهيل الهذلي الثلاثة، مع التزامه بألا يذكر إلا من ثبتت عدالته.

وكان الوجهان فيما تقدم:

الأول- سكوت ابن الجزري عن هؤلاء المجاهيل تبعًا لسكوت أبي العلاء عنهم.

---

(١)سورة فصلت، الآية: ٤٢.

الثاني- الأخذ بالأصول الثلاثة التي ذكرها صاحب الحجج.

كما تقدم أن صاحب الحجج قد اعتبر هذا إقرارًا من ابن الجزري بمجاهيل الأسانيد.

وأقول: إن صاحب الحجج قد أغلق الباب على هذين الوجهين ليصل بذلك إلى الاعتراف بالحدادي قياسًا على مجاهيل الهذلي، وكأنه لا توجد توجيهات أخرى لقبول ابن الجزري لهؤلاء الثلاثة في نشره.

فيوجد وجهان آخران يمكن حمل صنيع ابن الجزري على أحدهما:

الوجه الأول- أن يكون قد أخذ بمنهج أبي العلاء الهمذاني، وهو: الكشف عمن وجد في الأسانيد من المجاهيل والتنبيه على ذلك، مع إلقاء المسؤولية والعهدة على من أوجدهم.

وقد ظهر هذا واضحًا فيما تقدم من كلام الهمذاني في مجاهيل أبي علي الرهاوي؛ حيث قال: «وفي بعض ما رويت عن أبي علي الرهاوي نظر. وأنا أبوء إلى الله من عهدته، ولا أقر بصحته؛ فإنه روى عن رجال لا يُعرفون...»[1].

فيؤخذ من كلام الهمذاني أنه روى عن بعض المجاهيل من طريق الرهاوي مع عدم إقراره بذلك، وإلقاء المسؤولية على الرهاوي نفسه، وزاد فوق هذا أن تبرأ إلى الله تعالى من هذا الصنيع.

فما المانع من أن يكون ابن الجزري قد ذكر مجاهيل الهذلي في نشره بعد

---

(١) غاية النهاية: ١/٢٤٥.

أن كشف أمرهم، وبالغ في إنكاره لهم، تبعًا لمنهج أبي العلاء الهمذاني في ذلك؟!

ولا يقال حينئذ إن ابن الجزري سكت اعتدادًا بسكوت الهمذاني عنهم، ولكن يقال إنه اتبع منهجه في ذلك؛ لأن الإمام الهمذاني لم يسكت عن باطل من أباطيل الأسانيد، وسيأتي المزيد له.

الوجه الثاني- أن يكون التزام ابن الجزري بأن لا يذكر في نشره إلا ما وقع من طريق الأداء فقط؛ كان على اعتبار الغالب وليس على عموم ما جاء في النشر، وإلا فقد جاء في النشر ما يخالف هذا الالتزام في العديد من المواضع.

سبق هذا الالتزام في قوله: «وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة، وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط»[1].

وسأذكر مثالين فقط مما خالف هذا الالتزام:

الأول- ما جاء في بعض طرق رواية هشام؛ حيث قال ابن الجزري: «وقرأ ابن مجاهد وابن شنبوذ وأحمد الرازي والنقاش، أربعتهم، على أبي عبدالله الحسين بن علي بن حماد بن مهران الرازي، المعروف بالأزرق الجمال، إلا أن ابن مجاهد قرأ الحروف دون القرآن»[2].

---

(١) النشر ١/٩٨.

(٢) النشر ١/١٣٧.

وعلى هذا، فابن مجاهد لم ينقل من طريق الأداء، فما هي إلا رواية لحروف الخلاف في رواية هشام. بل كان هذا النقل بالسماع فقط. وهذا ما أثبته ابن الجزري بنفسه في ترجمة ابن مجاهد؛ حيث قال: «وروى الحروف سماعًا عن إسحاق بن أحمد الخزاعي، ومحمد بن عبدالرحيم الأصفهاني... والحسين بن علي ابن حماد بن مهران»[(١)]. فهذا المثال الأول على مخالفة ابن الجزري لما التزم به في نشره.

المثال الثاني- ما جاء في بعض طرق رواية البزي؛ حيث قال ابن الجزري: «وقرأ ابن عمر وابن صالح، على أبي الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق، إلا أن ابن عمر قرأ الحروف، وابن صالح قرأ القرآن»[(٢)].

وابن عمر هذا، هو عبدالواحد بن عمر أبو طاهر البغدادي.

قال الذهبي في ترجمته: «وأخذ القراءات سماعًا عن محمد بن خلف وكيع، وأحمد بن فرح... والحسن بن الحباب»[(٣)].

وقال ابن الجزري في ترجمته: «وسمع الحروف من جماعة، شاركه شيخه ابن مجاهد في أكثرهم، وإبراهيم بن عرفة، وإبراهيم بن محمد بن أيوب... والحسن ابن الحباب»[(٤)].

---

(١) غاية النهاية ١/١٤٠.

(٢) النشر ١/١١٧.

(٣) معرفة القراء الكبار: ١/٢١٢.

(٤) غاية النهاية: ١/٤٧٥.

وعلى هذا، فابن عمر المذكور لم ينقل إلا من طريق السماع، لا من طريق الأداء.

فهذان المثالان يثبتان أن في النشر ما يخالف ما التزم به ابن الجزري. بل هناك ما هو أكبر من ذلك، وهو الإسناد في دون سن التحمل؛ فقد قال ابن الجزري في بعض طرق رواية حفص: «ومن (المصباح) قرأ بها أبو الكرم على أبي الحسين أحمد بن عبدالقادر بن محمد بن يوسف، ومن(التذكار) لابن شيطا، وقرأ بها: هو وأبو الحسين والواسطي والرازي والعطار والخياط والشرمقاني، السبعةعلى أبي الحسن الحمامي. فهذه ثمان طرق للحمامي، إلا أن أبا الحسين قرأ الحروف»[1].

وأبو الحسين -وهو أحمد بن عبدالقادر بن محمد بن يوسف- كان مولده سنة ٤١١هـ، وأبو الحسن الحمامي، الذي هو شيخه، توفي سنة ٤١٧هـ.

وعلى هذا يكون نَقْل أبي الحسين للحروف عن الحمامي وهو في السادسة من عمره.

ونحو هذا المثال ما ذكره ابن الجزري في رواية أبي الحارث مِن نَقْل الحسن ابن أحمد بن هلال، عن أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، عن الحافظ أبي الفرج عبدالرحمن البكري.

فكان نقل ابن هلال عن المقدسي وهو في السابعة من عمره، حيث إن

---

(١) النشر ١/١٥٣.

مولد ابن هلال سنة ٦٨٣هـ، ووفاة المقدسي سنة ٦٩٠هـ.

وكان نقل المقدسي عن أبي الفرج وهو في الثانية من عمره، حيث إن مولده سنة ٥٩٥هـ، ووفاة أبي الفرج سنة ٥٩٧[1].

وكما أسلفت، فإنه قد ورد في النشر كثير من الأمثلة على مخالفة ما التزم به ابن الجزري.

وعلى هذا، لا مانع من أن يكون إدراج ابن الجزري لمجاهيل الهذلي الثلاثة في نشره من هذا القبيل، أي مما خالف ذلك الالتزام، وليس من قبيل الإقرار بهم كما يرى صاحب الحجج. فهل يُستساغ إقرار ابن الجزري بمجاهيل الهذلي الثلاثة، مع إنكاره قراءتهم على شيخهم، وأيضًا إنكاره لمعرفتهم، دون أن ينبه على تراجعه في ذلك؟!

وأقول: جميع ما تقدم من بداية هذا المبحث، كان في الرد على شبهة صاحب الحجج من أن ابن الجزري قد ذكر في كتابه (النشر) مجاهيل من مجاهيل الأسانيد، مع التزامه بألا يذكر في هذا الكتاب إلا من تحقق نقله من طريق الأداء، وثبتت عدالته.

وقد تذرع صاحب الحجج بهذا الصنيع على سلامة وجود الحدادي في الأسانيد، وردَّ كل ما يقدح في هذا الوجود، بل زاد فوق هذا أن جعله منهجًا للمتقدمين والمتأخرين؛ وذلك فيما تقدم من كلامه.

---

(١) راجع النشر: ١/ ١٦٩-١٧٠، غاية النهاية: ١/٢٠٧، ٣٧٥، ٥٢٠.

وما حملني على إطالة الكلام في هذه المسألة إلا دفع هذا التضليل الذي أخذ أكثر من ثلثي مساحة كتاب صاحب الحجج، ليؤصل به باطلًا في أسانيد كتاب الله تعالى؛ فكما سبق، فإنه ما ترك شيئًا يخدم قضية مجاهيل الأسانيد عند المتقدمين ولا المتأخرين إلا أدرجه في كتابه، دفاعًا عن وجود الحدادي في أسانيده هو وأتباعه.

وكما قلت في أول هذا المبحث، فإن هذا مجهود لا فائدة منه ولا جدوى؛ لأن جهالة الحدادي لا تقاس على جهالة من استدل بهم في كتابه؛ لأسباب عديدة؛ هي على النحو الآتي:

أولًا- أن الحدادي يعد من أقرب الأجداد لنا:

فمحمد عبد العظيم والد عبد الله، توفي سنة ١٣٤١هـ - ١٩٣٢م. وعبد الله عبد العظيم، التلميذ الوحيد للحدادي، توفي سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م. وأحد أبناء عبد الله -وهو أحمد عبد الله عبد العظيم- توفي سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

وأبناء أحمد موجودون ويملؤون الآن كفر الشيخ؛ منهم القارئ أحمد أحمد عبدالله عبدالعظيم.

فهل يخرج الحدادي عن كونه في درجة والد عبدالله، أو جده إن زاد؟!

ولننظر إلى فارق التواريخ بين مجاهيل الهذلي وبين ابن الجزري -على سبيل المثال- وبين الحدادي وبيننا.

فقد توفي الهذلي صاحب المجاهيل الثلاثة سنة ٤٦٥هـ، وتوفي ابن الجزري

الذي كشف عن مجاهيل الهذلي سنة ٨٣٣هـ؛ فالفارق بينهما ٣٦٨ سنة.

وتوفي عبدالله عبدالعظيم صاحب الحدادي المجهول سنة ١٣٥٥هـ، أي من نحو ثمانين سنة وأقل، فهل هناك مقارنة بين الأمرين؟!

وعلى هذا فأقول: إذا كان ابن الجزري قد حقَّق ودقَّق وتوصَّل إلى هذه النتيجة بعد هذه الفترة الزمنية، في مجاهيل الهذلي وغيرهم، أفلا نحقِّق وندقِّق في التوصُّل إلى مجهول واحد في هذه الفترة الزمنية، التي لا تخرج عن فترة أجدادنا؟!

ووالله، ثم والله، إنها لمعرَّة علينا إن لم يُحْسَمْ أمر الحدادي في زماننا، وإلا صرنا محل نقد ولوم للأجيال من بعدنا، كما انتقد ابن الجزري سكوت الهمذاني عن مجاهيل الهذلي.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثانيًا- أن الحدادي كان في عهد التسجيل والتدوين:

السبب الثاني من أسباب عدم مقارنة الحدادي بالمتقدمين من مجاهيل الأسانيد، هو أن الحدادي كان في فترة وجود مؤسسة رسمية حكومية بمصر تحفظ للأفراد أنسابهم وممتلكاتهم، من أراضٍ وعقارات، في سجلات محفوظة في هذه المؤسسة. فمن الصعب جدًّا أن ينعدم الشخص من هذه السجلات انعدامًا تامًّا، بإسقاط قيده، وقيد نسبه، وقيد نسله، وقيد ممتلكاته.

وعلى هذا، لا تُقارَن جهالة الحدادي بجهالة من تقدَّمه في العصور السابقة، ولا يُلتفَت إلى عبث صاحب الحجج وأتباعه في التشكيك في هذه المؤسسة الشامخة في التاريخ المعاصر لمصر.

ثالثًا- أن الحدادي تفرَّد بدراسة مستقلة في البحث عنه:

من الأسباب التي لا تُقارَن بها جهالة الحدادي مع غيره، سواء من المتقدمين أو المتأخرين، أنه قد انفرد بدراسة مستقلة في البحث عنه. وقد استغرقت هذه الدراسة ما يقرب من ست سنوات في البحث المتوالي عنه، في السجلات الرسمية وغيرها. وقد حظيت هذه الشخصية بالبحث والتنقيب عنها بما لم يحظ به مجهول واحد من المجاهيل على مختلف العصور فيما أعلم.

ويمكن القول بأنه قد خرج في هذه الشخصية دراستان:

الأولى- آفة علو الأسانيد. وكانت النتيجة فيها أنه لا وجود للحدادي، باجتماع جميع علل العدم فيه.

الثانية- الحجج الجياد. وكانت النتيجة فيها أنها لم تتوصل إلى دليل مادي تنفي به علة واحدة من علل العدم التي اجتمعت في هذه الشخصية، بل كان دفاعها عنه دفاعًا عقيمًا يفتقد الدليل القطعي والمستند المادي..

والله المستعان.

رابعًا- أن الحدادي تفرَّد بعلو المنزلة:

من الأسباب التي لا تُقارَن بها جهالة الحدادي مع غيره من المجاهيل، أن تلميذه الوحيد عبدالله عبدالعظيم وصفه بأوصاف لم يتصف بها أحد من المجاهيل، المتقدمين منهم والمتأخرين؛ حيث قال: «الشيخ الكامل والعمدة الفاضل، الشيخ علي الحدادي، الأزهري الأشعري المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر

والفخر، الشاذلي خرقةً. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًا، سيما كان أزهريًّا شاذليًّا».

فلم أقف، فيما وقفت عليه، على أن مجهولًا قد وُصف بهذه الأوصاف في العصرين.

فما الذي يُفترَض فيمن كانت هذه أوصافه؟! وهل يمكن مثله أن يكون بين أهل عصره مجهولًا؟!

خامسًا- أن الحدادي تفرد بعلو الإسناد على وجه الأرض:

من الأسباب التي لا تقارن بها جهالة الحدادي مع غيره من المجاهيل المتقدمين منهم والمتأخرين؛ أنه قد ارتفع به تلميذه الوحيد عبدالله عبدالعظيم، فأصبح أعلى إنسان على وجه الأرض، في مشارقها ومغاربها، في أسانيد القرآن الكريم، بعد وفاة الحلواني سنة ١٣٠٧هـ.

بل كان هذا العلو لا يقارن، ولم يسبق على مدار التاريخ؛ فقد ارتفع عبدالله عبدالعظيم عن أقرانه أربع درجات، كما تقدم بيانه، فلم يسبق هذا لمجهول ولا معلوم. وإن من المجاهيل لمن كان سببًا في نزول طريقه، كحال إسماعيل المحلي الذي جعله صاحب الحجج من أمثلة مجاهيل المتأخرين.

فما الذي يُفترَض فيمن يكون على هذه الدرجة من العلو في أسانيد كتاب الله تعالى؟! وهل من الممكن -وهو على هذه الدرجة- أن يعد من المجاهيل؟!

سادسًا- أن الحدادي يحمل جميع القراءات الصحيحة:

من الأسباب التي تجعل الحدادي لا يقارن بغيره من المجاهيل، أن طريقه

يؤدي إلى جميع القراءات، ومن كل طرقها: الشاطبية والدرة والطيبة.

قال تلميذه الوحيد عبدالله عبدالعظيم: «قرأت على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل الشيخ علي الحدادي... ختمة للطيبة، وأخرى للشاطبية والدرة».

وزاد صاحب الحجج -فيما زعم مما تقدم- حمله تحريرات المنصوري والعبيدي، فقال: «بينما بقي الطريق المتصل بالحدادي على مدرسة المنصوري والعبيدي»[1].

فهل من كان على هذا القدر من العلم، يخفى على أهل عصره حتى يعد من المجاهيل؟!

وأخيرًا أقول: يا أهل الحل والعقد من علماء الأمة، أستفتيكم في الآتي:

شخص يعد من أجدادنا، ووجوده كان في وجود التدوين والتسجيل والمستندات، وعُنِي بالبحث والتنقيب عنه في دراسة مستقلة، وكان من أهل الفضل وعلو القدر في وقته، وتفرَّد بعلو الأسانيد على وجه الأرض، وكان يحمل أعلى ما في هذا التخصص من علومه.

فهل يخفى هذا الشخص عن جميع علماء عصره من أهل هذا التخصص وغيرهم، ولا يعرفه ويأخذ عنه إلا تلميذ واحد؟!

وهل من الممكن أن نضع مثل هذا في صفوف مجاهيل الأسانيد؟!

---

(١) الحجج الجياد: ١١١ – ١١٢.

وهل سبق في تاريخ الإسلام شخص كان هذا حاله؛ لم يأخذ عنه إلا تلميذ واحد، وكان مآله إلى سلة المجاهيل؟!

وهل سبق في عصر من العصور أن تنتهي أعلى أسانيد الأرض في القرآن الكريم وغيره إلى شخص مجهول، وأقر هذا الأمر أحد من العلماء؟!

أفتوني أثابكم الله.

إن صاحب الحجج قد صرف أكثر من ثلث كتابه، في تشتيت القارئ وبلبلة فكره في قضية المجاهيل؛ ليوثق وجودهم في الأسانيد ويؤصله. وما كان ذلك إلا لأجل الحدادي.

وما وثَّقه صاحب الحجج وأصَّله باطلًا ذهب أدراج الريح، بعدم مقارنة الحدادي وقياسه بهؤلاء المجاهيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* * *

وَقْفَةٌ فِي تَأْكِيدِ تَبْرِئَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ ادِّعَاءِ صَاحِبِ الْحُجَجِ

مما لا يخفى على محقق، أن من جوانب التدليس أن يذكر المُدلِّس في أسانيده بعض الأسماء المجهولة، اعتمادًا على عدم توصل أهل التحقيق إليها.

وقد جعل صاحب الحجج -فيما سبق من كلامه- السكوت عن مجاهيل الأسانيد هو الصراط المستقيم والهدي القويم، للمتقدمين والمتأخرين من أئمة القراءات وأئمة الحديث.

ومع أن الحدادي قد خرج عن نطاق هذا التأصيل الذي أصَّله صاحب الحجج، بما تقدم من كلامي، لكن وجب علينا رد هذا الافتراء عن المتقدمين.

فأقول: إن الصراط المستقيم، والهدي القويم الذي كان عليه المتقدمون، هو تنقية وتنقيح أسانيد كتاب الله تعالى مما يقع فيها من خلل، والكشف عمن صدر عنه هذا الخلل، أيًّا كانت مكانته ومنزلته، وعدم السكوت عن ذلك، لا بالسكوت، كما ادَّعى صاحب الحجج.

والأدلة على حرص المتقدمين على سلامة الأسانيد من التدليس بالمجاهيل وغيرهم، كثيرة ولا تُحصَى، وقد تقدَّم منها ما ذكرناه في نماذج من تدليس المتقدمين في مبحث (الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمدلسين)، وما سبق أيضًا في رد ابن الجزري لمجاهيل الهذلي، وما سبق أيضًا في رد الهمذاني لمجاهيل

الرهاوي، حتى وصل في إنكاره إلى أن قال: «وأنا أبـوء إلى الله مـن عهدتـه ولا أقر بصحته»[(١)]. **وأضيف الآتي إلى ما تقدم:**

أولًا- في ترجمة أبي أحمد عبدالله بن الحسين السامري (المتوفى ٣٨٦هـ)، قال الذهبي: «لا أشك في ضعف أبي أحمد. وأعلى ما وقع لي إسناد القراءات مـن طريقه، ولكن الحق يقال»[(٢)].

وقد ذكر الذهبي في كتابه بعض مجاهيل السامري؛ منهم علي بن الحسين أبـو الحسن الوزان، فقال: «هذا شيخ مجهول ما ذكره إلا السامري، والعهدة عليه»[(٣)].

زاد ابن الجزري في كلام الذهبي: «والعهدة عليه، فإني لم أرَ الخطيب ذكـره في تاريخه، وقد وقعت لي رواية السوسي من طريقه عالية»[(٤)].

فيُلاحَظ أن المجاهيل تؤدي إلى العلو، كما يلاحظ أن الإمام الذهـبي قـال الحق مع استفادته من هذا الطريق وعلوه.

وكذلك قال الذهبي كلمة الحق في ترجمة أبي الحسن يحيى بـن إبـراهيم بـن البياز (المتوفى ٤٩٦هـ)؛ حيث قال: «قال أبو القاسم بـن بـشكوال: أخبرنـا عنـه جماعة، وسمعت بعضهم يضعّفه وينسبه إلى الكذب وإلى ادعاء الرواية عمن لم يلقه ولا أجازه».

---

(١) غاية النهاية: ١/٢٤٥.

(٢) معرفة القراء الكبار: ١/٣٢٨.

(٣) المرجع السابق: ١/٢٤٦.

(٤) غاية النهاية: ١/٥٣٤، ٥٣٥.

ثم قال الذهبي: «وقد وقع لنا سنده بالقراءات عاليًا، وفرحنا بـه وقتًـا، ثـم أوذينا فيه، وبان لنا ضعفه»[(١)].

فتأمل، يا عاقل، في مصادر علو الأسانيد.

وليت صاحب الحجج ورفاقه اقتفـوا أثـر الذهـبي في قبـول الحـق وقـوله، لكنهم يجاهدون جهادًا مستميتًا في دحضه.

ثانيًا- في ترجمة أبي العباس أحمد بن زيدان البغدادي، قال الذهـبي: «قـال أبو عمرو الداني: بغدادي، أقرأ الناس ببيـت المقـدس. أخـذ القـراءة عـن أبي بكر بن مجاهد، وهو الذي لقَّنه القرآن. توفي سنة أربع عشر وأربعمائة، وعُمِّر ونيَّف على المائة، قاله لي من قرأ عليه من أصحابنا المغاربة.

قلت: هذا مجهول لا يُعرَف، روى عنه نكرة لا يُتَعَرَّف، وكتبناه للفرجة»[(٢)].

زاد ابن الجـزري في كلام الذهـبي: «وقـد عاش بعـد ابـن مجاهـد تـسعين عامًا»[(٣)].

ولم يعلق ابن الجزري على كلام الذهبي، ولـم يعـترض على شيء منـه. ولـو كان ابن الجزري رأى في هذا الكلام تجاوزًا من الذهبي لعلَّق على ذلك، كما هـو الحال في منهجه.

وكأن الإمام الذهبي يقول: من هو هذا الشيخ الذي أدرك ابن مجاهد، وأخذ

(١) معرفة القراء الكبار: ١/٤٤٩. وأيضًا غاية النهاية: ٢/٣٦٤.

(٢) معرفة القراء الكبار: ١/٣٧٥.

(٣) غاية النهاية: ١/٥٥.

عنه القراءة تلقينًا، وعُمِّر حتى زاد على المائة، وعاش تسعين سنة بعد وفاة شيخه؟!

ومن هم أصحاب الداني الذين تفرَّدوا بالأخذ عنه في عصرهم؟!

فيُفترَض في مثل هؤلاء أن يكونوا من مشاهير عصرهم ووقتهم؛ لنيلهم هذا الشرف وهذا العلو؛ حيث إن بينهم وبين ابن مجاهد درجة واحدة، ولا يكونوا نكرة لا يعرفون!

ثم إن هذا الأمر لم يتحقق للإمام الداني نفسه، وهو أستاذ عصره وإمام دهره، وهو أحرص الناس على مثل ذلك؛ فإن أعلى ما لدى الداني من طريق ابن مجاهد تلاوةً وأداءً درجتان، وهذا في رواية الدوري عن أبي عمرو فقط؛ حيث إنه أخذ عن أبي إسحاق عبدالعزيز بن خواستي، عن أبي طاهر عبدالواحد بن أبي هاشم، عن ابن مجاهد.

ولم يتحقق للداني أن يكون بينه وبين ابن مجاهد درجة واحدة إلا من طريق الرواية بالسماع فقط؛ وهذا عن شيخه محمد بن أحمد الكاتب عن ابن مجاهد مباشرةً. جاء هذا في أسانيده سماعًا إلى رواية كل من البزي، وقنبل، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة، وخلف، وخلاد، وأبي الحارث[1].

فإذا كان الذهبي، فيما تقدم، قد جعل من العجيب أن الكندي عاش بعد أخذه عن شيخه سبط الخياط ثلاثًا وثمانين سنةً، وليس بعد وفاة شيخه، ألا

(١) راجع أسانيد الداني في كتابه التيسير: ٢١-٢٥.

يكون هذا الشيخ الذي عاش تسعين سنة بعد وفاة شيخه أعجب من ذلك؟!

فلعل ما تقدَّم بيانه هو الذي دفع الإمام الذهبي إلى أن يقول في ترجمة لذلك الشيخ: «وكتبناه للفرجة».

وعلى كلٍّ، فإن ما تقدَّم يؤكد عدم سكوت العلماء عمن يصدر عنه خلل في الأسانيد، وإن كان الإمام الداني نفسه.

ثالثًا- في ترجمة أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي (المتوفى سنة ٤٤٦هـ) -المتقدم في مبحث المدلسين- قال الذهبي: «كان أعلى من بقي في الدنيا إسنادًا في القراءات على لينٍ فيه».

ثم قال: «وقرأ على جماعة يطول ذكرهم، وفيهم أناس لا يُعرَفون إلا من قبله»[١].

وقال ابن الجزري في ترجمته: «مع أنه إمام جليل القدر، أستاذ في الفن، ولكنه لا يخلو من أغاليط وسهو. وكثرة الشره أوقع الناس في الكلام فيه»[٢].

وقد ترجم الذهبي والجزري لعدد من شيوخ الأهوازي المجاهيل، وأشارا إلى ذلك. قال الذهبي في ترجمة أحدهم، وهو محمد بن عبدالله بن القاسم الخرقي: «شيخ مجهول لا يُعرَف، كالثلاثة قبله»[٣].

---

(١) معرفة القراء الكبار: ٤٠٣/١.

(٢) غاية النهاية: ٢٢٠/١.

(٣) معرفة القراء الكبار: ٣٣٧/١، ٣٣٨. وراجع الغاية: ٧٢/١، ١٢٣، ١٨٣، ٥٣٤.

فكما نرى، فإن جلالة قدر الأهوازي وأستاذيته في هذا الفن، لم يمنعا من كشف خلله.

وقد عبر ابن الجزري بالشره عن شدة رغبة الأهوازي في تعدد الشيوخ والعلو، كما عبَّر بها ابن مسدى، فيما تقدم، في نقده لشيخه عيسى بن عبدالعزيز الشريشي، وهو أحد المدلسين المتقدمين في مبحث التدليس؛ حيث قال ابن مسدى: «ختمت عليه بالسبع من طريق (التجريد)، ومع هذا ففي أسانيده تخليط كثير. والشره يسد باب الصواب»[1].

فهل بعد هذا كلام يُقال في عدم سكوت المتقدمين عمن صدر عنه خلل في الأسانيد؟!

رابعًا- في ترجمة الحسين بن قتادة بن مزروع الحسني الفاسي (المتوفى سنة ٦٨١هـ) قال الإمام ابن الجزري: «قرأ بالروايات على الإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الفاسي، وذكر أنه قرأ القراءات جمعًا وإفرادًا بمسجد النبي ﷺ على إمامه عمر بن معن الزبري، عن قراءاته على محمد بن سعدون القرطبي، عن قراءته على أبي القاسم الشاطبي. وهذا إسناد مجهول»[2].

ثم ترجم الإمام الجزري لشيخ ذلك الشيخ فقال: «عمر بن معن أبو حفص الزبري، إمام المسجد النبوي، ذكر السيد الرضى الحسين بن قتادة الطوسي، أنه

---

(١) غاية النهاية: ١/٦٠٩.

(٢) المرجع السابق: ١/٢٤٨.

قرأ عليه ختمات جمعًا وإفرادًا، وأنه قرأ على محمد بن سعدون بن تمام القرطبي، عن قراءته على الشاطبي، ولا يُعرَف عمر هذا ولا شيخه»[1].

ثم ترجم الإمام الجزري لشيخ شيخ ذلك الشيخ فقال: «محمد بن سعدون بن تمام أبو عبدالله الأزدي الأنصاري القرطبي، ذُكِر أنه قرأ على أبي القاسم الشاطبي، قرأ عليه عمر بن معن إمام مسجد المدينة، وهما مجهولان لا يُعرَفان»[2].

فعلى أي شيء يُحمَل قول ابن الجزري: «وهذا إسناد مجهول»، وقوله: «ولا يعرف عمر هذا ولا شيخه»، وقوله: «وهما مجهولان لا يعرفان»؟!

فهل يحمل على الإقرار بهما والسكوت عنهما بعد كشفهما؟! أم يحمل على إنكارهما وإلقاء المسؤولية على من أوجدهما؟!

فهذه أربعة أمثلة أكتفي بها بجانب ما تقدم، في بيان منهج المتقدمين في الكشف عن مجاهيل الأسانيد والتنبيه على ذلك، فما كان يمنعهم مانع من ذكر من صدر عنه نحو هذا، أيًا كانت منزلته ومكانته وأستاذيته في هذا الفن.

وما كان ذلك إلا لتنقية أسانيد كتاب الله تعالى مما يشوبها من خلل بغرس أسماء مجهولة فيها؛ إما مُدلَّسة، أو لا وجود لها أصلًا.

فكان المتقدمون بصنيعهم هذا، يتبرؤون إلى الله تعالى أولًا، ثم يلقون

---

(١) غاية النهاية: ١/١٩٨.

(٢) المرجع السابق: ٢/١٤٢.

العهدة والمسؤولية على من أوجد هؤلاء المجاهيل، حتى لا يضعوا أنفسهم موضع نقد وتقصير أمام الأجيال القادمة إذا سكتوا عن ذلك. وعلى هذا، لا يقال إن السكوت عن طرق المجاهيل والإقرار بها هو الصراط المستقيم، والهدي القويم الذي كان عليه المتقدمون من أئمة القراءات، كما ادعى صاحب الحجج.

وما تذرَّع به واستند إليه صاحب الحجج فيما سبق من كلام ابن الجزري في سكوت الهمذاني عن بعض مجاهيل الهذلي؛ قد سبق الرد عليه. ويُضاف إلى ذلك أن من أقوى الأدلة على إنكار الهمذاني لأفاعيل الهذلي، أنه لم يسند إليه مطلقًا في كتابه (غاية الاختصار) في القراءات العشر، مع أن الهمذاني أخذ القراءات عن ثلاثة من تلاميذ الهذلي؛ هم: محمد بن بندار الواسطي، وإسماعيل بن الفضل الأصبهاني، وعبدالواحد بن شيذة السكري.

فهؤلاء الثلاثة ضمن تلاميذ الهذلي، وضمن شيوخ الهمذاني. والمتصفح لطرق أسانيد الهمذاني في (غايته) يجد أنه أسند إلى شيخه محمد بن بندار في خمسة وأربعين موضعًا، وإلى شيخه إسماعيل بن الفضل في أربعة مواضع، فلم يدخل في أي موضع من هذه المواضع إلى طريق الهذلي.

وهذا من أوضح الدلالات على أن الهمذاني قد احتاط لنفسه بالابتعاد عن جميع أسانيد الهذلي التي ذكرها في كتابه (الكامل)؛ حيث إن الهذلي ذكر أنه أخذ عن ثلاثمائة وخمسة وستين شيخًا، وجمع في كتابه خمسين قراءة.

فلا يقال إن الهمذاني سكت عن بعض مجاهيل الهذلي، بل الهمذاني قد ابتعد عن جميع أسانيد الهذلي بالكلية. والمتتبع لمنهج الهمذاني يجد أنه من أقوى المحققين والمدققين لطرق الأسانيد من بين المتقدمين؛ وهذا بشهادة الإمام ابن الجزري؛ حيث قال في سياق تحقيقه لبعض الطرق: «والصواب ما أسنده الحافظ أبو العلاء الهمذاني وقطع به؛ لأنه الحجة والعمدة»[1].

والهمذاني لا يسكت عن رد أي خلل بالأسانيد حتى مع كبار الأعلام؛ فها هو ينكر، وبشدة، ما وقع في أسانيد أبي عبدالله محمد بن الحسين الكارزيني؛ من أن إدريس بن عبدالكريم الحداد أخذ عن قتيبة بن مهران مباشرةً عن الكسائي.

فقال: «لو أقسم بالله مقسم أن إدريس لم يَلْقَ قتيبة، فضلًا عن القراءة عليه، لم يحنث»[2].

ثم قال بعد تبريراته لذلك: «وكيف تصرف الأمرُ، فلْيُعلَم أن هذا الإسناد مُفتعل باطل، لا شك أنه مما عملته يدا بعض الكذابين. وإدريس وابن شنبوذ -بحمد لله- بريئان من هذا المفتعل؛ فإنهما ثقتان، وحُمِل ذلك على غيرهما.

ولو لم تقع رواية قتيبة -على جلالته- إلا من الجهة التي ذكرنا، لوجب العدول عنها والأخذ بغيرها؛ فكيف وقد وجدنا عنها -والحمد لله- مندوحة؟!

---

(١) النشر: ١/١٨٩.

(٢) غاية الاختصار: ١/١٥٠.

ومن رواها من هذه الجهة -بعد تنبيهنا على بطلانها- فقد ضارع واضعها، وشارك مفتعلها؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: (من روى عني حديثًا وهو يرى أنه كذب، فهو أحد الكذابين)»[١].

فهذا هو منهج الهمذاني؛ فلم تمنعه علو منزلة الكارزيني وإمامته في عصره من الكشف عما وقع فيه من خطأ في الأسانيد والتحذير من ذلك. ولو كان السكوت عن خلل الأسانيد هو الصراط المستقيم والهدي القويم عند المتقدمين -كما يرى صاحب الحجج- لكان من أولى الأولويات أن يسكت الهمذاني عما صدر من الكارزيني؛ لجلال قدره وعلو شأنه.

فقد قال الإمام الذهبي في ترجمته: «سألت الإمام أبا حيان عنه، فكتب إليَّ: إمام مشهور لا يُسأل عن مثله»[٢].

والشاهد من هذا وذاك، أن الكشف عن عور الأسانيد كان من أهم المهمات عند المتقدمين، وكان شغلهم الشاغل، ولا يردهم عن ذلك الأمر علو شأن، ولا جلال قدر، ولا أستاذية فن؛ فقد كانوا يصدعون بالحق مع من علا ومن نزل.

علمًا بأن الإمام الذهبي قد أوجد مبررًا فيما بعدُ لما صدر عن الإمام الكارزيني، ومع هذا فلم ينكر أحد العلماء على الهمذاني ما قاله؛ لأنه استند إلى ما بين يديه مما نقل عن الكارزيني في وقته.

(١) غاية الاختصار: ١/١٥٢، ١٥٣. والحديث في سنن الترمذي (٢٦٦٢)، وسنن ابن ماجه(٣٨). وصححه الألباني.

(٢) معرفة القراء الكبار: ١/٣٩٨.

قال الإمام الجزري في ترجمة إدريس الحداد: «وأما ما ورد في بعض أصول الكارزيني من أنه قرأ على قتيبة عن الكسائي، قال الحافظ أبو العلاء الهمذاني: لو أقسم بالله مقسم أن إدريس لم يَلْقَ قتيبة، فضلًا عن القراءة عليه، لم يحنث.

وقال الحافظ أبو عبدالله الذهبي: ومن خطه نقلت، إنما قرأ إدريس على خلف عن قتيبة، فسقط اسم خلف من كتاب الكارزيني. وقد بيَّن ذلك صاحب (المبهج) أبو محمد»[1].

فنرى الإمام الجزري قد أكد صحة كلام الهمذاني بقوله: «وأما ما ورد في بعض أصول الكارزيني...» ثم ذكر طرفًا من كلام الهمذاني، ثم ذكر ما قاله الإمام الذهبي.

وأيًا ما كان الأمر، فإن أهم ما يؤخذ من ذلك كله، هو منهجية المتقدمين في كيفية التعامل مع المتلاعبين بأسانيد القرآن الكريم.

وأقول وأكرر: ما جاءت إطالة في هذا المبحث لأجل الحدادي، فإن أمر الحدادي تقدم أنه قد خرج عن نطاق ما أَصَّل له صاحب الحجج. فإن الإطالة دعت إليها الحاجة، ودفعت إليها الضرورة؛ للرد على ما أراد أن يوثقه صاحب الحجج ويؤصِّله، من أن السكوت عما يصدر في الأسانيد من خلل بمجاهيل وغيره، هو الصراط المستقيم والهدي القويم للأئمة المتقدمين.. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

---

(١) غاية النهاية: ١/١٥٤.

المبحث الثالث عشر

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَرُدُّ مَا يَسْتُرُ عَبْدَاللهِ عبدالْعَظِيمِ

لما لم أتوصل إلى شخصية الحدادي من خلال دراستي في البحث عنه، أضفت مبحثًا خاصًا في ذكر من اشتهر بلقب (الحداد) من العلماء في عصر عبدالله عبدالعظيم. وقلت في مقدمة هذا المبحث: «كان من المُفتَرَض أن ينتهي هذا البحث عند هذا الحد، لكن من باب الأمانة في استيفاء جوانب البحث، كان من الواجب المحتم أن أبحث عن كل ما هو ممكن من الوجوه التي يحمل عليها هذا الأمر... فمن المحتمل أن تكون الشخصية التي ذكرها الشيخ عبدالله عبدالعظيم شخصية حقيقية وليست وهمية، لكن دخل الاسم تحريف أو اختصار؛ الأمر الذي جعله مجهولًا غير معروف؛ لذا يجب تحرير المسألة تحريرًا دقيقًا لوضع الأمر في نصابه.

فإذا عدنا إلى كلام الشيخ عبدالله، نجده يقول: قرأت على الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل، الشيخ علي الحدادي الأزهري الأشعري المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، الشاذلي خرقةً. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًا، سيما كان أزهريًا شاذليًا»[1].

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١٢٥.

ثم قلت: «فمن من علماء الأزهر كان في عصر عبدالله عبدالعظيم، يلقب بالحداد، ومالكي المذهب، وكان على هذا القدر الجليل من الأوصاف؟!

وبعد البحث والتنقيب، لم يظهر من بين علماء الأزهر إلا ثلاثة ممن كانوا في عصر عبدالله عبدالعظيم، يلقبون بالحداد.

وهؤلاء الثلاثة كانوا من أشهر علماء الأزهر، بل كانوا من أشهر علماء مصر على الإطلاق، وهم: محمد بن شحاتة الحداد، وأبو بكر بن محمد الحداد، ومحمد بن علي أبو بكر الحداد»[1].

ثم قلت في خلاصة هذا المبحث:

«هؤلاء هم الثلاثة الذين لُقِّبوا بالحداد في عصر الشيخ عبدالله عبدالعظيم، ممن كانوا من علماء الأزهر الشريف. وخلاصة الأمر فيهم:

الأول- هو الشيخ محمد بن شحاتة الحداد. مولده: ١٢٢٠هـ - ١٨٠٥م، ووفاته في: ١٢٨١/٦/٢٦هـ - ١٨٦٤/١١/٢٦م.

وكان من كبار علماء الأزهر الشريف، وكان مالكي المذهب، كما كان شيخ الطريقة الخلوتية. وعمره مناسب جدًّا لإمكانية المقابلة مع الشيخ إبراهيم العبيدي؛ إذ إن العبيدي توفي في عشر الأربعين بعد المائتين وألف، ولكن لم يثبت أن الشيخ محمد الحداد كان من علماء القراءات.

الثاني- هو الشيخ أبو بكر بن محمد بن شحاتة الحداد. مولده: ١٢٤٧هـ - ١٨٣٢م، ووفاته في: ١٣٣٥/٤/١٩هـ - ١٩١٧/٢/١٢م.

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١٢٦.

وهو ابن الشيخ الأول، وكان من كبار علماء الأزهر الشريف، وكان مالكي المذهب، وكان شيخ الطريقة الخلوتية بعد والده، وعمره غير مناسب للمقابلة مع الشيخ العبيدي، ولم يثبت أيضًا أنه كان من علماء القراءات.

الثالث- هو الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني الحداد. مولده: ١٢٧٠هـ-١٨٥٤م، ووفاته في: ١٣٥٧/١٢/٢٠هـ - ١٩٣٩/٢/٩م.

وكان من كبار علماء الأزهر الشريف، وكان شيخ الإقراء والقراء بالديار المصرية، وكان مالكي المذهب، وكان تلميذ الشيخ السابق في غير علم القراءات، وكان شديد الحب له؛ لذا لَقَّب نفسه بأبي بكر الحداد، وسمَّى أكبر أولاده بأبي بكر.

فهذه خلاصة الأمر فيمن لُقِّب بالحداد في ذلك العصر من علماء الأزهر بمصر»[1].

ونظرًا إلى أنه لا يوجد غير هؤلاء الثلاثة ممن لُقِّب بهذا اللقب في ذلك العصر من علماء مصر ممن كان بتلك الأوصاف المذكورة، وتصديقًا لعبدالله عبدالعظيم في أوصافه لشيخه، قلت: «وبعد التعرُّف على هؤلاء الثلاثة، وعلو قدرهم بين شيوخ عصرهم، أقولها يقينًا لا تخمينًا: إن حدادي الشيخ عبدالله عبدالعظيم لا يخرج عن واحد من هؤلاء الثلاثة؛ فمن اتصف بتلك الصفات التي ذكرها الشيخ عبدالله في إجازته لا يخرج عن كونه واحدًا ممن سبق

(١) آفة علو الأسانيد:١٣٦-١٣٧.

ذكرهم؛ فجميعهم قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر.. والله أعلم»[(١)].

وكان هذا من باب حفظ ماء الوجه والستر لعبدالله عبدالعظيم. وعللت هذا فيما تقدم من كلامي: «فمن المحتمل أن تكون الشخصية التي ذكرها الشيخ عبدالله عبدالعظيم شخصية حقيقية وليست وهمية، ولكن دخل الاسم تحريف أو تبديل، أو اختصار؛ الأمر الذي جعله مجهولًا غير معروف».

فردَّ عليَّ صاحب الحجج هذا التلطف برد صارخ في أكثر من عشر صفحات، قائلًا: « لما لم يتبين للشيخ السيد منهاج أهل العلم من المقرئين والمحدثين، من المتقدمين منهم والمتأخرين، في رواية الحدادي، ذهب إلى عدم وجود شخص يدعى بعلي الحدادي. وليته وقف عند هذا الحد؛ ولكنه ذهب – بعد ذلك– مذهبَيْن خاطئَيْن في تعيين (الحدادي)–شيخ عبدالله عبدالعظيم– بناهما على الظن الذي لا مرجح له. وقد محض الشيخ هذه المسألة برمتها لمثل هذا الظن»[(٢)].

إلى أن قال: «وكم كنت أود أن الشيخ صان كتابه عن مثل هذا الظن، كيف وقد نهى الله عن مثله؟! فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[(٣)]. والظن الذي لا مرجح له ليس من العلم والحق في شيء، كما قال تعالى:

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١٣٧.

(٢) الحجج الجياد:١١٥.

(٣) سورة الإسراء، الآية:٣٦.

﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا﴾[1]»[2].

إلى أن قال: «فمن أين حصل اليقين للشيخ؟! وهؤلاء الثلاثة ليس واحد منهم يسمى (عليًا)، ولا أحد منهم يقال له الحدادي»[3].

إلى أن قال في رد احتمالية رواية عبدالله عن محمد شحاتة الحداد عن العبيدي: «يلزم من قول الشيخ هذا تكذيب عبدالله عبدالعظيم؛ لأنه صرَّح بقراءته على الحدادي ختمة بالعشر الصغرى، وأخرى بالعشر الكبرى، أو تكذيب الحداد؛ لأن الشيخ عبدالله عبدالعظيم صرَّح بأن شيخه أخبره بأنه قرأ القراءات العشر الصغرى والكبرى على العبيدي.

ثم إذا كان عبدالله عبدالعظيم لم يقرأ القراءات؛ فكيف إذن تعلم أداءها، ووصل إلينا من طريقه على وجهه المستقيم، على أنه لم يذكر في إجازتيه شيخًا له غير الحدادي؟!»[4].

وأطال الكلام وصال وجال حتى قال: «فبان أن هذه المسألة برمتها مبنية على الظن الخاطئ المضطرب»[5].

---

(١) سورة النجم، الآية:٢٨.

(٢) الحجج الجياد: ١١٥.

(٣) المرجع السابق: ١١٦.

(٤) المرجع السابق: ١١٩-١٢٠.

(٥) الحجج الجياد: ١٢٣.

وبهذا قطع صاحب الحجج بفساد هذا المبحث الذي ما وضعته إلا لسببين:

أولهما- تلمُّس أبواب الستر وحفظ ماء الوجوه.

ثانيهما- الكشف عمن تلقَّب بهذا اللقب من العلماء ممن كان بأوصاف عبدالله عبدالعظيم في ذلك الوقت، وإلا فأمر الحدادي محسوم بالنسبة إليَّ عند قولي: «كان من المفترض أن ينتهي هذا المبحث عند هذا الحد. ولكن من باب الأمانة في استيفاء جوانب البحث، كان من الواجب المحتم أن أبحث عن كل ما هو ممكن من الوجوه التي يحمل عليها هذا الأمر»(١).

وقد كان هذا أيضًا على سبيل درء الاستدراك؛ حتى لا يأتي من يقول: قد كان في عصر عبدالله عبد العظيم من هو مُلقَّب بهذا اللقب ممن كان في درجة الأوصاف التي ذكرها عبد الله عبد العظيم في إجازتيه؛ فما المانع من أن يكون هو مع التدليس في الاسم؟!

وأيضًا فربما الكشف عن هؤلاء الثلاثة يكشف لغيرنا فيما بعد ما لا يظهر لنا الآن.

أما عن قول صاحب الحجج: «فمن أين حصل اليقين للشيخ؟! وهؤلاء الثلاثة ليس واحد منهم يسمى عليًّا، ولا أحد منهم يقال له الحدادي»(٢).

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١٢٥.

(٢) الحجج الجياد: ١١٦.

فأقول: حصل اليقين للشيخ من أوجه عديدة:

أولها- أنه لا وجود لهذه الشخصية على حالتها الراهنة (علي الحدادي).

ثانيها- كيف لا يُعرَف إلا الاسم الأول فقط ممن بلغ في دهره غاية القدر والفخر، وتحلى بالورع والتقى؟!

ثالثها- أن ساحة التدليس تعج بمن لا وجود لهم أصلًا؛ فما أهون التدليس في الاسم فقط!

رابعها- أن لقب الحدادي تحوَّل إلى الحداد في جميع إجازات التلميذين الوحيدين لعبدالله، اللذين صدرت عنهما إجازات، وهما: إسماعيل أبو نور، والفاضلي، حتى في الإجازة المزيفة التي نسبت إلى أبي حطب[1].

خامسها- أن هؤلاء الثلاثة فقط الذين لقبوا بالحداد من مشاهير علماء الأزهر في عصر عبد الله عبد العظيم.

سادسها- أن هؤلاء الثلاثة قد بلغوا بالفعل في عصرهم غاية القدر وقمة الفخر، وقد ذكرت طرفًا من منزلتهم في (آفة علو الأسانيد:١٢٥-١٣٧).

فمن خلال هذه الأوجه الستة حصل اليقين الذي استفهم له صاحب الحجج وتعجب.

وأما عن قوله: «يلزم من قول الشيخ هذا تكذيب عبدالله عبدالعظيم؛ لأنه صرَّح بقراءته على الحدادي ختمة بالعشر الصغرى، وأخرى بالعشر

---

(١) راجع صور هذه الإجازات في هذا آفة علو الأسانيد: ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٧، والحجج الجياد: ١٤٨.

الكبرى، أو تكذيب الحداد؛ لأن الشيخ عبدالله عبدالعظيم صرَّح بأن شيخه أخبره بأنه قرأ القراءات العشر الصغرى والكبرى على العبيدي»[(١)].

أولًا- بالنسبة إلى الحدادي هذا فلا وجود له أصلًا حتى نصدقه أو نكذبه؛ فعندما تتوصل إلى وجوده نبحث أمر تكذيبه من تصديقه.

ثانيًا- بالنسبة إلى عبدالله عبدالعظيم، فإن لم يتم التوصل إلى هذه الشخصية التي غرسها في أسانيد كتاب الله تعالى -وهي الحدادي- ففي هذه الحالة لا يعلو قدرًا ولا علمًا على من تقدم ذكرهم ممن وقعوا في مثل هذا الأمر، مثل الأهوازي، ومسعود الحلي، ويوسف البغدادي، وابن البياز، وابن الدباس، والشريشي، وغيرهم ممن تقدم ذكرهم في مبحث التدليس والمدلسين، وفي المبحث السابق؛ فعندئذٍ يستوي عبدالله عبدالعظيم بهؤلاء ويقال فيه ما قيل فيهم، بل وحاله يكون أشد؛ لأن إمكانية التوصل إلى شيخه من المفترض أن تكون أيسر من غيره؛ لما ذكره من صفاته، ولأنه كان في عصر السجلات والتسجيل. وهذا لم يتوافر عند من تقدم.

وأما عن قوله: «ثم إذا كان عبدالله عبدالعظيم لم يقرأ القراءات، فكيف إذن تعلم أداءها، ووصل إلينا من طريقه على وجهه المستقيم، على أنه لم يذكر في إجازتيه شيخًا له غير الحدادي؟!»[(٢)].

---

(١) الحجج الجياد: ١٢٠.

(٢) المرجع السابق: ١١٩-١٢٠.

وأقول: هذا السؤال نفسه بالتمام والكمال، تعرضت له من بعض تلاميذ من خرج فيه كتابي السابق (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية)؛ علمًا بأن ذلك الشيخ أعلن التحدي بعلمه ولم يجد له مناظرًا؛ فمن أين جاء بهذا العلم الوفير والغزير مع عدم صحة سنده؟![1].

فعليك أن تذهب إليه يا صاحب الحجج ليجيبك على سؤالك واستعجابك.

ثم إننا لا نذهب بعيدًا، فيمكن لك أن تطرح سؤالك هذا على أخيك الذي كشفت عن تدليسه بمستنداتك؛ من أين جاء بالقراءات العشر التي يُقرئها الآن؟! مع أن بين ميلاده ووفاة الشيخ الذي ادَّعى أنه أخذ عنه هذه القراءات أكثر من ثلاثين سنةً.

فهذا أيضًا لم يذكر في إجازته إلا شيخًا واحدًا كعبدالله عبدالعظيم[2].

والمتأمل في حال المدلسين يجد أن غالبهم -ويمكن أن يقال: جميعهم- كانوا من البارعين والحاذقين في هذا الفن؛ فما وقفتُ على مدلس افتُضح في أسانيده إلا وقد مُدح في علمه وأدائه. وقد تقدم عدد من الأمثلة على ذلك في مبحث «الحجج الجياد تَتجاهل التدليس والمدلسين».

وهنا أقول: من أين جاء أولئك المذكورون في ذلك المبحث وغيرهم من

---

(١) رجع الشيخ عن هذا فيما أخبرني به أخصُّ تلاميذه الشيخ أحمد طلبة، وسبقت الإشارة إلى هذا. ختم الله لي وله بخير.

(٢) راجع هذا في مبحث (الحجج تكشف عن مدلس معاصر).

الكذابين والمدلسين في الأسانيد، بالبراعة والحذق في الأداء؟!

أقول: جاؤوا به مما أخفوه وطمسوا معالمه، وهو أن الواحد من هؤلاء في بداية تعلمه يذهب إلى شيخ، ويأخذ معه زمنًا من العمر حتى يصقله هذا الشيخ في هذه الصنعة، ويكون هذا الشيخ ممن لا يحملون أسانيد، أو أسانيده نازلة.

ثم إن هذا التلميذ، بعد أن يشتد عوده في هذا الفن ويستوي على سوقه، تتملكه شهوة علو الإسناد التي لم تتوفر له من خلال شيخه، فيدفعه هذا إلى مسلك التلاعب في الأسانيد، وبهذا يقع في شر وبلاء التدليس.

فاغترار الشخص بعلمه، وتنكره لشيخه الذي بذل معه جهده، وتَمَلُّك شهوة علو الإسناد منه، هي أسباب أساسية في وقوع الشخص في التدليس.

ولعل براعة المدلس في الأداء تدل على أن وراءه شيخًا متقنًا. وهذا الشيخ خفي أمره وطُمس أثره بسبب التدليس في الإجازات والأسانيد؛ عاليها ونازلها. وقد أشرت إلى هذا في مبحث «الحجج تكشف بنفسها عن مقصدها».

وقلت أيضًا: ليس كل ما هو مكتوب في الإجازات يُعبِّر عن واقع؛ لا من حيث صحة النقل، ولا من حيث اتصال السند.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

*　　*　　*

المبحث الرابع عشر

نِهَايَةُ الْكَلامِ وَفَصْلُ الْمَقَالِ فِي الْحَدَّادِيِّ

إن جميع ما تقدَّم في مسألة الحدادي، ما كان إلا لمجاراة صاحب الحجج في الرد على شبهاته التي عمد بها إلى البلبلة والتشتيت عن صلب الموضوع ولب المسألة.

وهذا المبحث هو صلب الموضوع الذي نحن بصدده.

فأقول:

كان آخر كلامي في نهاية البحث عن الحدادي أن قلت: «ولا أقول قول الجهلاء بأنني أتحدى من يأتي بخلاف ما أثبته. ولكن أقول: إن جاء غيري وأثبت خلاف ما أثبته فله الفضل. وأسأل ربي ألا يحرمني أجر الاجتهاد.. والله وحده المستعان»[1].

وإلى لحظة كتابتي هذه السطور، لم أجد من جاء بغير ما أثبته في شخصية الحدادي. ولو كنت وجدت ذلك ما أرهقت نفسي فيما تقدم من أول هذا البحث وفيما هو آتٍ منه، فلست ممن سُلبت عقولهم حتى أماريَ في أمرٍ إن كان قد صح ثبوته وتأكد ظهوره.

وفوق هذا كله، أين مراقبة من يعلم السر وأخفى؟!

---

(١) انظر: آفة علو الأسانيد: ١٢٤.

أقول وأكرر وأكرر: إن المسافة التي بيني وبين باب قبري لا تسمح بأدنى شيء ممكن من الجرأة على أسانيد كتاب الله تعالى، خاصةً إن كان هذا الشيء مسجلًا بيدي، وستتناوله الأجيال من بعدي.

وأقول:

إن شخصية علي الحدادي قد أخذت حظها معي من البحث لسنوات طوال تكفي لخروج النتيجة التي ذكرتها في نهاية الكلام عنه. **وقلت فيها الآتي:**

«١- لا وجود له في سجلات وفيات جميع محافظات مصر.

٢- لا وجود لأعقاب له من الأولاد في سجلات المواليد، ولا في سجلات الوفيات، ذكورًا كانوا أو إناثًا، في جميع محافظات مصر.

٣- لا وجود له في سجلات المستخدمين بالدولة التي كان يسجل فيها كل من شغل وظيفة حكومية في ذلك الوقت.

٤- لا وجود لترجمة له مستقلة، ولو مختصرة، في أي مصدر من المصادر.

٥- لا وجود له في ترجمة غيره، بأن يرد ذكر اسمه على أي سبيل من السبل.

٦- لا أثر له بمؤلف ألّفه، ولا بتقديمه لمؤلف، ولا حتى بذكر اسمه في مؤلف غيره.

٧- لا وجود لإجازة صدرت عنه في أي دار من دُور الكتب، ولا عند أي شخص من الأشخاص، فيما وقفت عليه حتى الآن، ولا حتى عند تلميذه الوحيد.

٨- لم يرد ذكره في إجازة من إجازات جميع قراء ومقرئي مصر، ولا غيرها من دول العالم الإسلامي في ذلك العصر ولا بعده، سوى ما صدر عن الشيخ عبدالله عبدالعظيم من إجازات.

٩- لم يظهر له تلميذ واحد في أنحاء العالم الإسلامي سوى الشيخ عبدالله عبدالعظيم»[1].

وفاتني في هذه النتيجة أن أذكر أنْ لا وجود لإخوة له في سجلات الوفيات ذكورًا كانوا أو إناثًا.

وقد كانت هذه النتيجة فيما وقفت عليه حتى تاريخ صدور كتابي، فلم يجدّ لي ما يغيِّر شيئًا من هذه النتيجة.

ثم قلت بعد طرحي لهذه النتيجة: «فإن قيل: لعله ساقط قيد؛ لذا لم يوجد في السجلات الرسمية.

فنقول: فهل سقط قيده وقيد أولاده كذلك؟!

فإن قيل: لعله لم يتزوج، أو تزوج وما أنجب.

فنقول: ألم يكن له أب أو إخوة، فنتوصل إليه خلالهم كما توصلنا إلى كثير من الشخصيات المجهولة خلال آبائهم أو أبنائهم أو إخوانهم؟!

فإن قيل: لعله غير مصري، ولكنه كان ممن تخرج في الأزهر من غير المصريين.

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١٤٨-١٤٩.

فنقول: ألم يظهر له تلميذ واحد في وطنه؟! أم أنه أغلق باب الإقراء بعد الشيخ عبدالله عبدالعظيم؟!

فإن قيل: لعله من الأخفياء الأتقياء الذين يتوارون عن الظهور.

فنقول: كيف يكون من اتصف بتلك الصفات يخفى أمره، ولا ينتشر بين طلاب هذا العلم خبره. وأيضًا إن كان بالفعل من الأتقياء الأخفياء، فقد قال العلماء: من شدةِ الظهورِ الخفاءُ.

فإن قيل: كثير من المجاهيل في الأسانيد، وما جاء لهم مثل هذا الاهتمام.

فنقول: الاهتمام بهذا كان لسببين؛ هما:

الأول: العلو اللافت الذي جاء من هذا الطريق، والذي ألحق أحفاد أحفاد الأحفاد بالأجداد، كما تقدم.

الثاني: كيف يوجد مقرئ في هذه الدرجة من العلو، وقد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، وكان ورعًا تقيًّا، وكان من علماء الأزهر، ويغفل عنه جهابذة وفطاحل هذا العلم بالجامع الأزهر؟!

فأين هو من المتولي، والجريسي الكبير، وحسن العدوي، ومحمد مكي، والكتبي، والشعار، والجنايني، وفتح الباب، والهنيدي، وسبيع، وغيرهم من أساطين الجامع الأزهر في علم القراءات في ذلك العصر؟!

فهل الجميع غفلوا عن علو سنده، وعلو قدره، ولم ينتبه لهذا ولو واحد منهم؟!

وإن كان قد غفل عنه جميع علماء القراءات بالجامع الأزهر، فهل غفل عنه باقي قراء مصر شمالًا وجنوبًا ممن سبق ذكرهم، حتى في دسوق نفسها؟!

فهل يُقبَل عقلًا أو نقلًا أن يوجد عالم من علماء القراءات قد جمع بين الورع والتقى، وعلو السند وعلو القدر، ولا يتسابق إليه طلبة هذا العلم؟!

لهذين السببين كان الاهتمام بهذه الشخصية دون غيرها من مجاهيل الأسانيد، وإن كان الجميع يجب البحث عنهم، والتأكد من سلامة طرقهم»[1].

فكان هذا تعليلًا لبعض ما سبق ذكره في ملخص النتيجة.

ثم خرج كتاب (الحجج الجياد) فلم يمس هذه النتيجة مسًّا علميًّا بأي حال من الأحوال؛ فما هو إلا جدل عقلي، ومراء سفسطائي، لا يقدِّم ولا يؤخِّر، ولا يغني ولا يسد عن الدليل المادي.

فقد تقدَّم اجتماع تسع أو عشر علل في الحدادي في جملتها تدل على العدم، فلو انتفت منها علة واحدة نفيًا علميًّا بدليل مادي، لانتفى بنفيها الجميع.

بأن قيل مثلًا: ها قد وجدناه في السجلات أو في غيرها.

أو قيل: ها قد وجدنا له ابنًا أو ابنةً، أو أخًا أو أختًا.

أو قيل: ها قد وجدنا له ترجمةً، أو أن فلانًا قد ذكره في سياق ترجمة فلان.

أو قيل: ها قد وجدنا له مؤلفًا، أو إن فلانًا قد ذكره في مؤلفه.

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١٤٩-١٥٠.

أو قيل: ها قد وجدنا له إجازة صادرة عنه لفلان.

أو غير ذلك من الأدلة العلمية المادية التي تؤكد وجود الأشخاص.

فلو أن واحدة فقط من ذلك كله ثبتت له ثبوتًا علميًّا،لنفت الباقي وأكدت وجوده، ولم يَبْقَ بعد ذلك إلا تحرير التواريخ لتأكيد اللقيا لكل من شيخه وتلميذه.

أما ما فعله صاحب الحجج؛ من الرد على جميع العلل بالاستدلالات العقلية التي لا تستند إلى دليل مادي، فهذا هراء ومراء لا فائدة منه.

وذلك أنه أخذ يرد على علة تلو الأخرى بالطرق التي لا يلجأ إليها إلا العاجز عن تقديم الدليل. وكان ذلك على هذا النحو:

إذا كان الحدادي لا وجود له في السجلات الرسمية، فكثير لا وجود لهم في السجلات.

إذا كان الحدادي لا أولاد له، فلعله لم يتزوج، أو تزوج ولم ينجب.

إذا كان الحدادي لا ترجمة له، فكثير لم يترجم لهم.

إذا كان الحدادي لا مؤلفات له، فكثير لا مؤلفات لهم.

إذا كان الحدادي لم تصدر عنه إجازة، فغالب الشيوخ لم نقف لهم على إجازات.

إذا كان الحدادي لم يظهر له إلا تلميذ واحد، فكثير لم يأخذ عنهم إلا تلميذ واحد.

وإذا كان الحدادي كذا فكذا وكذا، ويأتي لكل ذلك بأمثلة من بين المتقدمين والمتأخرين. وما كل ذلك إلا جدل عقلي يفتقر إلى الدليل العلمي، وقد أخذ في هذا اللغط من صفحة ٣٦ إلى ٥٢ من كتابه.

وقد أوهم صاحب الحجج نفسه باستناده إلى أن الشيخ أبا حطب على معرفة بالحدادي، وكان هذا من خلال تلك الإجازة التي تقدم بطلانها في مبحث (الحجج تفضح نفسها بمستنداتها).

وأقول:

إن نتيجة بحثي عن الحدادي لم تقم على الوهم أو التخمين أو الظن الذي لا يغني عن الحق شيئًا، الذي وصمني به صاحب الحجج في سائر كتابه؛ بل بُنيت على أساس البحث والتنقيب الذي أخذ من عمري أكثر من نصف عقد؛ لذا قلت في نهاية بحثي عن الحدادي: «إن هذه السطور القليلة التي سطَّرتها في جوانب البحث عن هذه الشخصية، لا يعلم ما بُذل فيها على مدى شهور طويلة –بل سنوات– إلا الذي يعلم السر وأخفى، ولا أبتغي بها إلا وجه الكريم ودعوة الصالحين»[1].

وقد خرجت هذه النتيجة على عدة أسس؛ منها:

أولًا- كنت أتوقع أنه من الضروري أن يكون لمثل هذا الشخص أثر علمي في المكتبات العمومية؛ وذلك على ما وصفه به تلميذه من رفعة القدر

(١) آفة علو الأسانيد: ١٢٤.

وعلو المكانة بين علماء الأزهر؛ بأن يكون له مؤلف، أيًّا كان حجمه، سواء في هذا التخصص أو غيره، أو يكون شارك في مؤلف، أو حتى مجرد ظهور اسمه في كتاب على سبيل التقديم أو التقريظ، كما هو الحال في كثير من الكتب.

ففي النزاع الذي كان بين أبي بكر الحداد والجنايني، قرظ لأبي بكر سبعة وأربعون شيخًا من علماء القراءات وغيرهم، وأيضًا قرظ عدد للجنايني، وغير ذلك مما في الكتب.

أو تكون له إجازة صادرة عنه لأي شخص، كحال كثير من الشيوخ الذين لهم إجازات محفوظة في دور الكتب، مثل سلمونة، والتهامي، والمتولي، وحسن العدوي، ومحمد مكي، وسيد الغوري، وحسين الماجري، وعبده سبيع، وغيرهم كثير ممن هم في عصر الحدادي. ويفترض أن يقدم الحدادي على هؤلاء؛ لأنه كان غايةً في علو القدر والفخر، على ما وصفه به تلميذه.

أو حتى مجرد شهادته على إجازة من الإجازات، كحال غالب الإجازات.

فكانت هذه أول جوانب بحثي عن الحدادي في حدود ما لدينا من دور الكتب العامة.

فلما خرج كتاب الحجج، وقد وُصفت هذه الحجج بأنها جياد، توقعت أنهم توصَّلوا في هذا الجانب إلى ما لم أتوصَّل إليه، خاصةً أنهم فريق كبير، ويتمتعون بالشباب والمال واتساع دوائر المعارف بينهم؛ الأمر الذي لم يتيسر لغيرهم.

وكانت المفاجأة أن جميع الحجج التي جاءت في هذه الجوانب كانت حُجَجَ طحنٍ وعجنٍ ولفٍّ ودورانٍ لا فائدة منها، ولا رجاء، فأرادوا أن يدحضوا بجدلهم ومرائهم نتيجةً قد توصلتُ إليها بعد بحثٍ وتمحيصٍ وعناءٍ.. والله المستعان.

ثانيًا- فلما لم أتوصل إلى هذه الشخصية عالية القدر عبر آثارٍ لها، اتجهت إلى طريقٍ آخر، وهو طريق البحث عن الشخصية نفسها. وكان هذا عبر الجهات الرسمية التي تحتفظ بمستندات وسجلات وقائع المواليد والوفيات بمصر. وسلكت في ذلك عدة طرق:

الطريقة الأولى:

البحث عن الاسم مقرونًا باللقب هكذا: علي الحدادي، أو علي الحداد، فكانت النتيجة من ذكرتهم في صفحات: ١١٧-١٢١ من (آفة علو الأسانيد)، على مستوى محافظات مصر. فكان منهم من يتناسب في العمر مع العبيدي وعبدالله عبدالعظيم، ومنهم من لا يتناسب مع العبيدي، أي في المقابلة.

وكانت خلاصة الأمر فيهم أنْ ليس منهم من كانت مهنته (فقي) -أي مقرئ- إلا واحد فقط، وهو علي علي الحداد الفقي، توفي في ١٨٨٨/٣/٢٠م - ١٣٠٥/٧/٧هـ، وذُكر أنه توفي عن ٣٥ سنة. وعلى هذا يكون مولده في ١٨٥٣م - ١٢٧٠هـ، جاء هذا في السجل رقم:٩/٣٨/١١٢، صـ١٤٦، رقم القيد ٣٥٢.

ومع أن هذا الشيخ بعيد كل البعد في الأخذ عن العبيدي، إلا أنه كم

حدثتني نفسي بأن يكون هو حدادي عبدالله عبدالعظيم؛ لسبب مهم، وهو أن هذا الشخص كان يقطن الدرب الأحمر، وتوفي به. ومن المعلوم والمشهور عند العلماء أن الدرب الأحمر هو معقل علماء الأزهر، خاصةً القراء، مثل التهامي، والبرموني، والمتولي، والشعار، والكتبي، وفتح الباب، وغيرهم.

وفي هذه الحالة يكون عبدالله عبدالعظيم صدق في نسبته إلى الأزهر، وتجاوز في ذلك المدح. ويكون ادعاء الأخذ عن العبيدي من فعل أحدهما. وتقدم أن مثل هذا الفعل وقع فيه من هو أعظم منهما.. والله أعلم.

وأعجب ما وقفت عليه أثناء بحثي عن الحداد، هو علي أحمد الحداد، مولده في: ١٨١٧م – ١٢٣٢هـ، ووفاته في: ١٨/٤/١٩٥٢م – ٢٣/٧/١٣٧١هـ، فهو أكبر مُعمَّر قابلني؛ عاش نحو ١٣٥ سنة على الميلادي، ونحو ١٣٩ سنة على الهجري، وكانت وفاته في مركز سيدي غازي، محافظة كفر الشيخ.

فهو قريب جدًّا من عبدالله عبدالعظيم، لكن مهنته لا علاقة لها بالقراءات ولا بالعلوم الشرعية أصلًا، بجانب أن مولده لا يكفي للتلقي عن العبيدي، فحذارِ من التلاعب به في هذا السند!

الطريقة الثانية:

البحث عنه مجردًا من اللقب، أي (علي) فقط بدون (الحدادي، أو الحداد).

وهذا الأمر كان الاعتماد فيه على المهنة فقط؛ لأن اسم (علي) لا حصر له. ومن فضل الله تعالى أن المهنة كانت مدونة في السجلات لجميع الأشخاص،

سواء عند وفاته أو وفاة أحد أبنائه أو بناته أو زوجته، وكذلك مدونة عند ميلاد أحد أبنائه أو بناته. فالمهنة موجودة ومدونة في سجلات المواليد والوفيات لجميع الأفراد؛ وهذا فيما هو محفوظ من السجلات في دار المحفوظات العمومية.

وقد تتبعت المهن المذكورة للقراء والمقرئين فوجدتها لا تخرج عن الآتي:

أولًا- (فقي): هذا هو الغالب والسائد الذي كان يذكر لجميع القراء والمقرئين، وعلماء القراءات على وجه العموم.

وقد ذُكر هذا للشيخ المتولي عند وفاة ابنته سكينة، جاء هكذا: سكينة بنت الشيخ محمد متولي الفقي، توفيت في ٣ربيع الأول ١٢٩٩هـ - ١٨٨٢/١/٢٣م، توفيت عن سنة وستة أشهر، سجل رقم: ٩/٣٨/١٠٥، ص٣.

وأيضًا عند وفاة ابنه خليل، جاء هكذا: خليل بن محمد متولي الفقي، توفي يوم الثلاثاء ٢٦ رمضان ١٣٠٠هـ - ١٨٨٣/٧/٣١م، توفي عن عشر سنوات، سجل رقم: ٩/٣٨/١٠٦، ص٣٤.

فالمهنة المسجلة للمتولي فيهما (فقي)؛ وهذا في خانة: صنعة الوالد، أو مهنته. والعنوان عندهما واحد، وهو: التبانة - الدرب الأحمر.

أما المسجل له عند وفاته فهي كلمة (شيخ)؛ حيث جاء اسمه في سجل وفاته هكذا: الشيخ محمد متولي بن المرحوم الشيخ أحمد. وتمام بياناته في السجل رقم: ٩/٣٨/١١٨، ص٨٤، رقم القيد: ١٢٩٥، الدرب الأحمر.

وكذلك ذكرت مهنة (فقي) للشيخ خليل محمد غنيم الجنايني. جاء هـذا في السجل رقم: ٩/١٣٧/١٣٤، ص٦٩، رقم القيد:٣٤١.

وكما قلت، فإن هذه هي المهنة التي كانت تسجل للقراء في عموم محافظات مصر.

ثانيًا- (مقرئ): هـذه اللفظـة كانـت نـادرًا مـا تُـذكَر عنـد أحـد القـراء والمقرئين، لكنها ذكرت عند الشيخ حنفي إبراهيم السقا في خانـة المهنـة. جـاء هذا في السجل رقم: ٩٠/١٤٢/٣٤٣.

وذُكرت أيضًا عند الشيخ محمد بن الشيخ عبدالعزيز كحيل. جاء هـذا في السجل رقم: ١٩/١١٨/١٣٦، ص٤٩، وفيات الإسكندرية.

ثالثًا- (فقيه): هذه أيضًا كانت نادرة، لكنها ذكرت للـشيخ إبـراهيم أحمـد سـلام، شـيخ الـشيوخ: الحـصري، والبنـا، ومـصطفى إسـماعيل، ومحمـود عبدالحكم، وغيرهم. جاء هذا في سجل وفيات طنطا، ص١١٤، مسلسل ١١٢.

وذكرت أيضًا عند وفاة الـشيخ محمـد محمـد عبـدالعظيم، وهـو ابـن عـم (محمد) والد عبدالله عبـدالعظيم. جـاء هـذا في الـسجل رقـم: ١٨/١٤٤/٢٣٣، ص٥٠، رقم القيد: ٨٦٦ وفيات دسوقي.

ولكن ما ذُكر له عند ميلاد أو وفاة جميع أبنائـه (فـقي)، إلا واحـدة مـن بناته ذكرت المهنة عندها (فقيه).

وذُكرت أيضًا مهنة (فقيه) للشيخ عبدالله عبدالعظيم عند وفاته. أمـا مـا

ذُكر له عند وفاة أبنائه فكان ما بين (فقي) و(كاتب) و(كاتب عمومي)، كما وضحتُ ذلك في كتاب آفة علو الأسانيد: ٦٢، ٦٣، ٧٠.

وذُكرت مهنة (فقيه) للشيخ الفاضلي أيضًا عند تسجيله لميلاد ابنه متولي. وكان هذا في تاريخ ١٩٢٥/٨/١٥م – ١٣٤٣/١/٢٥هـ. جاء هذا في السجل رقم: ٤٨٧٨/٤٦١/١٠، ص٣٢، رقم القيد: ٥٦٥، مواليد دسوق.

ولكن ما ذُكر للشيخ الفاضلي عند باقي أبنائه، ميلادًا أو وفاةً، كان (فقي).

ومتولي هذا، شيخ عالم من علماء الأزهر، مقيم بالإسكندرية، منطقة العامرية، ذهبت إليه وسجلتُ معه لقاءً مُصوَّرًا.

رابعًا- (عالم بالأزهر): ذكرت هذه كمهنة لعدد قليل جدًّا؛ منهم حسن محمد الجريسي الكبير. جاء هذا مسجلًا في خانة المهنة عند وفاته في السجل رقم: ٧٠/١٤/٩، ص٦٠، رقم القيد:٣٤١، وفيات حي الجمالية.

وذُكرت هذه المهنة للشيخ خليفة فتح الباب محمد الحناوي أيضًا. جاء هذا تحت رقم قيد: ٢٠١٨، وفيات حي الجمالية.

وذُكرت مهنته (فقي) عند بعض أبنائه؛ منهم زينب. جاء هذا في السجل رقم: ٩٣/٣٨/٩، ص٢١، وفيات الدرب الأحمر.

خامسًا- (مدرس بالأزهر): ذُكرت هذه المهنة لعدد من القراء، منهم: محمد علي الحداد، جاء هذا عند تسجيل ميلاد ابنه عبدالسلام، في ١٩٠٠/٩/٦م، السجل رقم: ١٣٣/٣٨/٩، ص٨، رقم القيد: ١٦٥٣ وفيات الدرب الأحمر. أما

الذي ذُكر له عند وفاته فهي عبارة (شيخ المقارئ المصرية بالأوقاف). وهذا مثبت في وفيات حي السيدة زينب -رضي الله عنها- تحت رقم قيد: ١٨٨.

وذكرت هذه المهنة للشيخ همام قطب عبدالهادي أيضًا عند وفاته. جاء هذا في السجل رقم: ٩/٤١/٢١٦، ص١٦، رقم قيد: ١١٩٣، وفيات الدرب الأحمر.

فهذه خمسة أنواع من المهن التي كانت تُدوَّن للقراء والمقرئين، وعلماء القراءات على وجه العموم.

من هذا المنطلق، كان بحثي عن علي الحدادي مجردًا عن اللقب -أي (علي) فقط- فكنت أبحث عن كل من كان اسمه (عليًّا) مقرونًا بواحدة من المهن سالفة الذكر. ومن المفترض أن مهنة علي الحدادي لا تخرج عن تلك المهن؛ فمن وُصف بأنه كان أزهريًّا، وكان عالي القدر والفخر في وقته، لا يخرج عن أعلى ما جاء من تلك المهن؛ فلا يُعقَل أن تكون مهنته مثلًا: حدادًا، أو نجارًا، أو مزارعًا.

فكان تركيزي أثناء البحث على كل من يبدأ اسمه بعلي، وعلى خانة المهنة فقط؛ فمن كان يظهر عنده شيء من هذه المهن أنظر إلى تواريخه؛ فإن لم تكن تواريخه مناسبة أتخطاه. وقد كانت النتيجة -فيما وقفت عليه وتوصلت إليه في هذا الجانب- صفرًا، فلم أقف على من كان اسمه عليًّا وكان مقرئًا وأدرك العبيدي وأدركه عبدالله عبدالعظيم.

وأقرب شخص توصلت إليه، كانت هذه بياناته: الشيخ علي حسين الفقي،

وفاته في: ١٨٩٨/٩/٢٦م. وذُكر أنه توفي عن ٥٥ سنة. جاء هذا في السجل رقم: ٩/١٤/٧٧، ص١٢٠، رقم القيد: ١٧٣٥، وفيات حي الجمالية. والمتأمل في هذا التاريخ بعد طرح السن المقدرة، يجد أنه غير مناسب لإدراك العبيدي.

والذي يمكن أن يكون أدرك العبيدي، وأدركه عبدالله عبدالعظيم، هو علي عبدالعظيم، أحد أجداد والد عبدالله؛ حيث إن وفاته كانت في: ١٣١٠/١٢/١٢هـ - ١٨٩٣/٦/٢٧م، توفي عن ٨٠ سنة، وعلى هذا يكون مولده في: ١٢٣٠هـ، ويقل هذا التاريخ سنتين على التحويل الميلادي، أي يكون: ١٢٢٨هـ. جاء هذا في السجل رقم: ١٠/٤٦١/٤٨٥٧، القيد رقم: ١٥٢، وفيات دسوق.

وقد ذكرته ضمن القراء من آل عبدالعظيم، في (آفة علو الأسانيد:٧٠).

فهذا كان اسمه (عليًّا)، لكنه ليس بجدادي ولا حداد.

ويوجد شخص آخر اسمه (علي)، وكان من القراء أيضًا، وهو الشيخ علي متولي، أحد أعمام الشيخ المتولي، لم أقف على تواريخه حتى الآن، لكن وقفت على بعض أبنائه في وقائع الوفيات.

جاء في سجلات الوفيات محمد علي متولي الفقي. الوفاة: ١٢٩١/١٢/١هـ، عن ثلاث سنوات وخمسة أشهر.

وجاء في موضع آخر: بديعة بنت الشيخ علي متولي الفقي. الوفاة: في نهاية أغسطس ١٨٨٦م، عن عشرة أشهر.

وعنوان السكن فيهما واحد، وهو: التبانة بالدرب الأحمر، وهو سكن الشيخ المتولي نفسه.

جاء هذا في السجل: ٩/٣٨/٩٩، ص٣٠، والسجل: ٩/٣٨/١١٠، ص٨٨.

ومما لا شك فيه أن هذا الشيخ لا هو حدادي ولا حداد، وإلا فكان الأولى بذلك المتولي.

الطريقة الثالثة:

كانت الطريقة الثالثة من طرق بحثي عن الحدادي،البحث عن أبنائه؛ فكثير من الشيوخ لم أتوصل إليهم إلا عبر أبنائهم، وكثير لم أتوصل إليهم حتى الآن لكن توصلت إلى بعض أبنائهم. ويكفي هذا في الدليل على وجودهم.

وممن توصلت إليهم عبر أبنائهم، الشيخ حسن خلف الحسيني؛ فهذا الشيخ -على جلال قدره- لم يكن يُعرَف له تواريخ قبل ذلك، وهو من كبار تلاميذ المتولي.

ففي أثناء بحثي وقفت على وفاة أحد أبنائه، جاء في السجلات هكذا: محمد ابن الشيخ حسن خلف الحسيني، توفي في: ١٨٩٥/٤/١٢م، عن سنة وسبعة أشهر وسبعة وعشرين يومًا، سبب الوفاة: نزلة صدرية حادة، مكان الوفاة: شارع التبانة – الدرب الأحمر.

جاءت هذه البيانات في السجل رقم: ٩/٣٨/١١٨، ص٥٧، رقم القيد ٣٨٤، وفيات الدرب الأحمر.

وعبر هذا الابن استطعت -بتوفيق الله تعالى- التوصل إلى الشيخ حسن الحسيني وإلى تواريخه.

وقـد كانـت وفـاة الـشيخ حـسن خلـف الحـسيني في: ١٨٩٥/١٢/١م - ١٣١٣/٦/١٤هـ، بعد وفاة الشيخ المتولي بنحو ثلاثة أشهر. أما مـا ذكـره الـشيخ المرصفي -رحمه الله- في كتابه (هداية القاري) عـن تـاريخ وفاتـه فهـو خطـأ؛ حيث قال في ترجمته: «وقد تـوفي المـترجم قبـل يـوم الاثنـين الموافـق الخـامس والعشرين من شهر شعبان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة وألف للهجـرة الذي تم فيه طبع كتابه الأخير المذكور، كما هو يظهر منه»[1].

والأمثلة كثيرة على من توصلت إليهـم عـبر أبنـائهم، ومنهـا التوصـل إلى عبدالله عبدالعظيم نفسه، وكذلك التوصل إلى والده.

وأما من توصلت إلى بعض أبنائهم ولم أتوصل إليهم حتى الآن فهم أيـضًا كثير؛ منهم:

١- **الشيخ يوسف: وهو يوسف البرموني،** تلميـذ سـلمونة، وشـيخ الـشيخ المتولي. هذا الشيخ لم أتوصل إليه حتى الآن، لكن توصلت إلى وفاة اثنين مـن أبنائه؛ هما: رقية وخليل.

توفيت رقية في: يوم الجمعـة ١٢٧٥/٢/٧هـ. وتـوفي خليـل في: يـوم الاثنـين ١٢٧٧/٧/١٤هـ.

جاءت رقية في السجل رقـم: ٩/٣٧/٥٨، ص٤٩. وجـاء خليـل في الـسجل رقم: ٩/٣٧/٦٠، ص٨، ومهنة الـشيخ عنـدهما (فـقي)، ومـكان وفاتهمـا: درب سعادة - الدرب الأحمر.

---

(١) هداية القاري في تجويد كلام الباري: ٢/٦٣٩.

٢- الشيخ محمد عبدالعظيم الكبير، أحد إخوة (الشيخ أحمد) جد الشيخ عبدالله.

هذا الشيخ كان من كبار قراء دسوق في وقته، ولم أتوصل إليه حتى الآن، لكن توصلت إلى عدد من أبنائه؛ منهم نبوية بنت الشيخ محمد عبدالعظيم.. هكذا جاء اسمها في سجلات المواليد، وكان مولدها في: ١٨٩١/٢/٢٥م، وكانت مهنة الوالد (فقي).

جاء هذا في السجل رقم: ١٠/٤٦١/٤٨٥٦، ص١٢، رقم القيد: ٥٦، مواليد دسوق.

٣- الشيخ إبراهيم عبدالعظيم، شقيق محمد المتقدم، وهو أيضًا كان مقرئًا، ولم أتوصل إليه أيضًا، لكن توصلت إلى بعض أبنائه؛ منهم زينب إبراهيم عبدالعظيم، توفيت في: ١٩١٨/١٢/٥م، عن ٥٥ سنة، وجاءت مهنة الوالد عندها (فقي).

جاء هذا في السجل رقم: ١٠/٤٦١/٤٨٨٥، ص٨٧، رقم القيد ٧٠٢، وفيات دسوق.

وكما أسلفت، فإن الأمثلة كثيرة لمن لم أتوصل إليهم حتى الآن، لكن توصلت إلى بعض أبنائهم.

ومن ذلك أيضًا الشيخ حسن يحي الكتبي، والشيخ عبدالرحمن الشعار، تلميذا المتولي، وشيخا الضباع.

فكان البحث بهذه الطريقة، وهي البحث عن أبناء للقراء، سببًا في

التوصل إلى كثير من شيوخ القراءات الذين لم تسبق لهم تواريخ، وأيضًا كان سببًا في الوقوف على أعقاب بعض من لم نتوصل إلى تواريخهم.

ولم يظهر من خلال هذه الطريقة للحدادي أو الحداد إلا أثرٌ واحدٌ، وهو: هانم بنت علي الحداد، توفيت يوم الأحد ١٢٨٢/٢/٢٩هـ، عن ثمانية أشهر، وفيات الدرب الأحمر.

جاء هذا في السجل رقم: ٩/٣٨/٩٤، ص٤٤.

وقد ظهر أن هذه الطفلة ابنة علي الحداد المقرئ الذي تقدم ذكره، الذي جاء في السجلات أنه توفي في: ١٨٨٨/٣/٢٠م – ١٣٠٥/٧/٧هـ، وذُكر أنه توفي عن ٣٥ سنة.

وعلى هذا فيكون تقدير سنّه عند الوفاة فيه خطأ وخلل؛ حيث إنه من النادر أن يكون تزوج وأنجب وهو ابن اثنتي عشرة سنة[1]؛ وهذا بالنظر إلى تاريخ وفاة ابنته، وإلى تاريخ ميلاده بعد طرح السن المقدرة له عند الوفاة.

والخلل في تقدير السن عند الوفاة وارد وحاصل. وقد أشرت إلى ذلك في صفحات: ٣٩، ٦٦، ٦٧، ٦٨ من كتاب (آفة علو الأسانيد).

ولا يظنَّ ظانٌّ أن هذا الخلل في التقدير يمكن أن يؤدي إلى إدراك العبيدي والأخذ عنه؛ فإدراك العبيدي يحتاج إلى نحو أربعين سنة بجانب

---

(١) وإن كان قد ورد هذا مع عمرو بن العاص وابنه عبدالله، رضي الله عنهما. راجع: الاستعياب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر: ٩٥٧/٣، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني: ١٦٦/٤.

الخمس والثلاثين المقدرة له، وهذا محال في خلل التقدير.

ولهذه الملابسات قلت ما سبق قوله: كم حدثتني نفسي بأن يكون هذا هو حداد عبدالله عبدالعظيم، وجعله حداديًّا، وأحدهما مفتعل الأخذ عن العبيدي.

ولا يفوتنا تذكر أن الشخصين الوحيدين اللذين ظهرت لهما إجازات من تلاميذ عبدالله -وهما: أبو نور والفاضلي- لم يذكراه إلا بـ(الحداد) لا (الحدادي) في جميع ما صدر عنهما، حتى في الإجازة المهلهلة التي نُسبت إلى أبي حطب.. والله أعلم.

الطريقة الرابعة:

كانت الطريقة الرابعة من طرق بحثي عن الحدادي بالبحث عن إخوة له. وهذه الطريقة نجحت معي في التوصل إلى بعض الشيوخ؛ منهم على سبيل المثال الشيخ حسن محمد الجريسي.

فقد كان من سبل وصولي إليه أن وقفت على وفاة اثنين من إخوته، جاء ذكرهما في السجلات هكذا: فوزية بنت الشيخ محمد الجريسي، توفيت في ١٨٩٧/٩/٢٠م، توفيت عن ٣٠ سنة. جاء هذا في السجل رقم: ٩/٣٨/١٢٣، ص٢١، رقم القيد: ١٨٧٧، وفيات الدرب الأحمر.

والثاني جاء هكذا: الشيخ إبراهيم بن محمد الجريسي، توفي في ١٩٠٠/٦/٢م، عن ٦٠ سنة.

جاء هذا في السجل رقم: ٩/٣٨/١٣٢، ص٩، رقم القيد: ١١٠٤، وفيات الدرب الأحمر أيضًا.

وكانت هذه الطريقة من سبل وصولي إلى الشيخ المتولي والشيخ علي عاشور والشيخ الفاضلي أيضًا، وغيرهم.

ولم يتحقق من خلال هذه الطريقة شيءٌ في جانب الحدادي أو الحداد، إلا ما هو خاص بالأئمة الثلاثة المتقدم ذكرهم.

الطريقة الخامسة:

كانت هذه الطريقة في البحث من خلال الزوجات؛ فقديمًا كانت الزوجة تُذكر عند وفاتها باسم زوجها، ومن ذلك على سبيل المثال:

١- الشيخ إبراهيم عبدالعظيم، أحد أجداد عبدالله عبدالعظيم، وهو من القراء، وسبق الكلام عنه قريبًا.

ذُكر الآتي عند وفاة زوجة له: نصرة زوجة إبراهيم عبدالعظيم، توفيت في: ١٢٨٧/٤/١٠هـ، عن ٢٥ سنة. جاء هذا في السجل رقم: ١٠/٤٦١/٤٨٥١، ص٤٧، رقم القيد:٥٢١، وفيات دسوق.

٢- الشيخ محمد عبدالعظيم الكبير، وهو أيضًا أحد أجداد عبدالله، وهو من القراء، وتقدم قريبًا أيضًا.

ذكر الآتي عند وفاة زوجة له: الحرمة ... -(موضع الاسم متهالك)- زوجة الحاج محمد عبدالعظيم توفيت في: ١٨٨٨/٥/٦م، عن ٦٥ سنة، مهنة الزوج: فقي.

جاء هذا في السجل رقم: ١٠/٤٦١/٤٨٥٥، ص١٩، رقم القيد: ٩٢، وفيات دسوق.

٣- الشيخ علي الفاضلي أبو ليلة، والد الشيخ الفاضلي، ذكر عند وفاة زوجة له الآتي: الحرمة مبروكة خليل زوجة علي أبو ليلة، توفيت في: ١٨٩٠/٥/٢٧م، عن ٣٠ سنة.

جاء هذا في السجل رقم: ١٠/٤٦١/٤٨٥٦، ص١، رقم القيد: ١٢٣ وفيات دسوق.

وليست هذه السيدة هي أم الشيخ الفاضلي؛ فأم الشيخ الفاضلي اسمها آمنة علي البرماوي.

فكانت هذه الطريقة من طرق البحث عن علي الحدادي أيضًا، ولم يتحقق بها شيء من جهته.

فهذه خمس طرق سلكتها في رحلة بحثي في السجلات الرسمية عن علي الحدادي، وملخصها:

١- البحث عن اسمه مقرونًا باللقب.

٢- البحث عن اسمه مجردًا من اللقب.

٣- البحث عن أبناء له، ذكورًا أو إناثًا.

٤- البحث عن إخوة له، ذكورًا أو إناثًا.

٥- البحث عن زوجات له.

وبقيت طريقة سادسة لم أذكرها؛ لأنها كانت قليلة الاستعمال، وهي: ذكر اسم الأم، ومن الأمثلة على ذلك، والدة الشيخ محمد عبدالعظيم الصغير.

فقد جاء: أم السعد والدة محمد الفقي، توفيت في: ١٨٨٨/٤/٢٨م، وكانت وفاتها في: ١٨٨٦/٨/٣م، ولم يذكر سنها.

جاء هذا في السجل رقم: ١٠/٤٦١/٤٨٥٥، ص١٧، رقم القيد: ٨٢، وفيات دسوق.

وكان للشيخ محمد ابنة باسم والدته، توفيت طفلة. جاءت على هذا النحو: أم السعد محمد عبدالعظيم، المولد في: ١٨٨٤/٢/٩م، وكانت وفاتها في: ١٨٨٦/٨/٣م.

جاء مولدها ووفاتها في السجل رقم: ١٠/٤٦١/٤٨٥٤، المولد في صفحة ٤، والوفاة في صفحة ٢١، وفيات دسوق.

وهذه الطريقة الأخيرة -وهي نسبة الأم إلى ابنها في السجلات الرسمية- لم تكن غالبًا إلا مع الأعيان والمشاهير في وقتهم.

وأقول:

فهذه هي الأسس التي بنيتُ عليها النتيجة التي تقدم ذكرها في أول هذا المبحث عن شخصية علي الحدادي. وما لجأت إلى ذكر هذه التفاصيل التي لم أذكرها في كتاب (آفة علو الأسانيد)، واكتفيت آن ذاك بقولي: « إن هذه السطور القليلة التي سطرتها في جوانب البحث عن هذه الشخصية، لا يعلم

ما بُذل فيها على مدى شهور طويلة -بل سنوات- إلا الذي يعلم السر وأخفى، ولا أبتغي بها إلا وجه الكريم ودعوة الصالحين»[1].

فما لجأت إلى ذكرها الآن إلا من باب قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[2].

وإلا فلا حاجة لي عند البشر حتى يعرفوا ذلك أو لا يعرفوه؛ فإن جميع جهودي العلمية بلا استثناء خارجة عن نطاق التجارة الدنيوية؛ فليس لي فيها إلا رجاء القبول ممن لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، فأرجوه -بمنه وكرمه- ألا يحرمني ذلك، وأن يعفوَ عني.

وكما أسلفت، فما اتجهت إلى الجهات الرسمية في البحث عن علي الحدادي إلا بعد نفاد جهودي في البحث عنه بين القراء من خلال المشيخة، أو التلمذة، أو الإجازات، أو المؤلفات، أو الأسانيد، سواء كان ذلك في المكتبات العامة أو غير ذلك.

فيا أولي الألباب..

إننا لا نبحث عن قطرة في محيط ماء، ولا حبة في شاسع صحراء، بل إننا نبحث عن شخص بلغ في وقته غاية القدر والفخر، ومنسوب إلى أكبر مؤسسة علمية في مصر، وفوق هذا كله كان يتحلى بالورع والتقى.

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١٢٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

فبربكم، هل مثل هذا الرجل كان يحتاج إلى ذلك الجهد الذي بذل في البحث عنه؟!

إننا توصلنا إلى كثير ممن لا يتصف بهذه الصفات من القراء وغيرهم، سواء ممن كان في وقته، أو قبله، أو بعده. ألا يفترض أن يكون هذا الشخص أولى بالظهور من غيره؟!

إن النتيجة التي أدت إلى عدم التوصل إلى الحدادي هي التي أدت إلى التوصل إلى عبدالله عبدالعظيم، وقد كان لا يُعرف عنه شيء قبل ذلك سوى ما هو في الإجازات، وهي التي أدت إلى التوصل إلى من ذكرتهم في كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية)، وكانوا سببًا في حسم ذلك الأمر، وقد كانوا لا يُعرف عنهم شيءٌ قبل ذلك سوى ما هو في الإجازات.

وهي التي أدت إلى التوصل إلى بيانات ومعلومات لعدد كبير من القراء والمقرئين لم تُعرف من قبل.

وسأذكر بعض من توصلت إليهم، سواء من توصلت إلى تواريخهم الشخصية، أو أبنائهم أو غير ذلك. وهذا على عموم محافظات مصر. وسأبدأ بمدينة (دسوق) موطن عبدالله عبدالعظيم، الذي هو سبب ما نحن فيه:

١- عبدالله محمد أحمد عبدالعظيم.

٢- محمد أحمد عبدالعظيم، والد عبدالله المتقدم.

٣- أحمد عبدالعظيم، جد عبدالله.

٤- محمد عبدالعظيم، شقيق جد عبدالله، هذا متقدم جدًّا، وهو أكبر إخوته على ما يظهر.

٥- علي عبدالعظيم، شقيق جد عبدالله، مولده: ١٢٢٨هـ تقريبًا.

٦- إبراهيم عبدالعظيم، شقيق جد عبدالله.

٧- محمد محمد عبدالعظيم، ابن عم والد عبدالله.

٨- أحمد محمد أحمد عبدالعظيم، شقيق عبدالله الأكبر.

٩- حامد محمد أحمد عبدالعظيم، شقيق عبدالله الأصغر.

١٠- أحمد عبدالله محمد أحمد عبدالعظيم، ابن عبدالله الوحيد الذي عاش من الذكور.

١١- أحمد أحمد عبدالله محمد أحمد عبدالعظيم، قارئ الآن، من مواليد: ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

١٢- علي علي عاشور، أحد تلاميذ عبدالله.

١٣- علي عاشور الكبير، والد المتقدم، مولده ١٢٣٧هـ تقريبًا.

١٤- محمد أحمد حرحش، كاتب إجازة عبدالله للشمشيري.

١٥- محمد علي عبدالسلام، والد الشيخين: عبدالسلام، وزكريا، مولده: ١٢٥٠هـ تقريبًا.

١٦- إسماعيل إسماعيل أبو نور، أحد تلاميذ عبدالله.

١٧- عبدالرازق إسماعيل أبو نور، شقيق المتقدم.

١٨- إسماعيل عبدالرازق إسماعيل أبو نور، ابن المتقدم.

١٩- سيد أحمد يوسف أبو حطب (محلة مالك - مركز دسوق).

٢٠- الفاضلي علي الفاضلي أبو ليلة، أحد تلاميذ عبدالله.

٢١- علي الفاضلي أبو ليلة، والد الفاضلي.

٢٢- محمد محمد الفاضلي أبو ليلة، ابن عم الفاضلي.

٢٣- محمد محمد العبسي الكبير، مولده: ١٢٦٤هـ تقريبًا.

٢٤- محمد حمادة الكبير، أحد تلاميذ عبدالله.

٢٥- محمد محمد حمادة، ابن المتقدم.

٢٦- عبداللطيف محمد حمادة، شقيق المتقدم.

٢٧- إبراهيم إبراهيم القاضي (أحد قراء دسوق).

فهؤلاء ممن توصلت إليهم في السجلات الرسمية، وجميعهم من مشايخ الإقراء بمدينة (دسوق) عدا أحمد بن عبدالله عبدالعظيم، وأحمد حفيده؛ فهما من كفر الشيخ، وأيضًا الشيخ أبي حطب، فهو من قرية (محلة مالك) بجوار دسوق.

وجميعهم لم تظهر لهم تواريخ قبل ذلك، ومن ظهر له شيء كان خطأ أو تقريبيًّا، مثل محمد حمادة والفاضلي، وغالبهم ذكرت بياناتهم في (آفة علو الأسانيد)، وبعضهم تقدم في هذا الكتاب.

ومن يأتي ذكرهم فهم من باقي محافظات مصر، وسأذكرهم جملة واحدة،

وجميعهم أيضًا ممن توصلت إلى معلومات عنهم لم تسبق، سواء كانت هذه المعلومات في تواريخ الشخص نفسه أو بعض أبنائه، أو غير ذلك، وجميعهم من مشايخ الإقراء، وسأجتهد في ترتيبهم على حسب الأقدم وفاة.

١- أحمد محمد الدري التهامي، تلميذ سلمونة وشيخ المتولي.

٢- يوسف البرموني، تلميذ سلمونة وشيخ المتولي.

٣- سالم الجريسي المقرئ، لعله عم حسن الجريسي الكبير؛ لأنه متقدم، توفيت ابنته في: ١٢٩٢هـ، عن ٦٠ سنة.

٤- علي متولي المقرئ، عم الشيخ المتولي.

٥- علي علي الحداد، الذي لا أستبعد أن يكون هو حداد عبدالله عبدالعظيم.

٦- محمد أحمد متولي، ظهرت وفاته قبل هذا، لكن توصلت له إلى معلومات أخرى عنه، منها مولده.

٧- حسن محمد الجريسي الكبير، تلميذ الشيخ المتولي.

٨- محمد سابق أبو المجد الإسكندري، شيخ عبدالعزيز كحيل.

٩- حسن خلف الحسيني العدوي، تلميذ الشيخ المتولي.

١٠- إبراهيم محمد الجريسي، أخو حسن الجريسي الكبير.

١١- حسين مكي الخطيب الأسيوطي، من قراء جنوب مصر.

١٢- يوسف محمد عجور الطنطاوي، كان من شيوخ الإقراء بالجامع الأحمدي.

١٣- عبدالعزيز علي كحيل الإسكندري، تلميذ محمد سابق، وعبدالله عبدالعظيم، فيما زعموا.

١٤- أحمد مصطفى مراد المرحومي، تلميذ علي حسن أبو شبانة، وشيخ إبراهيم سلام.

١٥- محمد سليمان الشهداوي الطنطاوي، ابن الشيخ سليمان الشهداوي.

١٦- محمود عامر مراد الشبيني، تلميذ الشيخ سليمان الشهداوي.

١٧- خليفة فتح الباب الحناوي، تلميذ الشيخ المتولي.

١٨- حسن يحي الكتبي، تلميذ الشيخ المتولي.

١٩- عبدالرحمن حسين الشعار، تلميذ الشيخ المتولي.

٢٠- أحمد محمد أحمد المتولي، ابن الشيخ المتولي.

٢١- حسن أحمد رفاعي الهواري، تلميذ حسن خلف الحسيني.

٢٢- أحمد يوسف عجور الطنطاوي، تلميذ الشيخ يوسف عجور.

٢٣- أحمد علي أغا الطنطاوي، تلميذ يوسف عجور.

٢٤- مصطفى حسن العسيلي العدوي، من قراء جنوب مصر.

٢٥- محمد عبدالعزيز علي كحيل، ابن الشيخ عبدالعزيز كحيل.

٢٦- همام قطب عبدالهادي الزاهر، تلميذ كلٍّ من: علي سبيع، ومحمد علي الحداد، وشيخ عبدالفتاح القاضي، وعامر عثمان.

٢٧- علي حسن المملوك الجرجاوي، تلميذ الشيخ محمد المنياوي.

٢٨- إبراهيم أحمد سلام الطنطاوي، تلميذ أحمد مصطفى المرحومي، وشيخ الحصري ومصطفى إسماعيل ومحمود البنا وأحمد مرعي، وغيرهم.

٢٩- سهل حسين عبدالرحمن العدوي، من قراء جنوب مصر.

٣٠- عبدالفتاح هنيدي أبو المجد، تلميذ الشيخ المتولي، ومن أشهر تلاميذه الشيخ الزيات.

٣١- حنفي إبراهيم علي السقا، تلميذ الشيخ خليل الجنايني، ومن أشهر تلاميذه الشيخ إبراهيم السمنودي.

٣٢- عبدالرزاق إبراهيم القاضي، تلميذ الشيخ عبدالله عبدالعظيم.

٣٣- عبدالحفيظ مصيلحي علي الديروطي، تلميذ الشيخ الجنايني، وهو من قراء جنوب مصر.

٣٤- علي محمد الضباع، وهو علم زمانه، توصلت إلى المعلومات الصحيحة من سجل وفاته بعد ما صدر عن البعض من أخطاء في تواريخه.

٣٥- محمد محمود شهاب الدين الإبياني، تلميذ الشيخ خليل الجنايني.

٣٦- مصطفى منصور الباجوري، تلميذ الشيخين: محمد مكي نصر، وعلي سبيع، وشيخ الشيخ عبدالحكيم عبداللطيف.

٣٧- إبراهيم متولي الطبلاوي، تلميذ الشيخ يوسف عجور.

٣٨- حسن علي اليداك الأسيوطي، من قراء جنوب مصر.

٣٩- إبراهيم مرسي بكر الإبناسي، تلميذ الشيخ غنيم محمد، وشيخ الشيخين: عامر عثمان، ومحمود برانق.

٤٠- يعقوب خليل محمد الجنايني، ابن الشيخ الجنايني.

وأكتفي بهذا القدر حول من تيسر لي التوصل إليهم. ولم أذكر من هؤلاء من سبق ذكرهم في كتاب (فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية).

وهذه الأعداد التي سبق ذكرها، بدءًا من قراء دسوق، منهم من ظهرت بعض بياناته في كتاب (آفة علو الأسانيد)، ومنهم من تقدَّم في هذا الكتاب. وستخرج بيانات الجميع مُفصَّلةً تفصيلًا كاملًا بإذن الله تعالى في الطبعة القادمة لكتاب (الحلقات المضيئات)، أرجو من الله التيسير لذلك.

معلومة:

لا يظننَّ ظانٌّ أن التوصل إلى أحد ممن سبق ذكرهم كان بالبحث عبر حاسوب، أو ميكروفيلم، أو سجلات مصورة بأوراق حديثة؛ بل كان البحث في السجلات الأصلية المتهالكة الممتلئة بأمراض التخزين؛ فمنها ما تجاوز مائة سنة، ومنها ما اقترب من مائتين، وقد طالني من ذلك ما طالني.

وهذا بجانب مرارة القيود والضوابط والتعليمات: لا يجوز كذا، ولا يجوز كذا، وأيام البحث محددة، والساعات لا تزيد عن ثلاث بأي حال من الأحوال، محددة من كذا إلى كذا. وقبل هذا كله وفوقه، مشقة وويلات الوصول إلى هذه المؤسسة من أقصى شمال القاهرة إلى أقصى جنوبها. ولا يعرف ذلك إلا من جرَّب واكتوى.

وفوق هذا وذاك، ليس لك إلا البحث فقط، وتسجل ما توصلت إليه بخط

يدك والإحالة إلى السجل الذي توصلت عبره إلى معلوماتك.

ويُمنع منعًا باتًّا الحصول على مستند رسمي لذلك، سواء كان للميلاد، أو الوفاة؛ فلا يتم ذلك إلا لمن كان نسبه يرجع إلى هذا الشخص.

فكان هذا يتطلب مني البحث عن نسل هذا الشخص أيضًا في السجلات مرة أخرى، حتى أتوصَّل إلى الأحياء منهم. وكان هذا يؤدي إلى التفرُّع والتشعُّب الذي لا حصر له، بين الأحفاد وأحفاد الأحفاد، ثم بعد التوصل إلى ذلك أجد إقامة هذا شَمالًا وذاك جنوبًا وهذا شرقًا وذاك غربًا، وكان كل ذلك يتطلب مني السفر إلى كلٍّ في مدينته أو قريته.

وكان من الضروري شرح العمل الذي أقوم به لكل واحد منهم؛ فمنهم من يستجيب ومنهم من يرفض، بل ومنهم من يرفض مقابلتي من أصله، وحدث فوق ذلك.

وقد كان بحثي في السجلات بيدي، فلا يجوز أن يقوم به غيري، وكانت جميع أسفاري بنفسي، وغالبها بمفردي؛ لا أجد من يرافقني. وقد كان المعين في ذلك كله من قدَّر لي الخوض في هذا الطريق، سبحانه وتعالى.

فهذه معلومة ذكرتها، وأخص بها من أرجو صالح دعواتهم حيًّا وميتًا.

أعود وأقول:

إن النتيجة التي خرجت في عدم وجود شخصية (علي الحدادي) بالأوصاف التي وصفه بها تلميذه الوحيد عبدالله عبدالعظيم؛ قد قامت على

الأسس التي تقدَّم ذكرها من البحث والتنقيب. وقد أدت هـذه النتيجـة ذاتهـا إلى التوصل إلى جميع من سبق ذكرهم، وغيرهم من شيوخ الإقراء.

وهنا نقول: فهل يخرج الحـدادي عـن كونـه في درجـة واحـد ممـن تقـدَّم ذكرهم؟!

فهل يخرج عن كونه في درجة والد عبدالله عبدالعظيم أو أعمامه؟!

فهل يخرج عن كونه في درجة جد عبدالله عبدالعظيم أو باقي أجداده؟!

فأين ذهب هذا الرجل الذي بلغ في دهره غاية القـدر والفخـر وغاب عـن جميع أنحاء مصر؟!

فهذه كوكبـة مـن علمـاء القـراءات مـن أنحـاء مـصر، ظـاهرة جليـة في السجلات الرسمية بجميع آثارها؛ فأين هو من ذلك مـع جـلال قـدره وعظـيم فخره؟!

فيا صاحب الحجج الجياد..

إن نتائج الأبحاث العلميـة الحقيقيـة لا تُبـنَى على الافتراضـات النظريـة، والاستدلالات الجدلية؛ بل تُبنَى على الأدلة المادية، والوقائع الحقيقية.. وَأَنَّى لـك ذلك؟!.

سؤال يتطلب إجابة.

أتوجه بهذا السؤال إلى صاحب الحجج ومن نحا نحوه وسار على دربـه: مـن المعلوم الذي لا يخفى أن مصر قد اجتمع بهـا مـن علمـاء القـراءات في عـصر عبدالله عبدالعظيم ما لم يُسبَق، وهنا السؤال:

فَمَنْ مِنْ قراء مصر في جميع أنحائها شمالًا وجنوبًا وشرقًا وغربًا ووسطًا كان من أقران عبدالله عبدالعظيم، وبالتحديد من وفيات العقد السادس من القرن الرابع عشر الهجري؟!.

من منهم كانت بينه وبين العبيدي درجةٌ واحدةٌ في الأسانيد، سواء كانت هذه الدرجة حداديًّا أو غيره؟!.

بل من كان منهم من أهل العقد الخامس وكان كذلك؟!.

بل من كان منهم من أهل العقد الرابع وكان كذلك؟!.

بل من كان منهم من أهل العقد الثالث وكان كذلك؟!.

بل من كان منهم من أهل العقد الثاني وكان كذلك؟!.

بل من كان منهم من أهل العقد الأول وكان كذلك؟!.

بل من كان منهم من أهل العقد العاشر من القرن الثالث عشر الهجري وكان كذلك؟!.

أجيبوني يا من أذهبت عقولَهم شهوةُ علوِّ الأسانيد المزيفة والمضللة!.

فلا إجابة لباطل وضلال وتزييف واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، كما قالوا.

ولكن سأجيبكم بالحق المستقيم الذي كان عليه أقران عبدالله عبدالعظيم: إن من أقران عبدالله عبدالعظيم، العلامة الشيخ همام قطب عبدالهادي الزاهر، المتوفى في يوم الجمعة ٢/٥/١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.

فهذا من أقران عبدالله عبدالعظيم؛ حيث إن عبدالله توفي في: ١٨/٢/١٣٥٥هـ - ٩/٥/١٩٣٦م.

ولنتأمل هاتين الأعجوبتين:

الأولى- عبدالله عبدالعظيم، أخذ عن شيخ ملقب بالحدادي أو الحداد، اسمه (علي).

الثانية- همام قطب الزاهر، أخذ أيضًا عن شيخ ملقب بالحداد، اسمه (محمد علي).

ولننظر إلى هذه المفارقات التي لا نظير لها:

١- (حداد)عبدالله عبدالعظيم مجهول حتى الآن، فلا أثر له ولا وجود. أما (حداد) همام قطب فمعلومٌ ميلادًا ووفاةً، ونسله ممتد حتى الآن.

٢- (حداد)عبدالله عبدالعظيم أخذ عن الشيخ العبيدي مباشرةً. أما (حداد) همام قطب فبينه وبين العبيدي أربعة رجال؛ حيث إنه أخذ عن عمه حسن العدوي، عن المتولي، عن التهامي، عن سلمونة، عن العبيدي.

٣- (حداد)عبدالله عبدالعظيم لا يُعرَف له تلاميذ سوى عبدالله عبدالعظيم. أما (حداد) همام قطب فله تلاميذ آخرون غير همام؛ منهم ابنه أبو بكر، وحسنين مخلوف مفتي مصر في وقته، وعبدالله عبدالحكيم عبدالقادر، وغيرهم.

٤- (حداد)عبدالله عبدالعظيم لا أثر له في المؤلفات. أما (حداد) همام

قطب فقد ظهر له سبعة مؤلفات، جميعها في هـذا الفـن، ومطبوعـة. ويكـفي طبع المصحف تحت إشرافه.

٥- (حداد)عبدالله عبدالعظيم لا أثر له في الإجازات، سواء له أو منه. أمـا (حداد) همام قطب فظهرت له إجازة مـن شـيخه حـسن خلـف الحـسيني في القراءات العشر.

٦- (حداد)عبدالله عبدالعظيم لا منصب له ولا صنعة. أما (حداد) همـام قطب فقد كان شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية في وقته.

٧- (حداد)عبدالله عبـدالعظيم وصـفه تلميـذه عبـدالله بأنـه «كان عالي القدر والفخر»، ولا أثر ولا دليل على ذلك. أما (حداد) همام قطـب فـكان عالي القدر والفخر باستحقاق، وقد شهد بذلك سبعة وأربعـون عالمًـا مـن علمـاء الأزهر الشريف بمصر؛ منهم:

أ- الشيخ عبده السرنياوي البحيري؛ حيث قال: «شـيخ القـراء والمقـرئين بالديار المصرية، وهو العلامة الأجلّ الشيخ محمد المشهور بالحداد».

ب- الشيخ محمـود إسـماعيل الدينـاري؛ حيـث قـال: «حـضرة صـاحب الفضيلة الأستاذ الجليل شيخ القراء بالديار المصرية الشيخ محمـد عـلي خلـف الحسيني، من أكابر علماء المالكية بالجامع الأزهر».

ج- الشيخ محمد هلال الإبياري؛ حيث قال: «حـضرة صـاحب الفـضيلة العلامة الجليل الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني، شـيخ القـراء بالديـار المصرية».

د- الشيخ أحمد يوسف نجاتي؛ حيث قال: «شيخ القراء وأحد الأقطاب من علماء الأزهر الشريف».

هـ- الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي؛ حيث قال: «الأستاذ الثبت الثقة الشيخ محمد علي خلف الحسيني، شيخ القراء بالديار المصرية».

و- الشيخ همام قطب تلميذه؛ حيث قال: «شيخنا وقدوتنا، الثبت الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني، شيخ القراء بالديار المصرية الملقب بالحداد»[1].

فهذا علو القدر والفخر المؤكد بالأدلة لحداد همام قطب.

فانظر وتأمل.

همام وعبدالله قرينان في الوفاة، بل إن همامًا متقدم على عبدالله نحو سنة. والفرق بين القرينين في الأسانيد ضئيل جدًّا! ولا يكاد يُذكَر، وهو أن عبدالله عبدالعظيم بينه وبين العبيدي درجة واحدة، وهمام بينه وبين العبيدي خمس درجات!.

فهل سبقت في تاريخ الإسلام ضآلة مثل هذه الضآلة؟!.

والسبب في ذلك أيضًا ضئيل جدًّا ولا يكاد يُذكَر، وهو أن حداد عبدالله مجهول، فلا وجود له ولا أثر، وأن حداد همام عَلَمٌ من أعلام مصر والأزهر!.

الحمد لله على نعمة العقل.

---

(١) راجع في ذلك كله تقاريظ العلماء على كتاب (الآيات البينات في حكم جمع القراءات).

أتدرون، أيها الفضلاء، كيف أصبح همام في الأسانيد بالنسبة إلى قرينه عبدالله؟!

لقد أصبح همام في درجة تلاميذ تلاميذ تلاميذ تلاميذ قرينه عبدالله عبدالعظيم!.

أتدرون، أيها الفضلاء،كيف أصبح الحداد العلم الشامخ في تاريخ الإقراء بالنسبة إلى عبدالله عبدالعظيم؟! لقد أصبح الحداد، القمة السامقة، في درجة تلاميذ تلاميذ تلاميذ عبدالله عبدالعظيم!.

وباختصارٍ شديدٍ،فإن العالم الجليل (الحداد)، إمام عصره، لا يتساوى إلا مع من يذهبون الآن إلى دسوق ويقرؤون على الشيخ مصباح أو أحد أقرانه، فتأملوا يا أولي الألباب!.

وقد أشرت فيما سبق إلى أن الشيخين: عبدالفتاح القاضي، وعامر عثمان، من تلاميذ الشيخ همام قطب. وعلى هذا، فهما لا يستويان إلا مع من لم يولد بالنسبة إلى أسانيد عبدالله عبدالعظيم.. ولا حول ولا قوة إلا بالله!.

نهاية الكلام في الحدادي:

إن أمر الحدادي ما كان يحتاج إلى كل هذا الجهد؛ فأمره جلي لدى أولي البصائر والأبصار، وبخاصة بعد خروج كتاب (الحجج الجياد) الذي لم يقدم شيئًا يُذكر في إثبات وجوده بدليل مادي.

فلم يستند صاحب الحجج في دفاعه عن وجود الحدادي، إلى معلومة

واحدة ينفي بها علة واحدة من علل العدم التي توافرت في الحـدادي. فجميـع علل العدم التي تقدم ذكرها، التي توافرت في الحدادي بعد البحـث والتنقيـب عنه، لم تُمس مسًّا علميًّا ماديًّا واقعيًّا من قِبَل صاحب الحجـج، فمـا تجـاوز في دفاعه الاستنباطات والافتراضات والاستدلالات الجدلية.

وعلى هذا أقول:

إن شخصية علي الحدادي لا تخرج عن حالتين:

الحالة الأولى- أن تكون هذه الشخصية لا وجود لها مـن الأصـل. وهـذا أمر لا يُستبعَد ولا يُستغرَب، بناءً على ما تقدَّم من أدلة التدليس والمدلسين.

فلا يعلو عبدالله عبدالعظيم قدرًا ولا منزلةً على مـن سـبق ذكـرهم ممـن وقعوا في مثل هذا الأمر؛ فأولئك كانوا أعلامًا في عصورهم، ولهم جهود علميـة في هذا الفن تدل على عظم شأنهم. أما عبدالله عبدالعظيم فـلا شيء له سـوى ما جاء في إجازتيه.

الحالة الثانية- أن تكون هذه الشخصية حقيقية وموجـودة بالفعـل. وفي هذه الحالة يصبح من الضروري أن يكون هذا الاسـم قـد دخلـه التحريـف، سواء كان هذا بقصد أو بغير قصد.

وقد جاءت هذه الضرورة بناءً على نتيجة البحث الذي أدى إلى عدم وجود اسم بهذه الصورة (علي الحدادي)، ولا وجود أثر يدل على وجوده.

فعلى اعتبار أن هذه الشخصية حقيقية والاسم محرف، فأحد أمرين:

الأمر الأول- إذا سلمنا وتقيدنا بما ذكره عبدالله عبدالعظيم من أن هـذا

الشخص قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر بالفعل؛ ففي هذه الحالة نجد أن هذا الشخص لا يخرج عن واحد من الثلاثة الذين ذكرتُهم في صفحات: ١٢٥ – ١٥٢ من كتاب (آفة علو الأسانيد)، **وهم:**

١- محمد بن شحاتة الحداد، مولده: ١٢٢٠هـ – ١٨٠٥م، ووفاته في: ١٢٨١/٦/٢٦هـ – ١٨٦٤/١١/٢٦م.

٢- أبو بكر بن محمد بن شحاتة الحداد، مولده: ١٢٤٧هـ – ١٨٣٢م، ووفاته في: ١٣٣٥/٤/١٩هـ – ١٩١٧/٢/١٢م.

٣- محمد بن علي بن خلف الحسيني الحداد، مولده: ١٢٧٠هـ – ١٨٥٤م، ووفاته في: ١٣٥٧/١٢/٢٠هـ – ١٩٣٩/٢/٩م.

فهؤلاء الثلاثة قد بلغوا في دهرهم قمم وأعالي المجد والفخر. ولم يظهر في جميع أنحاء مصر وربوعها من لُقِب بالحداد وكان على هذه الصفات، إلا هؤلاء الثلاثة، حسب علمي وبحثي.

وقد ذكرت هؤلاء الثلاثة مع أن أسماءهم لا تبدأ بـ(علي)؛ للسبب الآتي:

أن التدليس في الأسماء وارد، سواء كان بقصد أو بغير قصد. وتقدم في مبحث (التدليس والمدلسين)، أن هذا الأمر صدر عن الإمام الحجة أبي بكر ابن مجاهد؛ فهل يُستعظَم هذا في حق عبدالله عبدالعظيم؟!

وتدليس الاسم هنا يكون لصرف الأنظار عن هؤلاء الثلاثة، وحقيقة اتصالهم بالعبيدي.

ثم إن شيخًا قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر ولا يعرف من ذكر له ذلك تمام اسمه!

وقد ذكرتُ محمد شحاتة وابنه أبا بكر مع أنهما لم يكونا من المقرئين، على اعتبار ما هو كائن في بعض أسانيد القراءات من إسناد المقرئ إلى غير المقرئ، وغير المقرئ إلى غير المقرئ، وغير المقرئ إلى المقرئ.

وذكرت هذا كله وفصَّلته تفصيلًا في مبحث (أنواع التحمل في القرآن الكريم) في (آفة علو الأسانيد) ص ٢١-٣٤، وتقدم بعضه في مبحث (الحجج تساوي بين علو الكندي وعلو عبدالله).

وسأذكر مثالًا جمع هذه الصور الثلاث:

فقد قال الإمام الجزري في بعض أسانيده لرواية أبي الحارث عن الكسائي:

«قرأتها على الشيخ الصالح أبي علي الحسن بن أحمد بن هلال بجامع دمشق، عن الإمام أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، أخبرنا الحافظ أبو الفرج عبدالرحمن بن علي البكري كتابة»[1].

الصورة الأولى:

إسناد ابن الجزري إلى أبي علي الحسن بن هلال، في حين أن أبا علي لم يكن من القراء، وأسانيده في بعض كتب القراءات بالإجازة فقط، ولم يقرأ عليه ابن الجزري قراءات، لكن قرأ عليه كتابَي (الغاية) لأبي العلاء الهمذاني،

(١) النشر ١/١٦٩-١٧٠.

و(التيسير) لأبي عمرو الداني. وقوله: «قرأتها»، يُحمَل على قراءة أحرف الخلاف فيها من خلال قراءة الكتابَيْن[1]. فهذا يُعتبَر إسنادًا في القراءات من المقرئ لغير المقرئ.

الصورة الثانية:

إسناد أبي علي بن هلال إلى أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي؛ فكلاهما أسانيده بالإجازة في بعض كتب القراءات لا في القراءات، ولم يكونا من القراء[2]. فهذا يُعتبَر إسنادًا في القراءات من غير المقرئ إلى غير المقرئ.

الصورة الثالثة:

إسناد أبي الحسن المقدسي إلى الحافظ أبي الفرج البكري؛ فأبو الفرج البكري ناقل للقراءات العشر ومسند فيها، والمقدسي نقله بالإجازة كما تقدم[3]. فهذا يُعتبَر إسنادًا في القراءات من غير المقرئ إلى المقرئ.

وغير هذا من الأمثلة على الصور الثلاث، فيما ذكرته.

وعلى هذا، فقد كان ذِكري للشيخين: محمد الحداد، وابنه أبي بكر الحداد، مع أنهما غير مقرئين، على اعتبار ما هو كائن في أسانيد القراءات.

والشيخ محمد شحاتة الحداد، مولده مناسب للنقل عن العبيدي؛ فلا

---

(١) راجع غاية النهاية: ١/٢٠٧.

(٢) راجع: غاية النهاية، ١/٢٠٧، ٥٢٠.

(٣) راجع: غاية النهاية، ٣٧٥، ٥٢٠.

يُستبعَد ذلك. وفي هذه الحالة يكون هذا النقل من قبيل الصورة الثالثة، وهي: إسناد غير المقرئ إلى المقرئ.

ولكن وفاة الشيخ محمد غير مناسبة مع عبدالله عبدالعظيم؛ حيث إن وفاة الشيخ محمد سنة ١٢٨١هـ، ومولد الشيخ عبدالله المقدر في المستندات سنة ١٢٧٧هـ. وعلى هذا فلم يدرك عبدالله من حياته إلا أربع سنوات فقط. ولا إشكالية في ذلك، على ما هو كائن في بعض الأسانيد أيضًا.

فإذا نظرنا إلى المثال المتقدم ذكره، نجد أن الحسن بن أحمد بن هلال شيخ ابن الجزري، قد أسند إلى علي بن أحمد المقدسي وهو في السابعة من عمره؛ حيث إن مولده سنة ٦٨٣هـ، ووفاة المقدسي سنة ٦٩٠هـ.

وأيضًا نجد أن المقدسي قد أسند إلى أبي الفرج البكري وهو في الثانية من عمره؛ حيث إن مولده سنة ٥٩٥هـ، ووفاة أبي الفرج البكري سنة ٥٩٧هـ.

فهذا إسناد في القراءات موجود في كتاب (النشر) لابن الجزري، وتقدَّم غيره من الأمثلة على ذلك. وعلى هذا فلا يستبعد أن يكون عبدالله عبدالعظيم قد أسند إلى محمد بن شحاتة الحداد من هذا القبيل.

وبهذا يكون سند عبدالله عبدالعظيم متصلًا بالعبيدي -على تقدير أن الشيخ محمد الحداد أسند إلى العبيدي- ويكون التدليس حينئذٍ في الاسم وفي النقل بالصورة التي ذكرها عبدالله عبدالعظيم في إجازته.

والقول في الشيخ أبي بكر بن محمد بن شحاتة، كالقول المتقدِّم في والده،

لكن مع انقطاع السند؛ لأن أبا بكر لم يدرك العبيدي. أما عبدالله فقد أدرك من عُمْر أبي بكر الكثير على ما تقدم من التواريخ.

أما بالنسبة إلى الشيخ الثالث -وهو محمد بن علي بن خلف الحداد- فالقول فيه يختلف عن القول في السابقَيْن؛ حيث إنه كان مقرئًا، بل كان شيخ القراء بالديار المصرية؛ وهذا في وجود الأساتذة من بعض تلامذة المتولي، مثل خليفة فتح الباب، والجنايني، والهنيدي.

وتقدَّم منذ قليل الكلام عن هذا الشيخ، وأنه كان شيخًا لبعض أقران عبدالله عبدالعظيم، فلا يستبعد أن يكون هو حداد عبدالله عبدالعظيم، خاصةً أن الاسم فيه (علي)، ويكون ما ذكره عبدالله في إجازته من أنه أخذ عن العبيدي مباشرةً محمولًا على وجهين:

الأول- أن يكون على سبيل الاختصار في السند، بأن كان قصده: وأخذ الحداد بسنده عن العبيدي. فحذف من الكلام (بسنده). وهذا وارد.

الثاني- أن يكون تدليسًا مقصودًا لغرض العلو. وذلك مع الأخذ بتبرير الإشكالات التي ذكرتها في (آفة علو الأسانيد: ١٤٤-١٤٧).

فهؤلاء هم الثلاثة الذين بلغوا في دهرهم غاية القدر والفخر ممن كان لقبهم (الحداد). ولم أقف على غيرهم فيما بحثت، وسبق ذكرهم في مبحث (الحجج الجياد ترد وتنفي ما يستر عبدالله عبدالعظيم). وقد شرحت أمرهم بتوسع في كتاب (آفة علو الأسانيد: ١٢٥-١٥٢).

فهذا هو الأمر الأول، وهـذه هي نتيجتـه مـع التقيـد بمـا ذكـره عبـدالله عبدالعظيم من أوصاف شيخه الحداد.

الأمر الثاني- فإذا لم نتقيـد بمـا ذكـره عبـدالله عبـدالعظيم في أوصـاف شيخه، واعتبرناه من قبيل المدح المبالغ الذي لا حقيقة له؛ فحينئذٍ نكون قـد توصلنا إلى الشخص الذي يحتمل أن يكون هو المعنيّ بنسبة كبيرة جدًّا، وهـو الذي تقدم ذكره في هذا المبحث، وسبق ذكره في كتاب (آفة علو الأسانيد: ١١٨).

وهو: علي علي الحداد المقرئ، المتوفى في: ١٣٠٥/٧/٧هـ - ١٨٨٨/٣/٢٠م، عـن ٣٥ سنة. وتقدَّم أنه يُفترَض أن يكون سنه أكـبر مـن هـذا؛ وذلـك بـالنظر إلى تاريخ وفاة ابنته: هانم بنت علي الحداد، المتوفاة في: يوم الأحد ٢٩ صفر ١٢٨٢هـ، عن ثمانية أشهر.

وقد سبق القول بأن تحديد السن عند الوفاة، غالبًا ما يكون فيـه خلـل، وهذا إذا كان تقديريًّا كهذه الحالة، ولـم يكـن المـولد محـددًا بـاليوم والـشهر والسنة.

ومع أن الزواج عنـدنا في مـصر قـديمًا كان مبكـرًا للذكـور والإنـاث على السواء، لكن يفترض أن يكون سن علي الحداد عند تاريخ وفاته نحو أربعين سنة.

ولا يُقال: لماذا لا يحتمـل أن يكـون سـنه عنـد الوفـاة ثمـانين أو خمـسًا وثمانين سنة، وبهذا يكون قد أدرك العبيدي؟!.

فأقول: هل يعقل أن يكون الطبيب أو الشخص الذي كشف عليه عند الوفاة وقدَّر هذه السن، لم يميز بين ابن الأربعين وابن الثمانين؟!.

وأيضًا لم يقابلني في جميع سنوات بحثي في الجهات الرسمية مثل هذا الفارق الشاسع في تقديرات الأعمار عند الوفاة، ولا حتى نصفه.

وعلى ما تقدَّم، فإن هذا الشخص هو أقرب ما يكون إلى حداد عبدالله عبدالعظيم، إذا استبعدنا ذلك المدح، وإذا أخذنا بتحويل اللقب من (الحدادي) إلى (الحداد)؛ وهذا على ما ذكره الشخصان الوحيدان اللذان صدرت عنهما إجازاتٌ من تلاميذ عبدالله حتى الآن، وهما: إسماعيل أبو نور، والفاضلي، من أنه (حداد) وليس (حداديًّا). وهذا في جميع ما صدر عنهما من إجازات لتلاميذهما.

فعلى هذا يكون هذا الشخص هو الأقرب؛ للأسباب الآتية:

أولًا- أن الاسم (علي)، وهذا مطابق لما في إجازة عبدالله عبدالعظيم.

ثانيًا- أن اللقب (حداد)، وهذا مطابق لما عليه إجازات التلميذين المذكورين.

ثالثًا- أن مهنته في السجلات الرسمية (فقي)، وهذه المهنة مطابقة لما عليه غالب القراء في ذلك الوقت.

رابعًا- أنه كان أزهريًّا، وهذا يؤخذ من عنوان سكنه (الدرب الأحمر)؛ فإن غالب من يقطنون هذه المنطقة -إن لم يكن جميعهم- كانوا أزاهرة، بجانب أن مهنته كانت للأزاهرة غالبًا.

خامسًا- أن تواريخه وعنوان إقامته يدلان على أنه عايش أساطين الإقراء بمصر؛ فإن الدرب الأحمر في هذه الفترة كان يجمع أساتذة الإقراء بمصر، وعلى رأسهم المتولي وشيوخه.

سادسًا- أن تواريخه مناسبة جدًّا لعبدالله عبدالعظيم من حيث التحمُّل والأداء.

فهذه الأسباب ترجح كون علي الحداد هذا، هو حداد عبدالله عبدالعظيم.

وتبقى مسألة الإسناد عن العبيدي مباشرة، فهذه من الوارد أن تكون من فعل علي الحداد، ولا دخل لعبدالله عبدالعظيم فيها. ومن الوارد أن تكون من فعل عبدالله عبدالعظيم، ولا دخل لعلي الحداد فيها.. والله أعلم.

وفي كلا الحالين، يكون هذا الطريق مجهول السند إلى العبيدي، وبهذا يكون مقطوعًا.

فهذا آخر ما عندي قوله في شخصية (الحدادي).

وكما يرى المبصر، فإن هذه النتيجة خرجت على أساس من البحث والتنقيب والاطلاع على مدار أعوام؛ فهي قائمة على أساس عملي وعلمي.

ولم أستخرج هذه النتيجة وأنا جالس في بيتي من بنيات رأسي، بالتخمين والافتراضات الجدلية، وقد صنع هذا صاحب الحجج بردِّه على جهد سنوات في غضون أيام بالجدل العقيم الذي يفتقر إلى الحجة بالدليل القاطع.

وسبق القول بأن صاحب الحجج لم يعتمد في رده على علل العدم التي

توافرت في الحدادي إلا على الافتراضات العقلية، ولـم يـستند في رده إلى دليـل مادي في أي علة من تلك العلل. وكان ذلك على هذا النحو:

أولًا- قولي: «لا وجود له في سجلات وفيات جميع محافظات مصر»(١).

فكان رده على ذلك أن طرح هذه الاحتمالات: «وعدم وجوده في السجلات أمرٌ واردٌ، وله احتمالان: الأول: أنه لم يـسجل أصـلًا... الاحتمـال الآخـر: أنـه سُجِّلَ ثم فُقِدَ تسجيله... لعله سجل، ولكن لم يقف عليه الشيخ السيد»(٢).

ثانيًا- قولي: «لا وجود لأعقاب له من الأولاد في سـجلات المواليـد، ولا في سجلات الوفيات، ذكورًا كانوا أو إناثًا في جميع محافظات مصر»(٣).

فكان رده على ذلك أن قال: «لعله لم ينكح أصلًا.. لعله نكح ولم يعقـب.. لعله نكح وأعقب ولم يذكر لقبه (الحدادي) في السجلات»(٤).

ولم يدرك صاحب الحجج أن معرفة المهنة تحسم ذلك.

ثالثًا- قولي: «لا وجود له في سجلات المستخدمين بالدولة التي كان يسجل بها كل من شغل وظيفة حكومية في ذلك الوقت»(٥) .

فكان رده على ذلك أن قال: «أن لا يلزم أن يكون كل مـصري قـد شـغل

---

(١) آفة علو الأسانيد: ١١٦ – ١٢١، ١٤٨.

(٢) الحجج الجياد: ٣٧.

(٣) آفة علو الأسانيد: ١٢١-١٢٢، ١٤٨.

(٤) الحجج الجياد: ٤٠.

(٥) آفة علو الأسانيد: ١٢٢، ١٤٨.

وظيفة حكومية... لعله شغل وظيفة حكومية ولـم يـذكر لقبـه (الحـدادي) في سجلات المستخدمين»[(١)].

رابعًا- قولي: «لا وجـود لترجمـة له مـستقلة -حـتى ولـو مختـصرة- في أي مصدر من المصادر»[(٢)].

فكان رده على ذلك أن قال: «لم ينفـرد الحـدادي بهـذا؛ فقـد شركـه فيـه مقرئون كثيرون... أنه ربما ترجم له ولكن لم نقف على ترجمته بعد »[(٣)].

خامسا- قولي: «لا وجود له في ترجمة غـيره، بـأن يـرد ذكـر اسـمه على أي سبيل من السبل»[(٤)].

فكان رده على ذلك أن قال:«أن الحدادي لـم ينفـرد بهـذا؛ بـل شركـه فيـه مقرئون كثيرون... أنه ربما ذُكر، ولكنا لم نقف على ذكره»[(٥)].

سادسًا- قولي: «لا أثر له بمؤلف ألفه، ولا بتقديمه لمؤلف، ولا بذكر اسمه في مؤلف غيره»[(٦)].

فكان رده على ذلك أن قال: «أن الحدادي لم ينفرد بهذا؛ فكثـير جـدًّا هـم

---

(١) الحجج الجياد: ٤٠.

(٢) آفة علو الأسانيد: ١٢٢، ١٢٣، ١٤٨.

(٣) الحجج الجياد: ٤١ – ٤٥.

(٤)آفة علو الأسانيد: ١٢٢ – ١٢٣، ١٤٨.

(٥)الحجج الجياد: ٤٥.

(٦)آفة علو الأسانيد: ١٢٣، ١٤٨.

المقرؤون الذين لم يؤلفوا كتبًا، ولم يقدموا لها... أن البحث قد يخرج له كتابًا، أو ذكرًا له في كتب معاصريه، أو الذين يلونهم»[١].

سابعًا- قولي: «لا وجود لإجازة صدرت عنه في أي دار من دور الكتب، ولا عند أي شخص من الأشخاص، فيما وقفت عليه حتى الآن، ولا حتى عند تلميذه الوحيد»[٢].

فكان رده على ذلك أن قال: «أن إجازات أكثر المقرئين مفقودة، ولم ينفرد الحدادي بذلك. الوجه الآخر أن البحث قد يخرج له إجازة»[٣].

ثامنًا- قولي: «لم يرد ذكره في إجازة من إجازات جميع قراء ومقرئي مصر، ولا غيرها من دول العالم الإسلامي في ذلك العصر ولا بعده، سوى ما صدر عن الشيخ عبدالله عبدالعظيم من إجازات»[٤].

فكان رده على ذلك أن قال: «أن هذا حال كثير من المقرئين؛ بل بعضهم لم يرد ذكره في إجازات معاصريه»[٥].

تاسعًا- قولي: «لم يظهر له إلا تلميذ واحد في أنحاء العالم الإسلامي سوى الشيخ عبدالله عبدالعظيم»[٦].

---

(١) الحجج الجياد: ٤٦.

(٢) آفة علو الأسانيد: ١٢٣، ١٤٨.

(٣) الحجج الجياد: ٤٦.

(٤) آفة علو الأسانيد: ١٤٨.

(٥) الحجج الجياد: ٤٧.

(٦) آفة علو الأسانيد: ١٤٩.

فكان رده على ذلك أن قال: «لا نسلم بأنه لم يقرأ عليه إلا واحد؛ فقد قال عنه أبو حطب: (الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل، شيخنا الشيخ علي الحداد). والظاهر أنه أخذ عن الحدادي».

ثم قال صاحب الحجج: «ولو قدر أنه لم يروِ عن الحدادي إلا واحد، فإن شركاءه في هذا كثيرون»[1].

وأقول: فقوله: «لا نسلم بأنه لم يقرأ عليه إلا واحد، فقد قال عنه أبو حطب»، قد سبق الرد على هذا العبث في مبحث (الحجج الجياد تفضح نفسها بمستنداتها)، فليرجع إليه من أراد.

وهنا ملاحظة: وهي أن صاحب تلك الإجازة المزيفة المنسوبة إلى أبي حطب، ذكر اللقب بأنه (حداد)، وصاحب الحجج مُصرٌّ على أنه (حدادي)، بقوله: «والظاهر أنه أخذ عن الحدادي»!.

عاشرًا- قولي: «فهل يُقبَل عقلًا أو نقلًا أن يوجد عالم من علماء القراءات قد جمع بين الورع والتقى، وعلو السند وعلو القدر، ولا يتسابق إليه طلبة هذا العلم»[2].

فكان رده على ذلك أن قال: «أن طلاب القراءات لم يكونوا في ذلك الزمان -فيما يظهر- يزدحمون على علو الإسناد، كما في زماننا»[3].

---

(١) الحجج الجياد: ٤٧.

(٢) آفة علو الأسانيد: ١٥٠.

(٣) الحجج الجياد: ٤٩.

وأقول: بل شره العلو في ذلك الزمان دفعهم إلى الإسناد عن الجن. ارجع إلى مبحث (الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمدلسين).

ثم قال مستكملًا الرد على العلة العاشرة: «لعله اشتهر عند الطلاب وأقبلوا عليه، ولكن لم يحمل عنه القراءات إلا قليل منهم. وهذا وارد جدًّا»[1].

فيا أهل البحوث والمعارف..

حجج تعتمد في ردها على: «لعله كذا»، و«ربما كذا»، و«أنه لم ينفرد بكذا»، و«أنه لا يلزم كذا»، و«أن البحث قد يُخرج كذا»، و«أن هذا حال كثير من كذا»، و«أن شركاءه كثير في كذا».. إلخ.

فهل يجوز أن يُسمى هذا (حُججًا)، فضلا عن أن توصف بـ(الجياد)؟!.

وهل يعجز عن مثل هذه الردود من كان في أدنى مراحل الفهم والتعليم؟!.

وهل يستغرق مثل هذا الرد أكثر من الانتهاء من تناول فنجان شاي أو قهوة؟!.

فهل خرج صاحب الحجج من تحت مكيفه وذهب إلى أي جهة من الجهات التي استندتُ إليها في هذه المعلومات وردَّني في معلومة واحدة من ذلك ردًّا علميًّا؟!.

بحثٌ أخذ من العمر ما أخذه، ما بين السجلات المدنية، ودار المحفوظات

---

(١) الحجج الجياد: ٥١.

العمومية بمصر، ودور الكتب، والتنقل والأسفار بين المدن والقرى والكفور والنجوع، ليتم الرد عليه بهذه الطريقة العشوائية!!.

فمن المعلوم أن نفي العلم يكون بعلم. أما هذا فما هو إلا نفي علمٍ بجدلٍ وسفسطةٍ.

وفي النهاية أقول:

مما يجب أن يعلمه الجميع، أن بحثي عن الحدادي كان كبحثي عن أي شيخ ممن هم في الأسانيد؛ فإثبات وجوده كان يسعدني، كما أسعدني الوقوف على غيره، وبخاصةٍ هو؛ لأن طريقه من الطرق المهمة في الأسانيد.

فكنت أبحث عنه مع رجاء وجوده؛ حتى أُسعد من يرجعون في أسانيدهم إليه، ولم أكن أبحث عنه مع رجاء عدم وجوده حتى أنكره. والله وحده أعلم بسريرتي؛ فلا يتوهَّمْ متوهمٌ ذلك.

وليعلم القاصي والداني أنه لا مصلحة لي في رفعة طريق أو إنكاره؛ فهذه أمانةٌ أدين بها لله تعالى. وقد كان بحثي عن الحدادي وعبدالله عبدالعظيم على السواء؛ فما توصلت إليه بالنسبة إلى عبدالله عبدالعظيم أظهرته. وقد كان لا يُعرف عنه شيء قبل ذلك سوى ما هو مدون في إجازتيه؛ فجميع ما ذكرته عنه في كتاب (آفة علو الأسانيد) لم يسبق لأحد معرفته، على حدّ علمي، **مثل:**

١- معرفة اسمه بالكامل، وتواريخه مولدًا ووفاةً.

٢- معرفة اسم والده بالكامل، وتواريخه مولدًا ووفاةً.

٣- معرفة اسم جدته، وأمه، وأسماء زوجاته.

٤- معرفة مهنته، ومهنة والده، ومهنة جده.

٥- معرفة بعض إخوة جده، وتواريخ بعضهم، ومهنهم.

٦- معرفة بعض أعمامه وتواريخهم.

٧- معرفة جميع إخوته ذكورًا وإناثًا، وتواريخهم.

٨- معرفة جميع أبنائه ذكورًا وإناثًا، وتواريخهم.

٩- معرفة القراء من آبائه وإخوته وأبنائه.

١٠- معرفة الأختام التي كان يستعملها في الجهات الرسمية.

فلو كان قد ظهر للحدادي شيء من ذلك فما مصلحتي في إخفائه؟!

وما الفرق إذن بين بحثي عن الحدادي وعبدالله عبدالعظيم؟!

بل إن توصلي إلى الحدادي -كما قلت- محبب إلى قلبي من عدمه، كما توصلت إلى عبدالله؛ لأن ذلك سيكون سببًا في إسعاد الكثيرين، فينالني رضاهم بدلًا من سخطهم، لكن رضا الله تعالى فوق رضا الدنيا ومن فيها.

وهنا فصل المقال:

يا من تَزَعَّمَ أمرَ الحداديِّ بحججه الباطلة والمضللة، عليك الآن أن تختار بين واحدة من ثلاث:

الأولى- إذا كنت قد سلمتَ بأن هذا الحدادي أو الحداد قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر -كما قال تلميذه عبدالله عبدالعظيم- فعليك أن تُقر بتدليس الاسم، وتختار واحدًا من الثلاثة الذين سبق ذكرهم، وهم:

١- الشيخ محمد بن شحاتة الحداد.

٢- الشيخ أبو بكر بن محمد بن شحاتة الحداد.

٣- الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني الحداد المقرئ.

الثانية- إذا غضضتَ الطرف عن تلك الصفات التي ذكرها عبدالله عبدالعظيم واعتبرتها من قبيل المدح المبالغ فيه، مع الإقرار بأنه (حداد) لا (حدادي)؛ فليس أمامك إلا شخص واحد، سبق ذكره، وهو علي علي الحداد المقرئ.

وبهذا الشخص أكون قد أجبتك في مطلوبك، يا صاحب الحجج، حين قلت: «ولو أثبت الشيخ السيد أن الحدادي لم يدرك العبيدي، أو أن عبدالله عبدالعظيم لم يدرك الحدادي لسلمنا له»[1].فهذا (الحداد) لم يدرك العبيدي. فهل تُسَلِّمْ بهذا؟!.

الثالثة- إذا لم تسلم بهذه ولا بتلك، فقد أصبح من اللازم المحتم عليك أن تأتينا بالحدادي الذي تدافع عنه تزييفًا وتضليلًا.

لذا عليك الآن أن تتخلى عن هذا المراء والجدل العقيم الذي لا ينبني على برهان ولا دليل. وكما استندتُ إلى نفي وجوده من خلال البحث بأدلة مادية، فعليك أيضًا أن تستند إلى إثبات وجوده بمثل ذلك، لا على الاستنباطات العقلية والافتراضات الجدلية.

---

(١) الحجج الجياد: ١٠٨.

ويشترط في هذا الشخص عند وجوده الآتي:

أولًا- أن يكون اسمه هكذا (علي الحدادي).

ثانيًا- أن يكون تاريخ مولده مناسبًا للتلقي عن العبيدي.

ثالثًا- أن يكون تاريخ وفاته مناسبًا لتلقي عبدالله عبدالعظيم عنه.

رابعًا- أن تكون مهنته في المستندات الرسمية من المهن التي تُشير إلى الإقراء، والتي سبق ذكرها في هذا المبحث.

وهذا بجانب ما اتصف به من علو القدر والفخر، وكونه أزهريًّا.

وأظن أن التوصل إليه لن يصعب عليكم إن كان حقيقةً وواقعًا.

فإذا كان ذلك الجهد قد توصل إليه رجل في العقد السابع من عمره، فهل يصعب على فريق متكامل ممن يتمتعون بالشباب والمال والنفوذ أن يتوصلوا إلى شخص واحد فقط، خاصةً أن من بينهم البحَّاثين والمُحقِّقين والمُدقِّقين؟!.

فيا فريق الحجج الجياد..

فذلكم جهدي في الحدادي الذي وصفتموه بالاستقصاء القاصر، فأروا الأمة الإسلامية جهدكم فيه وتمام استقصائكم، إن كنتم صادقين.

وبعد هذا، فإنه لمن السفه والسفاهة بمكانٍ أن يتفوه شخصٌ بكلمةٍ واحدةٍ في أمر الحداديِّ وليس بين يديه أيٌّ من الأدلة اليقينية على وجوده، فإن تم التوصل إليها يكون كلامنا حينها وفق صحة الاستدلال بها من عدمه.

وأقول أيضًا لمن سلك مسلك الصبية والسفهاء بالتطاول والتهديد عبر

صفحات الإنترنت والرسائل الهاتفية غير المباشرة: ستكون لنا وقفةٌ بين يدي الله تعالى آتيةٌ لا محالة.

تبرئة لآل عبدالعظيم:

سبق في كتاب (آفة علو الأسانيد)، وتقدم في هذا الباب، ذكر عدد من القراء من آل عبدالعظيم؛ منهم والد عبدالله، وجده، وبعض إخوة جده، وبعض أعمامه، وأخوه الأكبر، وأخوه الأصغر؛ جميعهم كانوا من كبار القراء بدسوق، وقد عَمَّ نفعهم تلك المدينة وغيرها، حتى إنه قد نُقل أن الباشا سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩م قد حفظ القرآن صغيرًا على يد الشيخ محمد عبدالعظيم.

ولم يثبت عن واحدٍ من هؤلاء أنه أسند إلى حدادي ولا حداد، مع أنهم جميعًا أولى بذلك من عبدالله؛ لتقدُّم أعمارهم، عدا أخيه حامد الأصغر. فهذه شهادة أسجلها من خلال بحثي وما وقفت عليه وتوصلت إليه حتى الآن، تبرئةً لآل عبدالعظيم من هذا الحدادي.

آخر كلامي:

يا من ترجع أسانيدهم إلى الحدادي، إن الحق واضح جلي، وأذكِّركم بقولين سبق ذكرهما:

القول الأول للحافظ أبي عبدالله الذهبي؛ حيث قال فيما صدر عن أبي الحسن يحي بن إبراهيم بن البياز من تدليس: «وقد وقع لنا سنده بالقراءات

عاليًا، وفرحنا به وقتًا، ثم أوذينا فيه، وبان لنا ضعفه»[1].

القول الثاني للحافظ أبي العلاء الهمذاني؛ حيث قال في نهاية كلامه عما صدر عن أبي عبدالله الكارزيني: «وكيف تصرف الأمر، فليعلم أن هذا الإسناد مفتعل باطل، لا شك أنه مما عملته يدا بعض الكذابين... ولو لم تقع رواية قتيبة -على جلالته- إلا من هذا الطريق التي ذكرنا لوجب العدول عنها والأخذ بغيرها؛ فكيف وقد وجدنا عنها -والحمد لله- مندوحة. ومن رواها من هذه الجهة -بعد تنبيهنا على بطلانها- فقد ضارع واضعها، وشارك مفتعلها؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: من روى عني حديثًا وهو يرى أنه كذب، فهو أحد الكذابين»[2].

اللَّهُمَّ إني أعتذر إليك بجهدي هذا في أمر الحدادي الذي غُرس في أسانيد كتابك المجيد، وأبرأ إليك منه ما لم يظهر فيه ما ينفي كلامي، اللَّهُمَّ إني أبرأ من حولي وقوتي، فلا حول لي ولا قوة إلا بك، سبحانك أنت حسبي ونعم الوكيل.. والحمد لله رب العالمين.

* * *

(١) معرفة القراء الكبار: ١/٤٥٠.

(٢) غاية الاختصار: ١/١٥٢-١٥٣، والحديث سبق تخريجه بنحوه.

وَقْفَةٌ شَدِيدَةُ الأَهَمِّيَّةِ

عَقَدَ صاحب الحجج في نهاية كتابه مبحثًا تحت عنوان «المحذورات الناجمة عن منهاج كتاب (آفة علو الأسانيد) في نقد إسناد الحدادي والمرزوقي».

وكان مما قاله في هذا المبحث: «إنْ كان الشيخ سيبحث عن هؤلاء المجاهيل على منهاجه فسيسقط الكثير من أسانيد العالم الإسلامي، وأخشى أن يُغرِيَ هذا أعداء الإسلام بالطعن في القرآن.

وإن كان سيبحثها على منهاج الأئمة، الذي تقدم بيانه، فهذا أمر حسن جدًّا»[1].

ويُفهم من هذا الكلام التالي:

أولًا: أن منهجي الذي اتبعته وتوصلت من خلاله إلى عدم وجود الحدادي سيُسقط كثيرًا من أسانيد العالم الإسلامي.

ثانيًا: أن سقوط هذه الأسانيد سيؤدي إلى إغراء أعداء الإسلام بالطعن في القرآن.

ثالثًا: أنه يُفترض على من يبحث في مجاهيل الأسانيد أن يتبع المنهج الذي ذكره صاحب الحجج في كتابه.

وأهم ما في هذه النقاط الثلاث، النقطة الثانية التي تُفيد بأن صاحب الحجج يخشى من الطعن في القرآن بسبب الكشف عن المجاهيل وسقوط أسانيدهم.

---

(١) الحجج الجياد: ١٤٠

وهذا الذي تنبه له صاحب الحجج، فات أئمة الإسلام -المتقدمين منهم والمتأخرين- أن يتنبهوا له. حيث نراهم قد كشفوا عن بعض مجاهيل الأسانيد، وزادوا فوق ذلك أن حذروا من وجودهم فيها، ولم يخشوا في ذلك طعنًا في القرآن الكريم.

فهذا الحافظ أبو العلاء الهمذاني يقول في مجاهيل الرهاوي: «وفي بعض ما رويت عن أبي علي الرهاوي نظر، وأنا أبوء إلى الله من عهدته، ولا أُقر بصحته، فإنه رَوَى عن رجال لا يُعْرَفُون»[١].

وقال فيه ابن الجزري أيضًا: «وَأَكْثَرَ من الشيوخ، وأكثرُهُم لا يُعرَفُون»[٢].

وهذا هو الإمام الذهبي يُرسل إلى أبي حيان يسأله عن عددٍ من شيوخ عيسى الشريشي ممن ذكرهم في أسانيده، فرد أبو حيان قائلا في خمسة منهم: «فأما رحمة، وعبد الملك، وسليمان، وابن جامع، ويوسف بن حمدان؛ فمجاهيل، أو لم يكونوا موجودين في الدنيا، بل هي أسماء موضوعة لغير موجود»[٣].

وكان ابن الأبار قد ذكر بعض ادعاءات الشريشي في المجاهيل وغير ذلك، حتى قال في نهاية كلامه عن هذه الادعاءات: «وقد بَرِئْتُ من عهدته، وأُعيد الآن ذلك مؤكدًا، وَحَقُّ ما جاء به أن يُطرح»[٤].

---

(١) تقدم في: ص٢١٠.

(٢) غاية النهاية: ٢٤٥.

(٣) تقدم في: ص١١٥.

(٤) التكملة لكتاب الصلة: ١/٢٠٠، ٢/٢٧١.

وابن الأبار متقدم على أبي حيان والذهبي.

فهذان مثالان فقط من كثير من الأمثلة في كيفية تعامل المتقدمين مع مجاهيل الأسانيد، وسبق هذا مفصلا في مَبْحَثَيِ (الحجج تتجاهل التدليس والمدلسين)، و(الحجج تؤصل باطلا لمجاهيل الأسانيد).

وكما هو واضحٌ فإن المتقدمين كانوا يكشفون عن أمر المجاهيل، ويسقطون أسانيدهم، ولم يخشوا على القرآن من ذلك، بل كانوا يتبرؤون إلى الله من وجود هؤلاء المجاهيل في الأسانيد، وهذا واضح من قول الحافظ أبي العلاء الهمذاني: «وأنا أبوء إلى الله من عهدته ولا أُقر بصحته».

وقول ابن الأبار مؤكدًا: «وقد بَرِئْتُ من عهدته، وأُعيد الآن ذلك مؤكدًا، وَحَقُّ ما جاء به أن يُطرح».

وعلى هذا، فهل غفل هؤلاء العلماء عن أن ذلك سيكون سببًا في إغراء أعداء الإسلام بالطعن في القرآن؟ أم أنه لا يوجد في تلك العصور أعداء لدين الله؟!.

وأقول: إن من عِظَمِ شريعة الإسلام أنها شريعة وضوح، لا وجود فيها لتكتم أو تعتيم أو تستر على حقائق، فقد سمحت لأبنائها بالبحث والتحقيق، والأخذ والرد، في جميع نقولهم سندًا ومتنًا، بل ودفعتهم إلى ذلك.

وإنه لمن الأولى لهم أن يقوموا بأنفسهم بتفقد نقولهم من خلال التحقيق والتدقيق والتمحيص، ليعدوا عدة الاحتجاج على طعن الطاعنين وتشكيك المغرضين.

وقد وصل الأمرُ في شريعة الإسلام إلى درجة أن سمحت لأبنائها بالنظر فيما هو مُنزَّل من لدن الله تعالى، ذلك أن بعض العلماء كانت تستوقفه بعض الأحرف القرآنية التي لم تتوافق مع لغته، فيحمله ذلك إلى عدم قبولها، بل وإنكارها، وهو ما يكون سببًا في دفع الآخرين إلى البحث والتنقيب عن الوجه الذي تُحمل عليه هذه الأحرف من أوجه اللغة.

وقد ذكر الشيخ أبو بكر أحمد بن إدريس -وهو من علماء القرن الرابع الهجري- في كتابه (الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار) في هذه المسألة كلامًا نفيسًا يُكتب بماء الذهب، وكان هذا في سياق كلامه عن توجيه قراءات قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1].

وسأذكر جوانب من هذا الكلام لأنه طويل، والملفت أنه نسبه إلى غيره من أهل العلم، فقال: «وقال بعض أهل العلم: إن نزول القرآن في هذا الحرف على خلاف الوجه الأشهر في العربية له منزلة من الحكمة جليلة، وموضع من الصلاح عظيم، وهو من الأشياء التي قطع الله بها أطماع الملحدين وأهل الزيغ عن التطرق على كتابه بادعاء الفساد عليه من جهة النقل، ودخول الزيادة والنقصان، من قبل أن الله حرك بذلك قلوب المؤمنين من عباده على التحفظ من وقوع الخطأ والزلل عليهم فيه، وألجأهم بما أزعج به قلوبهم من هذه الأحرف إلى تصفح إعراب القرآن بالتفقد الشديد، وجمع البال، واستفراغ

---

(١) سورة «طه» الآية: ٦٣.

الذهن، ليعرفوا ما يقع منه مما يجري هذا المجرى، فيتكلموا فيه، ويعدوا الاحتجاج له على من طعن على كتاب الله تعالى، وما أداه إليهم نبيهم، صلى الله عليه وسلم».

إلى أن قال: «وبعد، فهل رأى الناس أمة من الأمم وأهل دين من الأديان استعملوا من ضبط كتابهم، وما أنزل إليهم من ربهم، ما استعمله صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأهل دعوته».

إلى أن قال: «وإن قوما تَفَقَّدُوا مثل هذه الأحرف المعدودة، ودعتهم نفوسهم إلى الكلام فيها، والاحتجاج لها؛ لناهيك بهم ضبطًا لما استُودعوا، وحفظًا لما استُحفظوا، وكيف لا يكون كذلك، والله يحفظ لهم ما استحفظهم، ويرعى لهم ما استرعاهم، وإن هذا لمن أوضح الدلالة على أنه لو اعترض عن كتابهم شيء من الأمور التي توهن نقله أو يخالف أصل ما أنزل عليه، لقالوا فيه ولتكلموا، ولما تركوه وسكتوا»[1]. انتهى.

فهذا كلام جليل يُعبِّر عن سمو العلم والمعرفة لدى قائله، رحمة الله عليه وعلى صاحب الكلام.

وهنا أقول: إن كان المتقدمون من أئمة الإسلام قد كشفوا عن مجاهيل الأسانيد، وطعنوا في طرقهم، وتبرؤوا منها، ووصلوا إلى درجة التفقد والتكلم فيما أُنزل إليهم من ربهم، ولم يخشوا في ذلك طعنًا في القرآن من قبل أعداء الإسلام؛

(١) راجع: المختار في معاني قراءات أهل الأمصار: ٥٤٦

فما الذي حمل صاحب الحجج على أن يجعل الكشف عن مجهولٍ واحدٍ، تحققت جهالته وتوثقت بأدلة علمية؛ سببًا في طعن أعداء الإسلام في القرآن؟!.

وأقول: إن الذي حمل صاحب الحجج على ذلك أحد أمرين:

أولهما: جهله بمنهج المتقدمين في هذه المسألة.

ثانيهما: حرصه الشديد على طريق الحدادي الذي يمسُّ أسانيده هو وشريحة كبيرة جدًّا من المنتفعين بعلو هذا الطريق، سواء كان انتفاع تكسب وتربح، أم انتفاع شهرة وتفاخر بين الأقران.

لذا كان الكشفُ عن جهالة الحدادي -من وجهة نظره- إغراءً لأعداء الإسلام بالطعن في القرآن.

وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي تجاوزتُ فيه منهجَ المتقدمين في أمر الحدادي حتى يُخشى منه أن يُغري أعداء الإسلام بالطعن في القرآن؟!.

والأعجب من ذلك أن يقول صاحب الحجج: «وإن كان سيبحثها -أي المجاهيل- على منهاج الأئمة، الذي تقدم بيانه، فهذا أمر حسن جدًّا».

ومنهاج الأئمة الذي أشار إليه بقوله: «الذي تقدم بيانه»، قد وضعه من رأسه، وأُعيد ذكره للتأكد من ذلك.

فقد قال: «فإن قال قائل: كيف يقبل ابن الجزري ومن بعده من الأئمة هذه الأسانيد، التي فيها هؤلاء الرواة.

قيل له: إن هؤلاء الأئمة كانوا على صراطٍ مستقيمٍ، وهديٍ قويمٍ.

وقد بَنَوْا -فيما يظهر لي- مذهبهم هذا على أصول متينة:

الأصل الأول: إمكان اتصال الإسناد.

الأصل الثاني: أن يكون الراوي عن المجهول ليس بمجروح.

الأصل الثالث: اشتراط استقامة رواية المجهول»[(١)].

وكما هو واضح فقد وضعَ هذه الأصول فيما يظهر له هو.

ثم قال في نهاية كتابه أثناء كلامه عن أهم النتائج: «ذَكَرَ البحثُ أصولا ثلاثة لقبول رواية المجهول الذي لم يَرْوِ عنه إلا واحد عند المتقدمين من المحدثين والمقرئين، وهي التي عمل بها ابن الجزري في نشره، **وهي:**

الأصل الأول: إمكان اتصال الإسناد.

الأصل الثاني: أن يكون الراوي عن المجهول ليس بمجروح.

الأصل الثالث: اشتراط استقامة رواية المجهول.

وقد أثبت البحث تحقق هذه الأصول في رواية الحدادي»[(٢)].

وكما نرى هنا فإن هذه الأصول التي كانت تظهر له فيما تقدم من وجهة نظره، قد نسبها إلى المتقدمين من المحدثين والمقرئين، وزاد فوق هذا أن حمَّل الإمامَ ابن الجزري العمل بها في نشره، نسأل الله أن يحفظنا بحفظه.

وقد سبق الرد على هذا وغيره في مبحث (الحجج الجياد تؤصل باطلا لمجاهيل الأسانيد)، والله المستعان.

---

(١) الحجج الجياد: ٦٠.

(٢) المرجع السابق: ١٤٢.

الْخُلَاصَةُ وَأَهَمُّ النَّتَائِجِ

بتوفيق الله تعالى، تناول هذا البحث جوانب عديدة، وكشف عن أمورٍ كثيرة، سأجتهد في تلخيصها، والتعريج على أهمها من خلال هذه اللمحات والإشارات الخاطفة. وسأبدأ بمنشأ النزاع. فأقول مستعينًا بالله تعالى:

١- أكد البحث صحة وسلامة النتيجة التي خرجت في كتاب (آفة علو الأسانيد)، والتي تفيد بعدم وجود شخصية (علي الحدادي).

٢- أثبت البحث عدم توصُّل صاحب الحجج الجياد إلى دليل علمي ومادي ينفي علة واحدة من علل العدم العشر التي اجتمعت في (علي الحدادي).

٣- رد البحث على الاستدلالات الجدلية والافتراضات النظرية التي اعتمد عليها صاحب الحجج في الدفاع عن وجود (علي الحدادي).

٤- كشف البحث عن أن علو عبدالله عبدالعظيم على أقرانه بسبب (علي الحدادي)، لم يتحقق لمقرئ في تاريخ الإسلام، من المتقدمين والمتأخرين، ولا لأعجوبة الدنيا أبي اليمن الكندي.

٥- أثبت البحث أن علو طريق (علي الحدادي) أصبح مصدر تكسُّب وتربُّح بين المتاجرين، ومصدر شهرة وتعالٍ على الأقران بين المتفاخرين.

٦- كشف البحث عن حقيقة دفاع صاحبِ الحجج الجياد عن (علي

الحدادي)، وكذلك دفاع معاونيه ومؤيديه. وظهر ذلك واضحًا من كلام صاحب الحجج في أول كتابه.

٧- رد البحث على طعن وتشكيك صاحب الحجج وأحد معاونيه في السجلات الرسمية الحكومية لأقدم مؤسسة من المؤسسات المصرية.

٨- أثبت البحث تناقض صاحب الحجج في قبوله للنتائج المعتمِدة على السجلات الرسمية بالنسبة إلى الحدادي وعبدالله عبدالعظيم.

٩- رد البحث على تحريف صاحب الحجج بعضَ ما جاء في كتاب (آفة علو الأسانيد)؛ ما كان سببًا في تزييف الحقائق وتضليل القارئ.

١٠- كشف البحث عمَّا وقع في إجازَتَي الشيخ محمد عبدالحميد الإسكندري من الشيخة نفيسة، من شهادة الشيخ محمد عبدالرحمن الخليجي على إحداهما قبل تحريرها بسنة، وشهادته على الأخرى بعد تحريرها بسنة.

١١- كشف البحث عن بعض المستندات الملفقة التي اعتمد عليها صاحب الحجج، وكان منها الإجازة المنسوبة إلى الشيخ (أبو حطب).

١٢- رد البحث على ادعاء صاحب الحجج أن الشيخ (أبو حطب) كان على معرفة بعلي الحدادي.

١٣- رد البحث على ادعاء صاحب الحجج أن الشيخ (أبو حطب) أخذ القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة عن الشيخ عبدالله عبدالعظيم.

١٤- رد البحث على ادعاء صاحب الحجج أن الشيخ (أبو حطب) أخذ القراءات العشر من طريق الطيبة عن الشيخ يوسف عجور.

١٥- كشف البحث عن التضليل الذي جاء في كتاب (تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان).

وكان ذلك بتلفيق طريق للطيبة نسبه إلى الشيخ (أبو حطب) عن عبدالله عبدالعظيم.

وصاحب هذا الكتاب ومن عاونه على هذا التلفيق، هما اللذان أمدَّا صاحب الحجج بالمستندات التي كشفتْ أمرهما، وهما ضمن فريق الحجج الجياد.

١٦- كشف البحث من خلال مستندات الحجج الجياد عن مدلس معاصر، ولعله هو الذي كشف عن نفسه بتقديم هذه المستندات لصاحب الحجج.

١٧- ذكر البحث عددًا ممن وقع في التدليس من المتقدمين من أئمة الإقراء. وأثبت البحث من خلال ذلك الآتي:

أ- اهتمام المتقدمين بأسانيد القرآن الكريم، والمحافظة على سلامتها.

ب- الكشف عن المدلسين والعابثين بالأسانيد.

ج- وصف المدلس في السند بالكذاب.

د- ذكر المدلس بصريح اسمه أيًّا كانت مكانته العلمية.

هـ- أن غالب المدلسين كانوا من الأساتذة الأعلام في هذا الفن.

و- أن من المدلسين من يدَّعي أنه قرأ على شخص مشهور، ولم يقرأ عليه.

ز- أن من المدلسين من يأتي بشخص مجهول ويدَّعي أن هذا المجهول أخذ عن أحد المشهورين.

ح- أن المدلس يبالغ في تعظيم مَنْ ذكره من المجاهيل لتسويغ تدليسه.

ط- أن من المدلسين من لا يتراجع عن تدليسه حتى بعد كشف أمره.

ي- أن التدليس لا يمنع صاحبه من الأخذ بأسانيده المستقيمة التي لم يقع فيها تدليس.

ك- أن التدليس لا يمنع من مدح صاحبه والثناء عليه في جوانب درايته الأدائية والعلمية.

١٨- ذكر البحث بعض ما وقع من تدليس في بعض كتب المتأخرين والمعاصرين.

١٩- كشف البحث عن تجاوز المتأخرين في التدليس، حتى وصل إلى ادعاء بعضهم الإسناد عن طريق الجن والعفاريت، والإسناد عمن تجاوز خمسمائة عام من عمره من الإنس. وما كان ذلك إلا بسبب شهوة علو السند.

٢٠- أثبت البحث علاقة عبدالله عبدالعظيم بالمقام الدسوقي، التي نفاها صاحب الحجج.

٢١- رد البحث تضليل صاحب الحجج بمساواة علو الكندي بعلو عبدالله عبدالعظيم.

٢٢- ذكر البحث الطرق التي تؤدي إلى علو الأسانيد، وبيَّن عللها.

٢٣- كشف البحث عن أنه ليس كل ما يُكتَب في الإجازات يُعبِّر عن واقع؛ لا من حيث الإسناد، ولا من حيث العلم.

٢٤- رد البحث ادعاء صاحب الحجج أن تحريرات طريق الحدادي أولى بالقبول من تحريرات طريق سلمونة.

٢٥- رد البحث ادعاء صاحب الحجج أن ترجمة الحدادي تفوق ترجمة العبيدي.

٢٦- رد البحث أباطيل صاحب الحجج في التأصيل لمجاهيل الأسانيد.

٢٧- كشف البحث عن تأصيلات للمجاهيل وضعها صاحب الحجج من رأسه، ونسبها للمتقدمين من المحدثين والمقرئين، وحمَّل الإمام ابن الجزري العمل بها في نشره.

٢٨- رد البحث ادعاء صاحب الحجج أن الحافظ أبا العلاء الهمذاني سكت عن وجود المجاهيل في الأسانيد.

٢٩- رد البحث ادعاء صاحب الحجج أن الإمام ابن الجزري قد أقر بوجود المجاهيل في الأسانيد، واعتمدها في نشره.

٣٠- أثبت البحث تبرئة المتقدمين من ادعاءات صاحب الحجج في مجاهيل الأسانيد.

٣١- كشف البحث عن سبب رد صاحب الحجج ونفيه ما فيه ستر لعبدالله عبدالعظيم.

٣٢- انتهى البحث بفصل المقال في أمر الحـدادي؛ وذلـك بدراسـة محققـة ومفصلة، اختتمت بإلزام صاحب الحجج بقبول أمر من ثلاثة أمور:

أولهـا- إذا كان قـد تقيَّـد بأوصـاف الحـدادي الـتي ذكرهـا عبـدالله عبدالعظيم، فليس أمامه إلا قبول واحد مـن الحـدادين الثلاثـة الذيـن سـبق ذكرهم في كتاب (آفة علو الأسانيد)؛ فليس سواهم من اتصف بتلك الـصفات في عصر عبدالله عبدالعظيم. وعلى هذا يختل الإسناد والتحمُّل.

ثانيها- إذا تغاضى عـن الأوصـاف الـتي ذكرهـا عبـدالله عبـدالعظيم في الحدادي، فليس أمامه إلا أن يقبل بالـشخص الوحيـد الذي كان بهـذا الاسـم واللقب، في عصر عبدالله عبدالعظيم، وهو: علي علي الحداد المقرئ. وعلى هـذا ينقطع السند.

ثالثها- إذا لم يقبل بالأولى ولا بالثانية، صار من الواجب المُحتَّم عليه أن يأتي بالحدادي الذي تزعَّم أمره، ويثبت وجوده للأمة الإسلامية من خلال أدلـة علمية قطعية الدلالة، بعيدة عن المراء والسفسطة.

٣٣- اختتم البحث بوقفة مهمة رد فيها ادعاء صاحب الحجـج أن وقـوع أسانيد المجاهيل يغري أعداء الإسلام بالطعن في القرآن.

وذكر البحث في هذه الوقفة كلامًا مهمًّا جدًّا لأحد المتقدمين.

والله الموفق.

* * *

اسْتِغَاثَةٌ

آثرت أن يكون هذا العنوان بديلًا عن التوصيات؛ لما أراه من شدة الخطر على الأسانيد القرآنية، لذا أتوجه بهذا النداء إلى كل من بمقدوره أن يقدم خدمةً لكتاب الله تعالى، سواء ممن كان في ساحة الإقراء أو غيرها، وبخاصة من استرعاهم الله على المؤسسات والهيئات الشرعية، حكوميةً كانت أم أهليةً.

أغيثوا الأسانيد القرآنية من تلاعب المتلاعبين، وعبث العابثين، وأطماع المنتفعين.

أغيثوا هذه الخصيصة التي انفردت بها الأمة المحمدية.

إن خلوَّ ساحة الأسانيد من النقاد والمحققين بين المتأخرين والمعاصرين، جعلها كـلأً مباحًا، ومرتعًا لكل راتع، ولا رادع حينئذٍ لعابث.

وقد سمعنا عن كثيرٍ من الجهات التي تـدَّعي خدمة الأسانيد القرآنية، وتحقيقها، ونسمع جَعْجَعَةً وَلَا نَرَى طِحْنًا.

إن الأمر عظيم وجسيم، وفوق الجهود الفردية؛ فقد أصبحت الحاجة ماسَّةً ومُلحِّةً إلى وجود مؤسسة تتبنَّى أمر الأسانيد القرآنية تبنِّيًا حقيقيًّا، في ظل هذه الموجة العارمة من شره الإجازات والأسانيد العالية، التي دفع إليها شهوتا المتاجرة والمفاخرة.

والمتأمل لحال كثيرٍ من طلبة القرآن الآن، يجد أن غالب جهودهم انصرفت

إلى جمع الإجازات والأسانيد العالية، حتى امتلأت حقائبهم بذلك، ففرغت العقول من العلم، وامتلأت الحقائب بالوهم.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

إن وجود فريقٍ من النقاد المحققين تحت مظلة رسمية -حكوميةً كانت أم أهليةً- يقوم على غربلة الأسانيد، قديمها وحديثها؛ لا شك أنه سيقطع الطريق أمام العابثين والمتلاعبين بالأسانيد.

ومن خلال هذا الفريق أيضًا، سيتحقق -بإذن الله- إصلاح خلط الأسانيد الذي أشار إليه شمس الدين السخاوي بقوله: «وفي الأسانيد من الخلط المستحكم ما يعسر إصلاحه»[1].

فمن خلال هذه الكلمات الموجزة، أستنهض همم المهتمين بشؤون القرآن الكريم، من عموم المسلمين.

كما أناشد الغيورين على كتاب الله تعالى، وأقول: أدركوا أسانيد القرآن الكريم؛ فإن هذا الإقبال الشديد على الإجازات والأسانيد بهذا الشكل، قد فتح الباب على مصراعيه أمام المدلِّسين والكذابين.

وأقول وأكرر: والله، ثم والله، إن لم نتنبه ونتعاضد جميعًا لتحقيق ما بين أيدينا من الأسانيد، والعمل على كشف أحوالها؛ فسنكون مسبَّةً ومعرَّةً عند الأجيال القادمة.. اللَّهُمَّ بلغت، اللَّهُمَّ فاشهد.

* * *

(١) الضوء اللامع: ٣/٦٩.

مراجع الكتاب

١- «الأعلام». خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة عشرة، بيروت، دار العلم للملايين، (٢٠٠٢م).

٢- «آفة علو الأسانيد». السيد بن أحمد عبدالرحيم، الطبعة الأولى، الرياض، سلسلة مطبوعات كرسي تعليم القرآن الكريم وإقرائه بجامعة الملك سعود، (١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م).

٣- «الاقتراح في بيان الاصطلاح». الإمام أبو الفتح محمد بن علي ابن دقيق العيد، بيروت، دار الكتب العلمية.

٤- «الآيات البينات في حكم جمع القراءات». أبو بكر محمد بن علي الحسيني، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

٥- «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، الإمام محمد بن علي ابن محمد الشوكاني، بيروت، دار المعرفة.

٦- «تاريخ الإسلام». الإمام الذهبي. تحقيق: عمر عبدالسلام. الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، (١٤١٣ه).

٧- «تحبير التيسير في القراءات العشر». الإمام ابن الجزري. تحقيق: عبدالفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي. الطبعة الأولى، حلب، دار الوعي، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

٨- «تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان». حسن بن مصطفى الوراقي. الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة قرطبة، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

٩- «التيسير في القراءات السبع». الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أوتو تريزل، الطبعة الثانية، بيروت، (١٤٠٤هـ).

١٠- «جياد المسلسلات». الحافظ أبو بكر عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد عوامة. الطبعة الأولى، بيروت، دار البشائر، (٢٠٠٢م).

١١- «الحجج الجياد في الذب عن عوالي الإسناد». علي بن سعد الغامدي، الطبعة الأولى، دمشق، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).

١٢- «الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات». السيد بن أحمد عبدالرحيم، الطبعة الأولى، بيشة، الجمعية الخيرية بمدينة بيشة بالسعودية، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

١٣- «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر». محمد أمين المحبي الحموي، بيروت، دار صادر.

١٤- «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة». أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عبدالمعيد. الطبعة الثانية، الهند، دائرة المعارف العثمانية، (١٣٩٢هـ).

١٥- «الدليل المشير إلى فلك أسانيد الاتصال بالحبيب البشير». القاضي أبو بكر بن أحمد الحبشي العلوي المكي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، المكتبة المكية، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

١٦- «سنن ابن ماجه». الإمام أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، مكتبة الحلبي.

١٧- «سنن أبي داود». الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. بيروت، المكتبة العصرية.

١٨- «سنن الترمذي». الإمام أبو عيسى بن محمد بن عيسى الترمذي. تحقيق: أحمد شاكر وغيره. الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة الحلبي، (١٣٩٥هـ).

١٩- «سير أعلام النبلاء». الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين،

الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، (١٤٠٥هـ).

٢٠- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب». الإمام أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط. دمشق، دار ابن كثير، (١٤٠٦هـ).

٢١- «صحيح الإمام مسلم (المقدمة)». الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢٢- «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع». الإمام أبو الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، بيروت، مكتبة الحياة.

٢٣- «العبر في خبر من غبر». الإمام الذهبي. تحقيق: محمد السعيد زغلول. بيروت، دار الكتب العلمية.

٢٤- «غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار». الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني. تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، جدة، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

٢٥- «غاية النهاية في طبقات القراء». الإمام ابن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراسر، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٢٦- «فتنة الأسانيد والإجازات القرآنية». السيد بن أحمد عبدالرحيم. الطبعة الأولى، طنطا، دار الصحابة للتراث، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

٢٧- «فهرس الفهارس». عبدالحي الكتاني، اعتناء: إحسان عباس، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

٢٨- «فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر». الشيخ مصطفى بن فتح الله الحموي، تحقيق: عبدالله محمد الكندري، الطبعة الأولى، دار النوادر، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

٢٩- «فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي». أبو الفضل عبدالستار بن عبدالوهاب الهندي المكي، تحقيق: د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش.

٣٠- «الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة». الإمام نجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق: خليل منصور، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤١٨هـ).

٣١- «مباحث في الحديث المسلسل». أحمد الفياض. الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤٢٨هـ).

٣٢- «المستدرك بالصحيحين». الإمام أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر. الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤١١هـ).

٣٣- «مسند الإمام أحمد». الإمام أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، (١٤٢١هـ).

٣٤- «معرفة القراء الكبار». الإمام الذهبي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، (١٤١٧هـ).

٣٥- «المقاصد الحسنة». الإمام السخاوي. تحقيق: محمد الخشت . الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتاب العربي، (١٤٠٥هـ).

٣٦- «النشر في القراءات العشر». ابن الجزري، تحقيق: علي الضباع، القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى.

٣٧- «هداية القاري في تجويد كلام الباري». عبدالفتاح المرصفي، الطبعة الثانية، المدينة المنورة، مكتبة طيبة.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**